



اكتوبر
2020

الجمهورية التونسية
وزارة الصناعة والطاقة والمناجم
وحدة التصرف في ميزانية الدولة حسب الأهداف



المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2021

مهمّة الصناعة والطاقة والمناجم

وزارة للصناعة والطاقة والمناجم
اكتوبر 2020



الفهرس

المحور الأول: التقديم العام للمهمة:

- 1- تقديم إستراتيجية القطاع والمهمة
- 2- تقديم برامج المهمة
- 3- تقديم أهداف و مؤشرات أداء المهمة
- 4- الميزانية وبرمجة نفقات المهمة على المدى المتوسط

المحور الثاني: تقديم برامج المهمة

- 1- تقديم البرنامج وإستراتيجيته
- 2- أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج
- 3- نفقات البرنامج

الملاحق

- 4- بطاقات مؤشرات أداء البرنامج
- 5- بطاقات الفاعلين العموميين المتدخلين في البرنامج

المحور الأول:

التقديم العام لمهمة الصناعة والطاقة والمناجم

1- تقديم استراتيجية المهمة

وزارة الصناعة والطاقة والمناجم مكلفة بمهمة إعداد وتنفيذ سياسة الحكومة في الميادين المتعلقة بالصناعة والمؤسسات الصغرى والطاقة والمناجم. وفي هذا الإطار، تعمل الهياكل التابعة للوزارة على ضبط وتطوير وتنفيذ السياسة الوطنية في هذه المجالات من خلال تحديد جملة من المحاور الاستراتيجية الأساسية نظرا لما يوفره العمل على استقرار هذه القطاعات وتحسين أهم مؤشراتها من نهوض بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية ودفع لعجلة الاستثمار.

1-1 استراتيجية القطاع في مجال الصناعات المعملية

ترتكز استراتيجية القطاع في مجال الصناعات المعملية على المساهمة في التنمية المستدامة والدامجة خاصة من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- احداث وتطوير شبكات الشراكة Clusters ،
- تطوير الصادرات الصناعية وتنويع الأسواق الخارجية،
- دعم المؤسسات الصناعية لتخطي الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها جراء تأثير الوضع الصحي العالمي الناجم عن انتشار جائحة كورونا المستجدة،
- دعم النسيج الصناعي عبر المرور من صناعة مبنية على قدرة تنافسية سعريّة إلى صناعة ذات قيمة مضافة عالية وحث المؤسسات لتحسين قدراتها الانتاجية والتنافسية،
- إضفاء مزيد من النجاعة على حوكمة المؤسسات العمومية تحت الإشراف وإعادة هيكلة البعض منها ،
- دفع التجديد والتطوير التكنولوجي عبر الرفع من القيمة المضافة التكنولوجية للمنتوج والعناية بمجال البحث والتطوير في القطاع الصناعي،

- دفع الاستثمار الصناعي قصد بعث مواطن شغل جديدة خاصة لحاملي الشهادات العليا بالمناطق الداخلية والعمل على الرفع من نسق الاستثمار في القطاعات الواعدة وذات نسب التأطير العالية،

- تطوير جيل جديد من المناطق الصناعية المندمجة مع اعطاء الأولوية للجهات الداخلية بمساهمة القطاع الخاص والعمل على اختصار الآجال ومراجعة منظومة الصيانة والتصرف في المناطق الصناعية،

- رقمنة النسيج الصناعي والخدمات ذات الصلة والشروع في الإحاطة بالمؤسسات الصناعية للمرور بها نحو الصناعات الذكية "industrie 4.0"،

- اعتماد الاقتصاد الدائري خاصة من خلال تطوير سلسلة القيمة لرسكلة وتثمين النفايات في القطاع الصناعي،

- تعزيز تموقع تونس ضمن سلاسل القيم العالمية وتطوير الصادرات الصناعية وتعزيز الشراكة الدولية وإبراز تونس كقاعدة صناعية وتكنولوجية.

1-2- استراتجية قطاع الطاقة

تهدف الرؤية الاستراتيجية لقطاع الطاقة الى ضمان تزويد جميع الجهات بالمواد البترولية والكهرباء والغاز لتحسين نوعية الحياة ودفع الاقتصاد الوطني وذلك من خلال:

- تحقيق الأمن الطاقى من خلال تأمين التزويد عبر تنمية الموارد الطاقية الوطنية والعمل على تنويع المزيج الطاقى وتطوير المنظومة والبنية الأساسية للإنتاج والنقل والخزن والتوزيع.

- دعم الانصاف الطاقى والحوكمة من خلال ضمان تزويد منصف للطاقة لجميع الجهات وفي احسن الظروف وتدعيم السياسة المجتمعية والحرص على حوكمة انجع للقطاع عبر مزيد الشفافية.

- إرساء التنمية المستدامة عبر تعزيز التنافسية الاقتصادية (التحكم في الكلفة، ترشيد الدعم، تعزيز القدرات) وتطوير السياسة الصناعية بانتهاج منوال تنموي اقتصادي معتدل في

استهلاك الطاقة ودعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع الحرص على المحافظة على البيئة.

ولتنفيذ هذه المحاور، تقوم استراتيجية القطاع على تحقيق الأهداف التالية:

- تنمية الموارد الوطنية من المحروقات.
- ضبط سياسة تكرير النفط وتعزيز البنية الأساسية لنقل وتوزيع وخزن المواد البترولية.
- تطوير نشاط توليد الكهرباء والربط الكهربائي.
- النهوض بالنجاعة الطاقية والطاقات المتجددة.

3-1 استراتيجية قطاع المناجم

ترتكز استراتيجية تنمية قطاع المناجم على المحاور الرئيسية التالية:

- الرفع من نسق الإنتاج والتصدير في قطاع الفسفاط ومشتقاته.
- تعزيز مشاريع التأهيل البيئي للتسريع في حل إشكالية التلوث بمراكز تحويل الفسفاط والمحافظة على الموارد المائية.
- تشجيع الاستثمار في مجال البحث والاستغلال المنجمي قصد تحسين مردودية قطاع المواد غير الفسفاطية.
- حوكمة أنجع للقطاع من خلال تكريس مقاربات جديدة تقوم على مبادئ الشفافية والمشاركة المدنية وترشيد التصرف في الموارد.

ولتنفيذ هذه المحاور تقوم استراتيجية القطاع على تحقيق الأهداف التالية:

• قطاع الفسفاط

❖ استرجاع نسق الإنتاج والتصدير في قطاع الفسفاط ومشتقاته وذلك من خلال :

- تهيئة المناخ الإجتماعي العام وذلك بالمضي قدما نحو إرساء مسؤولية مجتمعية بشركات القطاع ودفع المبادرة الفردية ومزيد تشريك نواب الشعب بالجهة والأطراف الإجتماعية والمجتمع المدني للمساهمة في السيطرة الإستباقية على التحركات الإجتماعية،

- تعزيز الموارد البشرية لشركتي القطاع والتسريع في إنجاز برامج التكوين الهادفة إلى تنمية قدرات الفنيين خاصة،
- التسريع في إنجاز المشاريع الكبرى أهمها مشروع فسفاط أم الخشب والمكناسي وتوز-نفطة
- تدعيم نقل الفسفاط بالسكة الحديدية وبالشاحنات،
- تأمين مراكز الإستخراج والإنتاج والنقل والتحويل،
- إنجاز دراسة إستراتيجية لقطاع الفسفاط ومشتقاته إلى غضون سنة 2035.

❖ الرفع من تصدير مشتقات الفسفاط :

- العمل على إيصال الكميات اللازمة لتشغيل مصانع المجمع الكيميائي التونسي،
- التسريع في إنجاز مشاريع قطاع مشتقات الفسفاط على غرار مصنع المظيلة 2 لإنتاج ثلاثي الفسفاط الرفيع.

❖ مواصلة وتعزيز مشاريع التأهيل البيئي :

- تسريع حلّ إشكالية التلوّث البيئي بمراكز التحويل وذلك بتسريع إنجاز مشاريع التأهيل البيئي ومشروع الفوسفوجيبس،
- المحافظة على الموارد المائية بكل من الحوض المنجمي وقابس و صفاقس.
- اخراج مغاسل الفسفاط بالحوض المنجمي من مناطق العمران،

● قطاع المواد غير الفسفاطية:

- استقطاب المستثمرين أجانب كانوا أو تونسيين والإحاطة بهم وتشجيعهم على الاستثمار في مجال البحث والاستغلال المنجمي من خلال تحسين البنية الأساسية الجيولوجية وتوفير المعلومة والترويج لمكامن المواد المعدنية بالبلاد.
- وضع إستراتيجية مستقبلية لترشيد قطاع المواد الإنشائية والصخور الصناعية بالتنسيق مع مختلف المتدخلين في القطاع قصد دفع المشاريع التنموية بالمناطق الداخلية،
- مراجعة مجلة المناجم في إطار تأهيل القطاع وإرساء مزيد من الشفافية وحوكمة استغلال المواد المعدنية وملاءمتها مع مقتضيات الدستور الجديد.
- تفعيل الانتدابات لتعزيز الموارد البشرية وتحسين مردودية القطاع.

- إنجاز دراسة استراتيجية لقطاع المواد غير الفسفاطية.

• الدراسات الاستراتيجية :

- إنجاز دراسة إستراتيجية حول قطاع المناجم إلى أفق سنة 2030

4-1 ادماج مقارنة النوع الاجتماعي ضمن استراتيجية المهمة:

بناء على الأهداف الإنمائية السبعة عشر (17) للتنمية المستدامة في افق 2030 والتي صادقت عليها الدول الأعضاء بالأمم المتحدة ومن ضمنهم تونس، في شهر سبتمبر 2015، والتي تدعو الدول الى اتخاذ الإجراءات اللازمة قصد إدماج مقارنة النوع الاجتماعي ضمن أولويات السياسات الاقتصادية الوطنية، من جهة،

وحيث أن مرحلة ما بعد الأزمة الصحية العالمية الحالية قد فرضت تغييرا ملحاً في السياسات العمومية لكل الدول لإعادة ترتيب أولوياتها، خاصة فيما يتعلق بأهداف التنمية الصناعية المستدامة من منظور النوع الاجتماعي، بالنظر الى الدور الذي تلعبه المرأة صاحبة الاعمال في دفع مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من جهة أخرى،

تم ادراج مقارنة النوع الاجتماعي ضمن التوجهات الاستراتيجية لمهمة الصناعة والطاقة والمناجم، بالنظر الى أهمية المرأة صاحبة الاعمال في دفع مسيرة التنمية.

في هذا الاطار، بينت دراسة منجزة من قبل غرفة النساء صاحبات الأعمال في تونس أن عدد النساء اللاتي يدرن الأعمال في جميع القطاعات الاقتصادية يقدر بنحو 18 ألف امرأة. ونظرا لعدم توفر دراسات حول عدد نساء الاعمال في قطاع الصناعات المعملية والتي يبلغ عدد مؤسساتها 5328 مؤسسة صناعية تشغل 10 عمال فأكثر، فقد تم اعتماد عدد نساء الاعمال في جميع الأنشطة الصناعية بما فيها تلك التي تشغل عامل فأكثر، حيث تبين انه من ضمن 82283 مؤسسة صناعية موجودة حسب المعهد الوطني للإحصاء، توجد 6480 امرأة أعمال ينشطن في الصناعة، وهو ما يمثل 8% من المؤسسات الصناعية تملكها نساء صاحبات الاعمال.

وتعتبر هذه النسبة ضعيفة مقارنة بنسبة رجال الاعمال في القطاع الصناعي، ويعود السبب في ضعف نسبة النساء صاحبات الاعمال خاصة الى صعوبة الحصول على تمويل مشاريعهم والمستوى التعليمي المتوسط وصعوبة التوفيق بين المتطلبات المهنية والمسؤوليات العائلية.

وعلى الرغم من ضعف نسبة النساء صاحبات الاعمال في القطاع الصناعي، إلا ان المؤسسات النسائية تتميز بإنتاجية عالية وسياسة تمويل حكيمة وتأقلم مع الظروف الاقتصادية وقدرة على التحكم في التكنولوجيات الحديثة للاتصال والمعلومات.

وبغاية الرفع من نسبة النساء صاحبات الاعمال في القطاع الصناعي، ستعمل الوزارة على اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة قصد تحسين النفاذ للحقوق والخدمات من منظور المساواة بين الجنسين بطريقة تشاركية وشاملة، من أجل تعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي ودفع مسيرة التنمية خاصة من خلال:

النهوض بالاستثمار المراعي للنوع الاجتماعي من خلال تنظيم دورات تحسيسية وتكوينية حول بعث المشاريع تشارك فيها النساء باعثة المشاريع،

تعزيز رقمنة الخدمات في خدمة المساواة.

2- تقديم برامج مهمة الصناعة والطاقة والمناجم

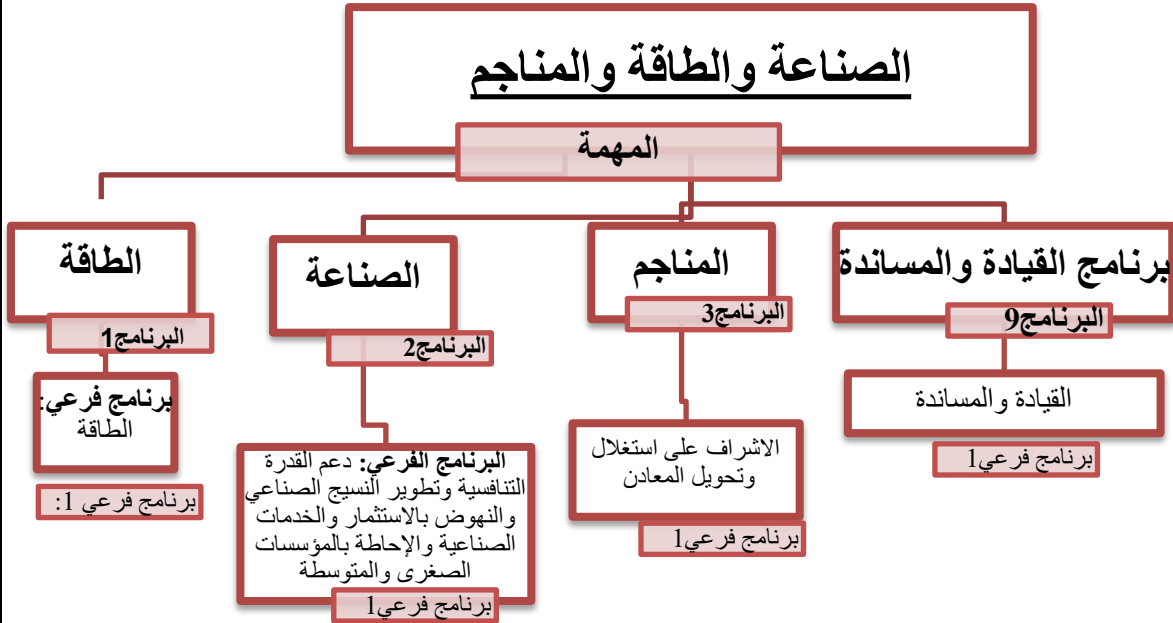
بالاعتماد على منهجية التصرف في الميزانية حسب الأهداف، تم تحديد برامج مهمة الصناعة والطاقة والمناجم على أساس تقسيم وظيفي باعتباره الأكثر نجاعة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية المرسومة، حيث تتمثل السياسات العمومية التي تشرف عليها الوزارة في ثلاثة برامج عملياتية (3) وبرنامج القيادة والمساندة كما يلي:

• برنامج الصناعة،

• برنامج الطاقة،

• برنامج المناجم،

• برنامج القيادة والمساندة.



3- تقديم أهداف ومؤشرات أداء مهمة الصناعة والطاقة والمناجم

تحتوي المهمة على 5 أهداف استراتيجية و15 مؤشرا تتعلق بالبرامج العملياتية الثلاثة (صناعة، طاقة، مناجم) و 3 أهداف استراتيجية و8 مؤشرات لبرنامج القيادة والمساندة وفقا للجدول التالي:

جدول عدد1:

ملخص لأهداف مهمة الصناعة والطاقة والمناجم ومؤشرات الاداء

<u>البرنامج</u>	<u>الاهداف الاستراتيجية</u>	<u>مؤشرات الاداء</u>
<u>البرنامج عدد1: الطاقة</u>	الهدف 1.1.1: الحد من العجز الطاقى	المؤشر عدد 1.1.1.1: نسبة تغطية الإنتاج الوطني للمحروقات للطلب الجملي على الطاقة. المؤشر عدد 2.1.1.1: نسبة التطور السنوي لمساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي. المؤش ر عدد 3.1.1.1 : نسبة تحسين الكثافة الطاقية.

المؤشر 1.1.1.2: نسبة نمو مؤشر الإنتاج الصناعي	الهدف 1.1.2: دعم القدرة التنافسية للقطاع الصناعي والخدمات المتصلة بالصناعة	عدد 2: <u>البرنامج</u> <u>الصناعة</u>
المؤشر 2.1.1.2: نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي		
المؤشر 3.1.1.2: تتطور عدد مواطن الشغل لكل قطاعي صناعي		
المؤشر 1.2.1.2: تطور الاستثمارات الصناعية المصرح بها	الهدف 2.1.2: النهوض بالاستثمار في القطاع الصناعي	
المؤشر 2.2.1.2: تطور استثمارات برنامج التأهيل الصناعي		
المؤشر 3.2.1.2: تطور نسبة الاستثمارات الصناعية بالمناطق الداخلية		
المؤشر 1.3.1.2: تطور مؤشر ديمومة المؤسسات التي خضعت لبرنامج مساندة لمؤشر 2.3.1.2: تطور عدد المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الناشئة المحدثه حسب النوع الاجتماعي	الهدف 3.1.2: دعم ومواكبة وتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة حسب النوع الاجتماعي	
المؤشر 1.1.1.3: تطوير إنتاج الفسفاط المؤشر 2.1.1.3: تطوير تصدير الفسفاط ومشتقاته المؤشر 3.1.1.3: نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية الاساسية المؤشر 4.1.1.3: عدد امتيازات الاستغلال المسندة.	الهدف 1.1.3: تطوير قطاع المناجم	عدد 3: <u>البرنامج</u> <u>المناجم</u>

<p>المؤشر 1.1.1.9: عدد عقود البرامج و عقود الأهداف المنجزة</p>	<p>الهدف 1.1.9: إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة للمهمة:</p>	<p>البرنامج عدد 9: برنامج القيادة والمساندة</p>
<p>المؤشر 2.1.1.9: نسبة انجاز القرارات والتوصيات المتخذة من قبل لجان القيادة</p>		
<p>المؤشر 3.1.1.9: نسبة زيارة الموقع الرسمي للوزارة</p>		
<p>المؤشر 1.2.1.9: نسبة انجاز الاعتمادات المبرمجة للأجور</p>	<p>الهدف 2.1.9: ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملائمة بين المهارات و الحاجيات وضمانا للمساواة و تكافؤ الفرص بين جميع الفئات</p>	
<p>المؤشر 2.2.1.9: نسبة انجاز مخطط التكوين</p>		
<p>المؤشر 1.3.1.9: نسبة انجاز الميزانية</p>	<p>الهدف 3.1.9: المحافظة على ديمومة الميزانية و ترشيد التصرف في الإنجاز</p>	
<p>المؤشر 2.3.1.9: نسبة حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بحجم المهمة</p>		
<p>المؤشر 3.3.1.9: كلفة نفقات التسيير/عدد الأعوان</p>		

4- الميزانية وبرمجة نفقات مهمة الصناعة والطاقة والمناجم على المدى المتوسط

1.4 تقديم ميزانية مهمة الصناعة والطاقة والمناجم لسنة 2021

قدرت ميزانية مهمة الصناعة والطاقة والمناجم لسنة 2021، بمبلغ 679000 ألف دينار، حيث تراجعت بنسبة 68% مقارنة بسنة 2020 وتتوزع تقديرات النفقات كما يلي:

- نفقات التأجير: 35742 ألف دينار حيث تطورت بنسبة 5% مقارنة بسنة 2020،
- نفقات التسيير: 6354 ألف دينار، حيث تطورت بنسبة 5.9% مقارنة بسنة 2020،
- نفقات التدخلات (دون احتساب دعم المحروقات): 227.428 ألف دينار،
- نفقات التدخلات (باعتبار دعم المحروقات): 628.428 ألف دينار، حيث انخفضت بنسبة 70% مقارنة بسنة 2020،
- نفقات الاستثمار: 8.476 ألف دينار حيث تراجعت بنسبة 14.78% مقارنة بسنة

2020

ويعود هذا الانخفاض الى تراجع أسعار النفط نتيجة الازمة الصحية العالمية وتراجع الطلب على النفط ومشتقاته.

جدول عدد2:

توزيع ميزانية مهمة الصناعة والطاقة والمناجم لسنة 2021
حسب البرامج وطبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

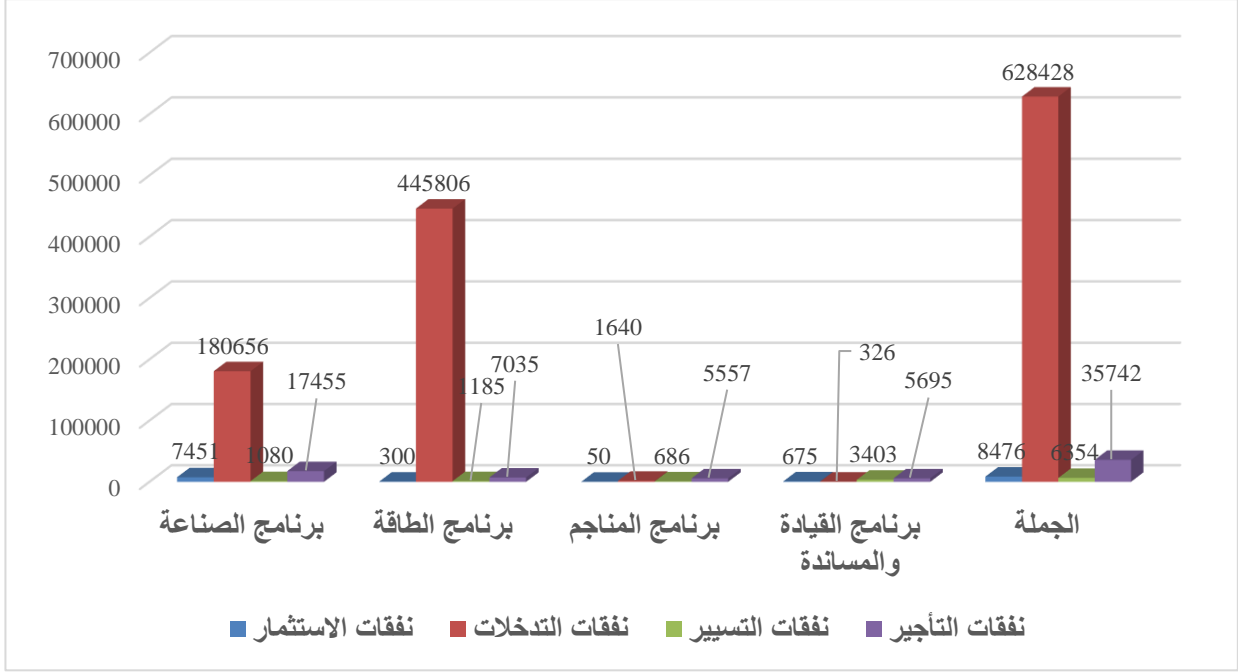
الوحدة: الف دينار

						البرنامج
			الاقسام			
المجموع	نفقات العمليات المالية	نفقات الاستثمار	نفقات التدخلات	نفقات التسيير	نفقات التأجير	
454326	0	300	445806	1185	7035	البرنامج عدد1: الطاقة
206642	0	7451	180656	1080	17455	البرنامج عدد2: الصناعة
7933	0	50	1640	686	5557	البرنامج عدد3: المناجم
10099	0	675	326	3403	5695	البرنامج عدد9: برنامج القيادة والمساندة
679000	0	8476	628428	6354	35742	المجموع

رسم بياني عدد: 1

توزيع ميزانية المهمة لسنة 2021 حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

الوحدة: الف دينار



2.4 تقديم إطار النفقات متوسط المدى (2021-2023) لمهمة الصناعة والطاقة والمناجم

جدول عدد 3:

إطار النفقات متوسط المدى (2021-2023) للمهمة

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : الف دينار			ق م	الوحدة : الف دينار			البيان
تقديرات				إنجازات			
2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	
38574	38081	35742	34010	30934	29536	28028	نفقات التأجير
9069	8665	6354	6000	5529	5342	5326	نفقات التسيير
749812	741529	628428	2107204	2539056	2700795	1550744	التدخلات باعتبار دعم المحروقات
10545	11725	8476	9947	175751	6975	14164	الاستثمارات
-	-	--	-	-	206994	142828	بقية النفقات
808000	800000	679000	2157161	2751270	2949642	1741090	المجموع

جدول عدد4:

إطار النفقات متوسط المدى (2021-2023) للمهمة

الوحدة: ألف دينار

التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

انجازات							البيان
2023	2022	2021	ق.م 2020	2019	2018	2017	
487167	491899	454326	1933955	2563624	2734929	1578422	البرنامج عدد1: الطاقة باعتبار دعم المحروقات
300741	288593	206642	204851	170808	198392	147369	البرنامج عدد2: الصناعة
8980	8743	7933	8432	7622	7794	7241	البرنامج عدد3: المناجم
11112	10765	10099	10398	9216	8528	8058	البرنامج عدد9: القيادة والمساندة
808000	800000	679000	2157161	2751270	2949642	1741090	الجملة

المحور الثاني: برنامج الطاقة



اكتوبر
2020

الجمهورية التونسية
وزارة الصناعة والطاقة والمناجم
وحدة التصرف في ميزانية الدولة حسب الأهداف



المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2021

البرنامج 1 : برنامج الطاقة

رئيس البرنامج : السيد بلحسن شيبوب

تاريخ توليه مهمة "رئيس البرنامج" : ابتداء من جانفي
2019 خلفا للسيد محمد علي خليل

المكلف بالملف :

السيد محمد المنجي بنيعيش



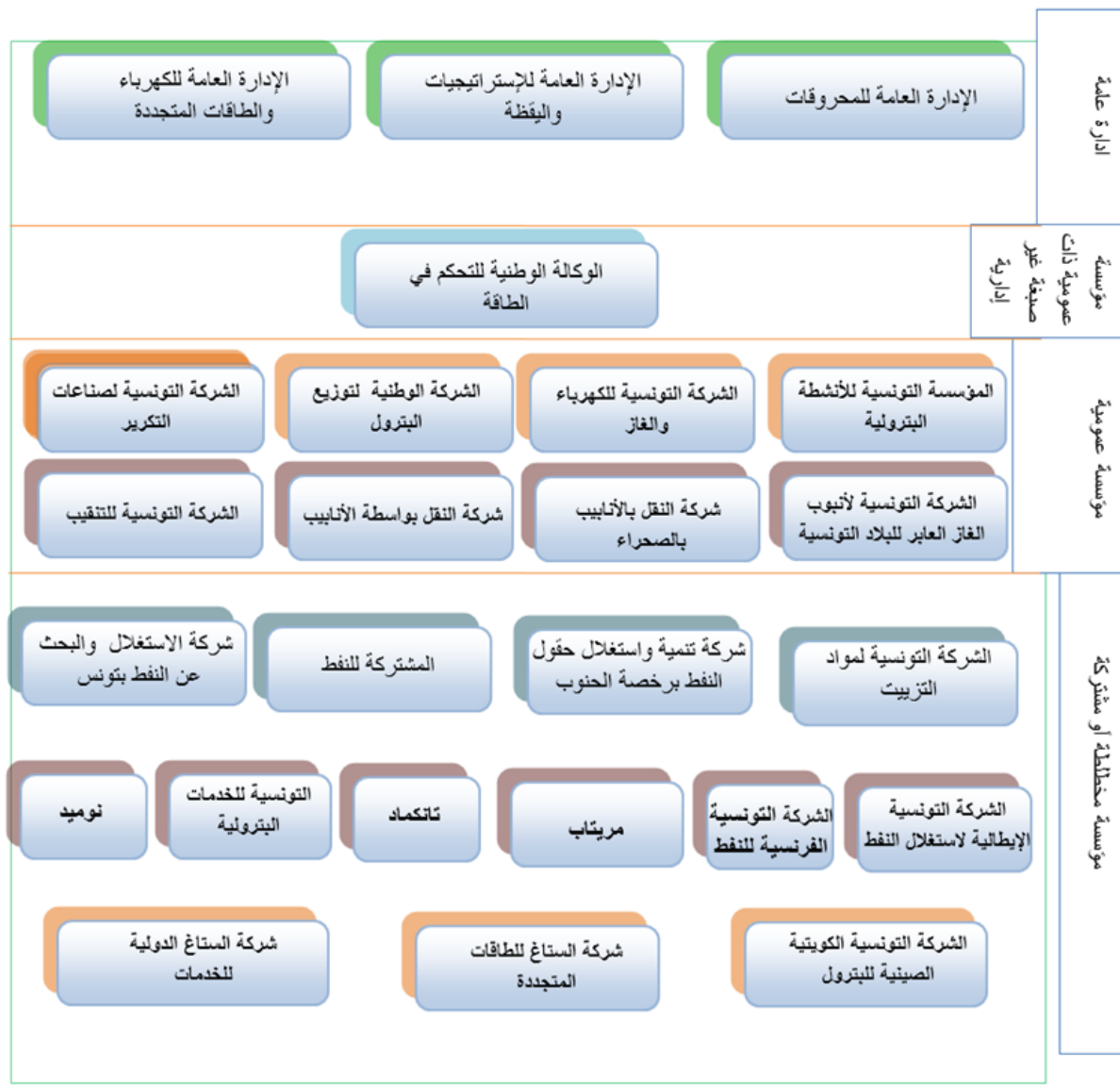
المحور الثاني : برنامج الطاقة

الرئيس الحالي للبرنامج : السيد بلحسن شيبوب

تاريخ توليه مهمة "رئيس البرنامج" : ابتداء من جانفي 2019 خلفا للسيد محمد علي خليل

1- تقديم البرنامج واستراتيجيته:

1.1 خارطة البرنامج :



يشمل برنامج الطاقة الإدارة العامة للمحروقات والادارة العامة للكهرباء والطاقات المتجددة والادارة العامة للاستراتيجيات واليقظة كهيكل ممثلة لوزارة الصناعة والطاقة والمناجم -قسم الطاقة والمناجم.

وتجدر الإشارة إلى أن رئيس برنامج الطاقة هو المدير العام للكهرباء والطاقات المتجددة.

2.1 التنزيل العملي للبرنامج:



3.1 إستراتيجية البرنامج وعلاقتها بالتوجه العام للمخطط التنموي والدراسات الإستراتيجية الخاصة بالقطاع

يكتسي قطاع الطاقة أهمية إستراتيجية بالغة في بلادنا فهو مجال حيوي يحمل رهانات متعددة وله انعكاسات حتمية على الأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وهذا ما يقتضي رؤية شاملة متعددة الأبعاد وعلى أفق متعدد المحطات وذلك لتحقيق الهدف الاستراتيجي للقطاع " الحصول على الطاقة في ظروف جيدة لجميع المواطنين في جميع المناطق والمساهمة في التنمية الاقتصادية"

وترتكز هاته الرؤية الجديدة على توازن 3 أبعاد وهي (1) الأمن الطاقوي و (2) الإنصاف الطاقوي والحوكمة و (3) التنمية المستدامة. وفي أفق زمني متعدّد المحطات يبدأ بالمحطة الاولى الى غاية 2020 وهي فترة العمل المباشر وتسريع نسق الإصلاحات تليها المحطة الثانية في افق سنة 2030 وهي محطة الطاقات المتجددة بامتياز والانتهاى من تأهيل البنية التحتية في مجال الطاقة لتكتمل بالمحطة النهائية في غضون سنة 2050 تمثل رحلة جيل وتنتهي بتطوير نموذج طاقوي نظيف صديق للبيئة.

وترتكز التوجهات الاستراتيجية في غضون سنة 2030 لقطاع الطاقة على 4 محاور أساسية:

- المحور الأول ويتعلق بتنمية الموارد الوطنية من المحروقات.
- المحور الثاني ويتعلق بضبط سياسات تكرير النفط وتعزيز البنية الأساسية لنقل وتوزيع وخزن المواد البترولية.
- المحور الثالث ويتعلق بتطوير نشاط توليد الكهرباء والربط الكهربائي.
- المحور الرابع ويتعلق بالنهوض بالنجاعة الطاقوية والطاقات المتجددة.

بيئة دولية جديدة

- تباطؤ في نسبة ادماج الطاقة النووية في مزيج الطاقة العالمي في أعقاب حادث فوكوشيما.
- تطوير تكنولوجيات جديدة في مجال الطاقة.
- تقدّم كبير في الاعتماد على مصادر الطاقة غير التقليدية وأثرها على تدفقات وتبادلات الطاقة على الصعيد العالمي.
- تطوير الطاقة النظيفة المساهمة في التنمية المستدامة.
- سياسات بيئية عالمية متشددة بشكل متزايد.
- تذبذب في أسعار النفط في السوق العالمية ووضع جيوسياسي إقليمي ودولي غير مستقر.
- هيكله البرامج الإقليمية من أجل تعزيز الطاقات المتجددة.
- انخفاض كبير في كلفة وسعر انتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة خاصة الفلطاضوية.

بيئة وطنية جديدة

- تفاقم العجز الهيكلي في ميزان الطاقة مما خلق المزيد من الضغوط على الموازنة العامة للدولة.
- عجز في ميزان الطاقة منذ سنة 2000 في تنامي مستمر يفسر بزيادة الاستهلاك وانخفاض الموارد.
- عديد التحديات لتلبية الاحتياجات الجديدة للمواطنين من ذلك تحسين نوعية الحياة والشغل والموازنة بين مختلف الجهات.
- تحركات اجتماعية وصلت في فترات الى حد توقف الانتاج.

- مزيد من الجهود لترشيد استهلاك الطاقة.

- التوجه نحو الطاقات المتجددة.

المحور الأول ويتعلق بتنمية الموارد الوطنية من المحروقات وذلك بواسطة :

• تجديد المخزون الوطني من المحروقات وذلك عن طريق التشجيع على الاستكشاف والبحث واستغلال المحروقات والعمل على تطوير سياسة وآلية ترويج القطع الشاغرة قصد استقطاب الشركات البترولية ذات القدرات المالية والتقنية الهامة والمتطورة وأيضا التشجيع على الاستكشاف في المناطق التي لم يتم القيام فيها بأشغال الاستكشاف خاصة في الشمال والوسط بالإضافة للمكانم العميقة.

• مراجعة دور المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية كمتدخل شامل في القطاع من خلال تطوير مساهمتها في الاستكشاف والبحث والاستغلال.

• تحسين قدرة الاستخراج وذلك بتشجيع المؤسسات العاملة في القطاع على مزيد الاستثمار واعتماد التكنولوجيات الحديثة لتحسين نسب الاستخراج.

• وضع سياسة غازية باستغلال الموقع الجيوستراتيجي للبلاد التونسية لتفعيل دورها كبوابة المتوسط للتجارة الغازية (عبور ونقل) وتنويع مصادر التزود بالغاز الطبيعي.

• تشجيع النشاط خارج البلاد من خلال البحث عن فرص الاستثمار في قطاع الاستكشاف والاستغلال خارج البلاد التونسية.

• تنقيح الاطار القانوني والجبايي والبيئي لمجلة المحروقات.

المحور الثاني ويتعلق بضبط سياسات تكرير النفط وتعزيز البنية الأساسية لنقل وتوزيع مخزن المواد البترولية:

• ضمان تغطية نسبة من حاجيات السوق التونسية لا تقل عن 30% بنوعية ملائمة أو مطابقة للمواصفات الأوروبية الحالية للمحافظة على المحيط من خلال انجاز برنامج استثمار

لصيانة وتأهيل وسائل انتاج الشركة التونسية لصناعات التكرير وإعداد دراسة معمقة تتعلق بالتوجهات المستقبلية لقطاع التكرير على المدى المتوسط والبعيد.

- تأهيل وتدعيم طاقة خزن المواد البترولية وخاصة غاز البترول المسال.
- تدعيم نقل المواد البترولية عبر الأنابيب والحد من النقل البري.
- تأهيل البنية التحتية المينائية من حيث السلامة والسعة والتجريف والصيانة.

المحور الثالث ويتعلق بتطوير نشاط توليد الكهرباء والربط الكهربائي :

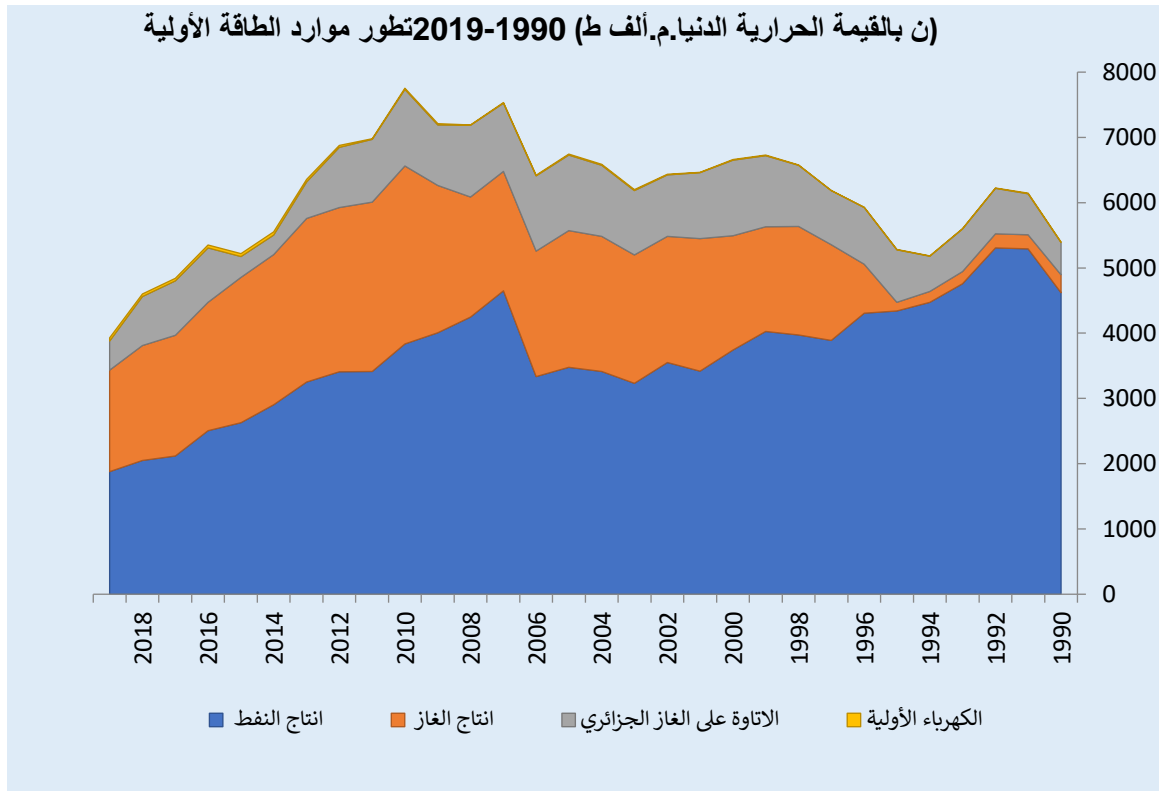
- مواصلة تدعيم برنامج التجهيز بمحطات توليد الكهرباء من الغاز الطبيعي والطاقات المتجددة والعمل على تركيز القدرة الاحتياطية (10-15%).
- ارساء منظومة الشبكة الذكية قصد التحكم في الطلب على الكهرباء.
- مواصلة دراسة انجاز محطات الضخ والتربنة وتحلية المياه معانجاز محطاتالكهرباء.
- تطوير مستوى تبادل الطاقة الكهربائية بين تونس والجزائر وليبيا وأوروبا.

المحور الرابع ويتعلق بالنهوض بالنجاعة الطاقية والطاقات المتجددة:

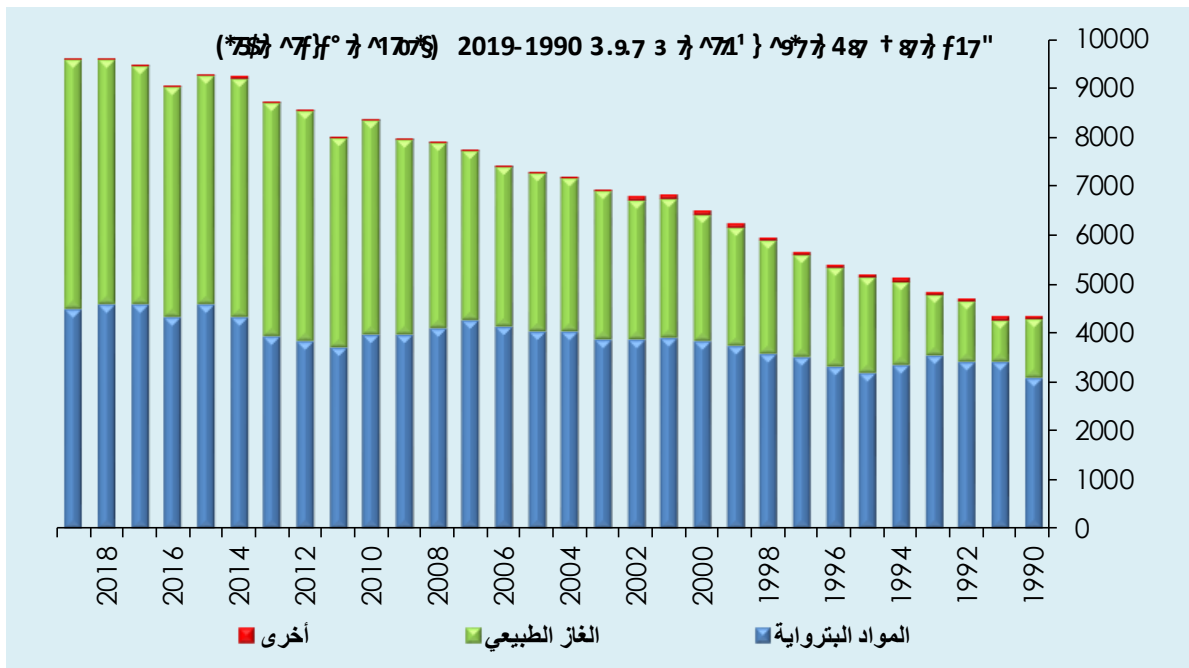
- تحسين الكثافة الطاقية بنسبة 3% سنويا خلال الفترة 2016-2030
- الاقتصاد في الطاقة بنسبة 30 % إلى موفى 2030
- الترفيع من مساهمة الطاقات المتجددة في إنتاج الكهرباء لتبلغ 30% سنة 2030. ولبلوغ هذا الهدف يجب تركيز قدرة إضافية من الطاقات المتجددة تبلغ 3.8 جيغاواط عن طريق القطاعين العام والخاص بمختلف أنظمة الانتاج المخولة بالقانون عدد 12 لسنة 2015.

4.1- بعض البيانات عن قطاع الطاقة في تونس

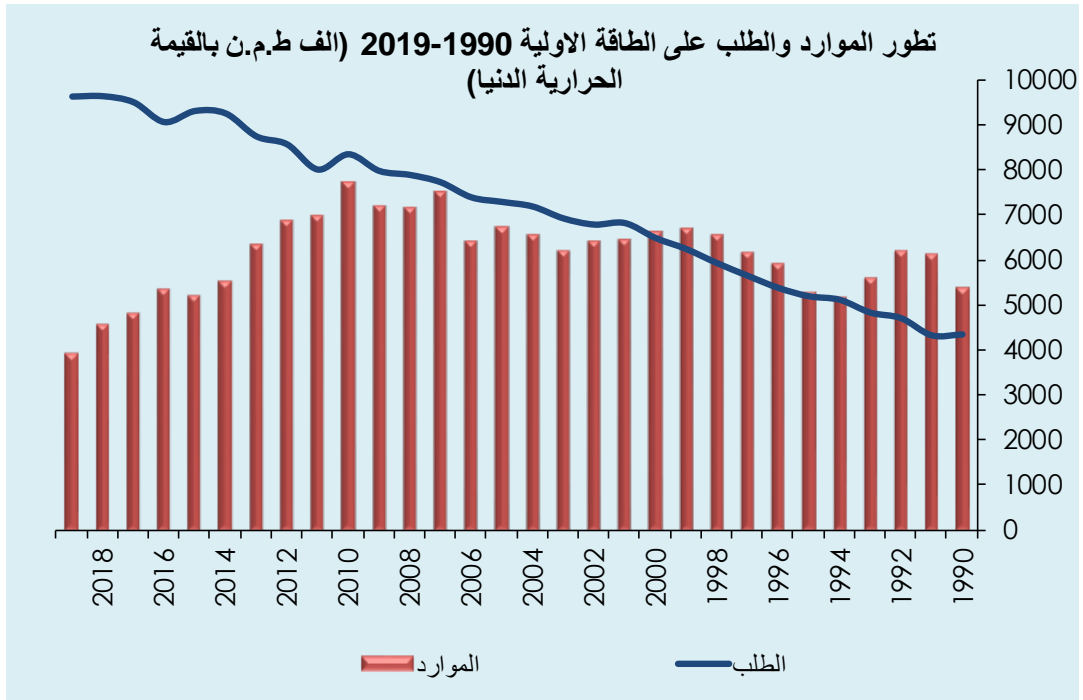
الرسم البياني عدد أ.1 : تطور موارد الطاقة (ألف طن مكافئ نفط)



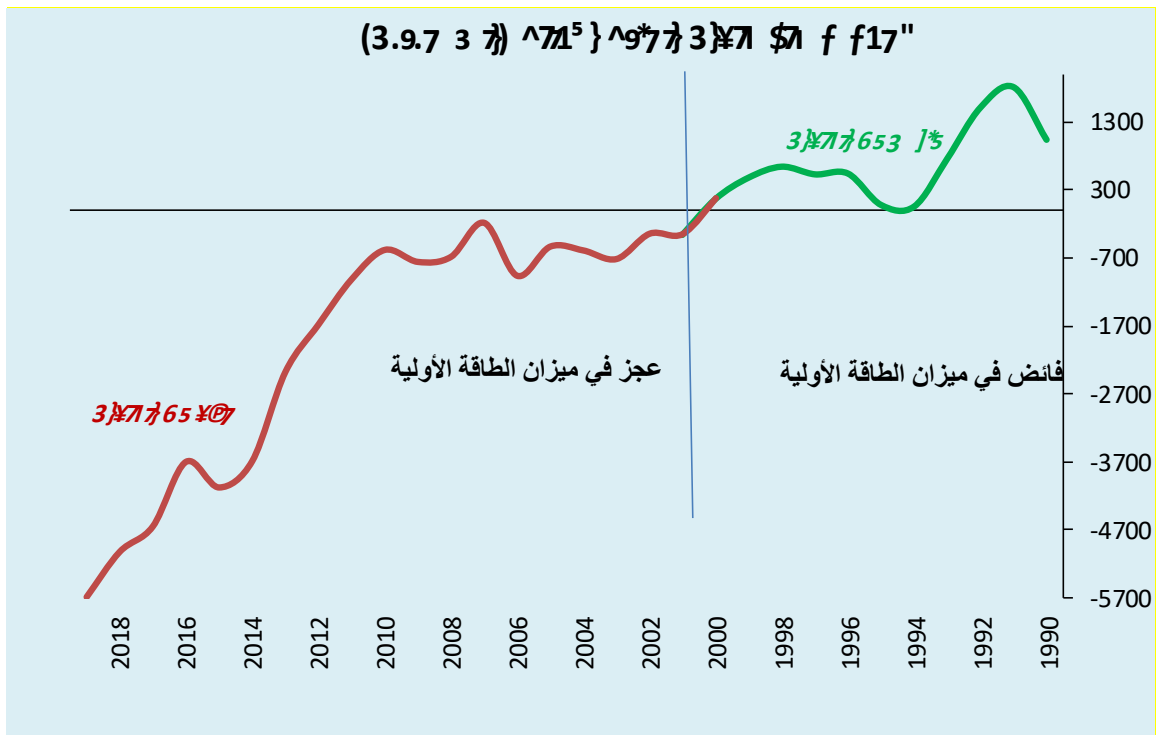
الرسم البياني عدد أ.2 : تطور الطلب على الطاقة الأولية (ألف طن مكافئ نفط)



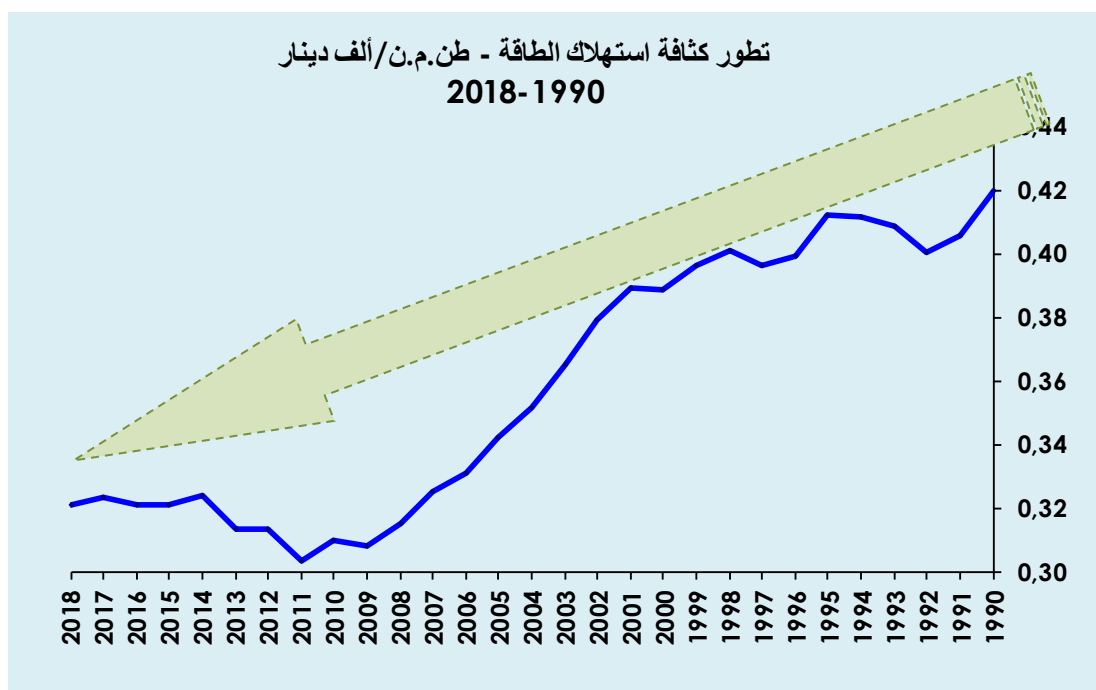
رسم البياني عدد أ.3: تطور الموارد والطلب على الطاقة الأولية (ألف طن مكافئ نفط)



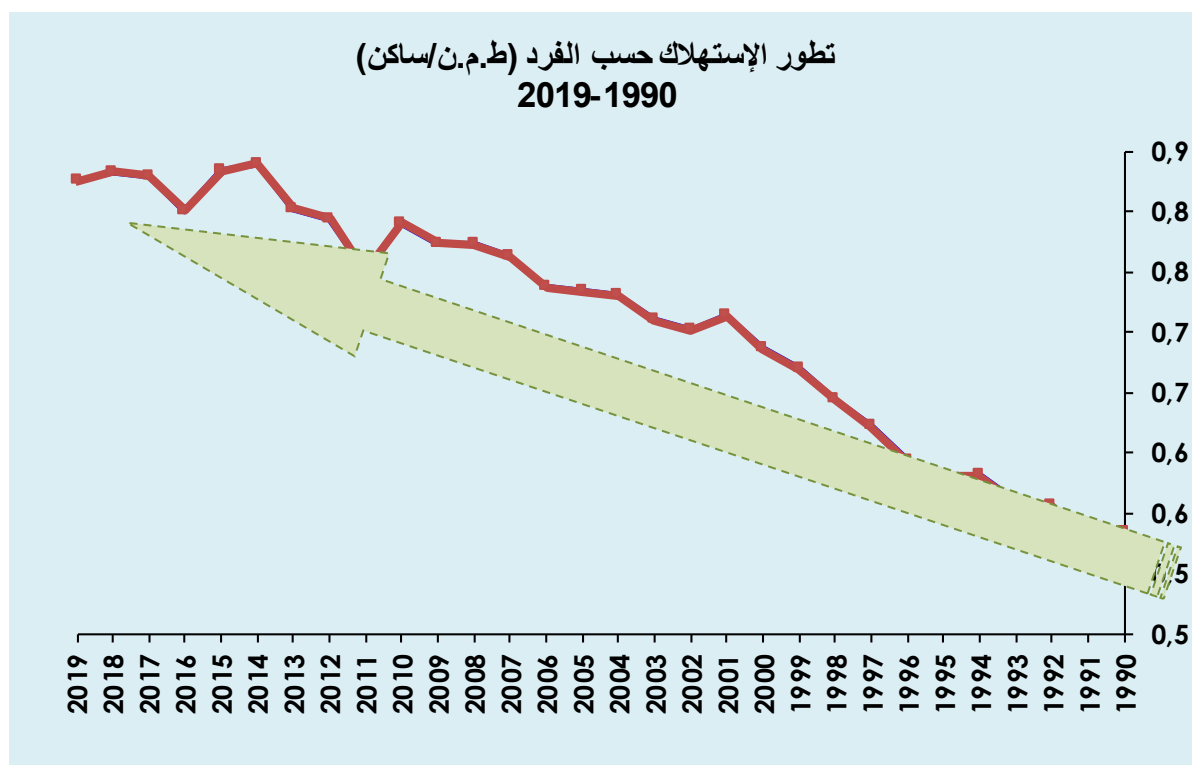
رسم البياني عدد أ.4: تطور رصيد ميزان الطاقة الأولية (ألف طن مكافئ نفط)



الرسم البياني عدد أ.5: تطور كثافة استهلاك الطاقة الأولية (ألف طن مكافئ نפט/1000 د)



الرسم البياني أ.6: تطور معدل استهلاك الفرد من الطاقة (ألف طن مكافئ نפט/الفرد)



2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج

1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج

• الهدف الاستراتيجي 1-1-1:

الحد من العجز الطاقوي

- تقديم الهدف :

شهد ميزان الطاقة بالبلاد التونسية 3 مراحل بين 1994 و 2019 : فائض في الانتاج خلال الفترة بين سنة 1990 و 1994 ثم توازن نسبي بين الانتاج والاستهلاك خلال الفترة بين سنة 1994 و 2001 وأخيرا عجز طاقوي منذ 2001 وإلى غاية السنة الحالية، ويرجع هذا العجز خاصة إلى الارتفاع المستمر لاستهلاك الطاقة الناتج عن النشاط الاقتصادي الذي تضاعف من 4.5 مليون طن.م في سنة 1994 إلى 9.6 مليون طن.م في 2019 من جهة ومن جهة أخرى يرجع إلى محدودية الموارد وعدم اكتشاف حقول كبرى تمكن من تغطية الطلب المتزايد على الطاقة.

واردات المحروقات تمثل 59 % من الطلب الوطني على الطاقة :

يعتمد المزيج الطاقة بشكل حصري تقريبا على المحروقات حيث يمثل الغاز الطبيعي والمنتجات البترولية 98% من استهلاك الطاقة الأولية بينما لا تتجاوز الطاقات المتجددة (باستثناء الكتلة الحيوية) 2% من تغطية الاحتياجات الوطنية للطاقة.

يبلغ إجمالي استهلاك المنتجات البترولية 56% في قطاع النقل مقابل 44% للصناعة والتشييد والزراعة. يعتمد قطاع النقل اعتمادًا كبيرًا على المنتجات البترولية التي تمثل 99% من استهلاكه للطاقة.

يضع التدهور الهيكلي والامتزاد في ميزان الطاقة إلى جانب ارتفاع أسعار الطاقة تونس أمام تحديات رئيسية وجدية تهدد بزيادة الضعف الاقتصادي والاجتماعي في البلاد:

- رهانات الأمن في إمدادات الطاقة،

- تدهور التنافسية الاقتصادية،

- زيادة الضغط على المالية العمومية بسبب ارتفاع تكلفة الدعم العام للطاقة للحفاظ على مستوى معيشة الفئات الضعيفة اجتماعيا...

لتحقيق هذا الهدف وأمام الوضع الدولي والمحلي تم اقرار التوجهات التالية:

- تنمية الموارد الطاقية الوطنية.
- تأمين التزويد الطاقوي.
- اعتماد منوال اقتصادي معتدل في استهلاك الطاقة.
- تنويع مصادر الطاقة الأولية في المزيج الكهربائي عبر تنمية استعمال الطاقات المتجددة.
- اعتماد معايير التنمية المستدامة مع خلق التوازن بين حماية البيئة والمنافسة وتأمين التزويد.
- الترشيد في استعمال الطاقة والتحكم في الطلب الطاقوي في مختلف القطاعات.

- مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف :

تم اعتماد 3 مؤشرات لمتابعة الهدف المحدد وهي :

✓ المؤشر عدد 1.1.1.1 : نسبة تغطية الإنتاج الوطني للمحروقات للطلب الجملي على الطاقة.

✓ المؤشر عدد 2.1.1.1 : نسبة التطور السنوي لمساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي.

✓ المؤشر عدد 3.1.1.1 : نسبة تحسين الكثافة الطاقية.

وقد تم اختيار هذه المؤشرات اخذا بعين الاعتبار لضرورة تغطية جميع الجوانب المتعلقة بالهدف مع مراعاة مدى توفر المعلومات لاحتساب المؤشرات.

جدول عدد 5:

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 1-1-1

التقديرات			ق.م	الإنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017		
41%	48%	47 %	60 %	36%	40 %	42 %	%	المؤشر عدد 1.1.1.1 : نسبة تغطية الإنتاج الوطني للمحروقات للطلب الجملي على الطاقة
19 %	17%	4.4 %	3.5 %	3.1 %	2.8 %	2.7 %	%	المؤشر عدد 2.1.1.1 : نسبة مساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي
1.8%	1.7%	1.6%	1.9%	1%	1.8%	-2.6%	%	المؤشر عدد 3.1.1.1 : نسبة تحسين الكثافة الطاقية

2.2- تقديم أنشطة البرنامج :

جدول عدد 6:

بيان الأنشطة والتدخلات لبرنامج الطاقة

الوحدة: الف دينار

تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2021	الأنشطة	التدخلات	تقديرات المؤشرات لسنة 2021	الأهداف	البرنامج
1 063	الإشراف والتصرف في قطاع الطاقة	مشروع تطوير امتياز استغلال "نورة": تم إسناد امتياز الإستغلال "نورة" سنة 2010 على إثر الإكتشافات الغازية المنجزة على رخصة جناين الجنوبي بالجنوب التونسي ويتكون المشروع المتكامل والمتزامن من جزئين: الجزء الأول : يتمثل في انجاز محطتي معالجة الأولى معالجة أولية بحقل "نورة" والثانية نهائية بالمنطقة الصناعية بـ"قابس" لاستخراج الغاز البترول المسال يربطهما أنبوب (نورة-قابس) طوله 370 كلم وقطره 24 بوصة. ويتم انجاز وتمويل هذا الجزء مناصفة من طرف الشريكين المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية والشركة النمساوية "أم ف" (Association). وتقدر كلفة هذا الجزء بحوالي 1200 مليون دولار .	المؤشر عدد 1.1.1.1:	الحد من العجز الطاقوي	برنامج الطاقة
1 200	التأجير دراسة حول تحديد الاحتياطي ومأمولية الامتيازات القديمة (بصدد اعداد العناصر المرجعية حاليا و يتوقع اشروع في انجاز الدراسة في 2021	وقد إنطلقت تجارب الانتاج بتاريخ 5 فيفري 2020 وبدأ تسويق الغاز التجاري في مارس 2020. الجزء الثاني : يتمثل في بناء أنبوب طوله 94 كلم تقريبا وقطره 12 بوصة يربط الأنبوب الأول المشار إليه أعلاه على مستوى النقطة الكيلومترية 228 إلى غابة مدينة تطاوين أين سيقع تركيز محطة المعالجة ووحدة تعبئة قوارير غاز البترول المسيل. وتجدر الإشارة أن تمويل هذا الجزء سيكون تونسي عمومي بنسبة 100 %. وفي هذا الإطار تم تكليف المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بإنجازه حيث قدرت كلفته بحوالي 150 مليون دولار . ومن المتوقع دخول هذا الجزء حيز الاستغلال بداية سنة 2022.	نسبة تغطية الإنتاج الوطني للمحروقات للطلب الجمالي على الطاقة		

مشروع حلق المنزل (خليج الحمامات)

صاحب المشروع: الشركة التونسية الجنسية "توبيك Topic " 100%

يتمثل المشروع في :

* حفر ثلاثة آبار أفقية

* استعمال مصطبة حفر وإنتاج MODPU

* إرساء معدات الوصل (sea line) بين مصطبة الإنتاج و بارجة خزن وتفرغ النفط FSO.

* تخصيص محطة لخزن وتفرغ النفط FSO

طاقة الإنتاج الأولية تقدر بـ 6500 برميل نفط في اليوم بالنسبة للسنة الأولى للإنتاج

إنطلقت أشغال الحفر بتاريخ 16 جوان 2018

تم إيقاف عمليات الحفر منذ سبتمبر 2108 من أجل تسوية الوضعية القانونية للامتياز

تمت تسوية الوضعية القانونية لإمتياز الإستغلال و صدر القانون عدد 74 لسنة 2019 مؤرخ في 14 أوت 2019

يتعلق بالموافقة على الاتفاقية الخاصة وملحقاتها المتعلقة بامتياز استغلال "حلق المنزل".

تجري حالياً الاستعدادات لاستئناف أنشطة الحفر.

		<p>* وافقت اللجنة الاستشارية للمحروقات المنعقدة بتاريخ 14 جويلية 2020 على منح 4 امتيازات استغلال جديدة وهي "سيدي مرزوق" و"بشرى" و"عبير" و"شلبية" وسيتم الشروع في تطويرها خلال سنة 2021.</p> <p>الرخص الممنوحة</p> <p>تم إسناد ستة (6) رخص إستكشاف جديدة خلال سنة 2019 والمتمثلة في كل من رخصة حزوة، الواحة، صواف، الماتلين، تسكرايا و كف عابد. وفي حال تحويل هذه الرخص إلى رخص بحث، سيتم حفر آبار إستكشافية جديدة من شأنها المساهمة في تطوير الإنتاج الوطني للمحروقات.</p> <p>* كما تمت الموافقة خلال اللجنة الاستشارية للمحروقات المنعقدة بتاريخ 14 جويلية 2020 على منح رخصتي بحث جديدة.</p> <p>و بالرجوع إلى العروض المودعة حاليا لدى الإدارة العامة للمحروقات، فإنه من المتوقع أن يشهد العدد الجملي للرخص تحسنا ملحوظا خلال سنوات 2021 و 2022 و 2023.</p>			
		<p>- نشر دعوة لتقديم مشاريع الطاقات المتجددة.</p> <p>- تشجيع مشاريع الانتاج الذاتي للكهرباء من الطاقات المتجددة.</p> <p>- الانطلاق في المشاريع والبرامج الوطنية للتحكم في الطاقة.</p>	<p>المؤشر عدد 2.1.1.1:</p> <p>نسبة مساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي</p>		

		-متابعة تنفيذ مشاريع الطاقات المتجددة المتحصلة على التراخيص.		
63 647	النهوض بالطاقات المتجددة وتحسين كثافة استهلاك الطاقة	<ul style="list-style-type: none"> - مواصلة تنفيذ برنامج التدقيق الطاقوي الإلزامي والدوري وإبرام عقود برامج للإقتصاد في الطاقة في قطاعات الصناعة والنقل والخدمات والسكن، - مزيد احاطة المؤسسات الاقتصادية والهياكل العمومية على المستوى الفني والإجرائي لمساعدتها على تصميم وتنفيذ برامج ترشيد استعمال الطاقة، - متابعة تنفيذ التقنين الحراري والطاقوي للبناءات وتوفير الحلول الإجرائية والتطبيقات الإعلامية اللازمة لتطبيقه، - مزيد تدعيم التصنيف الطاقوي للأجهزة الكهرومنزلية من خلال إضافة تجهيزات جديدة ومنع ترويج التجهيزات ذات الإستهلاك الكبير للطاقة، - تدعيم المجهود الوطني للتوعية والتحسيس في ميدان ترشيد إستعمال الطاقة من خلال تنظيم عديد الحملات الميدانية التي شملت كافة شرائح المجتمع وغطت كامل تراب الجمهورية، - مزيد التركيز على تقوية القدرات الوطنية في مجال ترشيد إستعمال الطاقة من خلال تنفيذ برنامج شامل للتكوين لفائدة مختلف المتدخلين على غرار المسؤولين المكلفين بالطاقة والخبراء المدققين والمؤسسات البنكية والمالية وأهم المؤسسات المستهلكة للطاقة، 	المؤشر عدد 3.1.1.1:	نسبة تحسين الكثافة الطاقية

		<p>- توفير حلول تمويلية جديدة لفائدة المستثمرين في ميدان ترشيد إستعمال الطاقة من خلال تعبئة وإستغلال موارد مالية إضافية متأتية من هبات وقروض (دون ضمان الدولة) على غرار برنامج البيئة والطاقة الممول بهبة من الاتحاد الأوروبي وخطوط التمويل التي تم وضعها من قبل كل من الوكالة الفرنسية للتنمية والبنك العالمي،</p> <p>- العمل على تهيئة الجهود الوطنية لترشيد إستعمال الطاقة على المستوى الدولي عبر إستغلال الآليات الدولية للحد من التغيرات المناخية.</p> <p>كما سيتم تفعيل الآليات التمويلية المدرجة ضمن الأمر الحكومي عدد 983 المؤرخ في 26 جويلية 2017 على غرار:</p> <p>- منح قروض لتوفير حلول تمويلية ميسرة لفائدة الفئات التي تواجه صعوبات في الحصول على القروض.</p> <p>- المساهمة في راس المال أو اعتماد واجب إرجاعه للتشجيع على الإستثمار في المشاريع ومشاريع توسعة المؤسسات الخاصة لتوفير خدمات التحكم في الطاقة لحساب الغير ومشاريع تجميع إنتاج الوسائل وتوزيعها على المؤسسات المستهلكة للطاقة.</p> <p>كما سيتواصل إنجاز المشاريع الوطنية والعمليات الطرفية المنجزة من قبل الدولة والجماعات المحلية بهدف التقليل من دعم الدولة المخصص للمواد الطاقية و التقليل من نسبة نمو الطلب على الطاقة في إطار الباب الرابع من الأمر الحكومي عدد 983 لسنة 2017. ومن ضمن هذه العمليات نذكر :</p>		
--	--	--	--	--

		<ul style="list-style-type: none"> - برنامج التدقيق الطاقى لـ 350 بلدية بتمويل من صندوق الانتقال الطاقى والتعاون السويسري (2م.د) - برنامج عزل أسقف المساكن الفردية بولاية توزر (1000 مسكن) لبلوغ 65000 مسكن خلال 5 سنوات القادمة بكلفة 320 م.د ليحقق بذلك اقتصاد في الطاقة بـ 25 ألف طن مكافئ نفط/سنة - برنامج تركيز ألواح شمسية بالبناءات العمومية بكلفة 100 م.د ما سيمنح من تحقيق اقتصاد في الطاقة بـ 48 جيغاواط ساعة/السنة - البرنامج النموذجي لدعم 10 آلاف عائلة بولايات توزر ، الكاف، سليانة، القصرين، جندوبة، سيدي بوزيد والمهدية من خلال تجهيزها بألواح شمسية في اطار برنامج وطني بكلفة 800 م.د لتحقيق اقتصاد في الطاقة بـ 340 جيغاواط ساعة/السنة - برنامج استبدال 5000 ثلاجة يفوق عمرها 10 سنوات بولاية توزر من إجمالي 400 ألف ثلاجة لتحقيق اقتصاد في الطاقة بـ 150 جيغاواط ساعة/السنة - استبدال 4 ملايين من الفوانيس المتوهجة بفوانيس مقتصدة للطاقة من نوع LED بكلفة 30 م.د لتحقيق اقتصاد في الطاقة بـ 160 جيغاواط ساعة/السنة - تجديد شبكة التنوير العمومي باعتماد أجهزة ذات نجاعة طاقية عالية LED بكلفة 340 م.د لتحقيق اقتصاد في الطاقة بـ 120 جيغاواط ساعة/السنة - مواصلة الدراسات المتعلقة ببرنامج تجديد أجهزة الاضاءة وتركيز لوحات شمسية بجميع المساجد (6000 جامع ومسجد) بكلفة 90 م.د لتحقيق اقتصاد في الطاقة بـ 42 جيغاواط ساعة/السنة - إدماج السيارات الكهربائية - إدماج الشبكة الذكية في النظام الكهربائي والغازي 		
--	--	---	--	--

3- نفقات البرنامج

1.3 ميزانية البرنامج

تبلغ النفقات الخاصة ببرنامج الطاقة لسنة 2021 حوالي 53 326 ألف دينار (دون

احتساب الدعم) وتتوزع كما يلي:

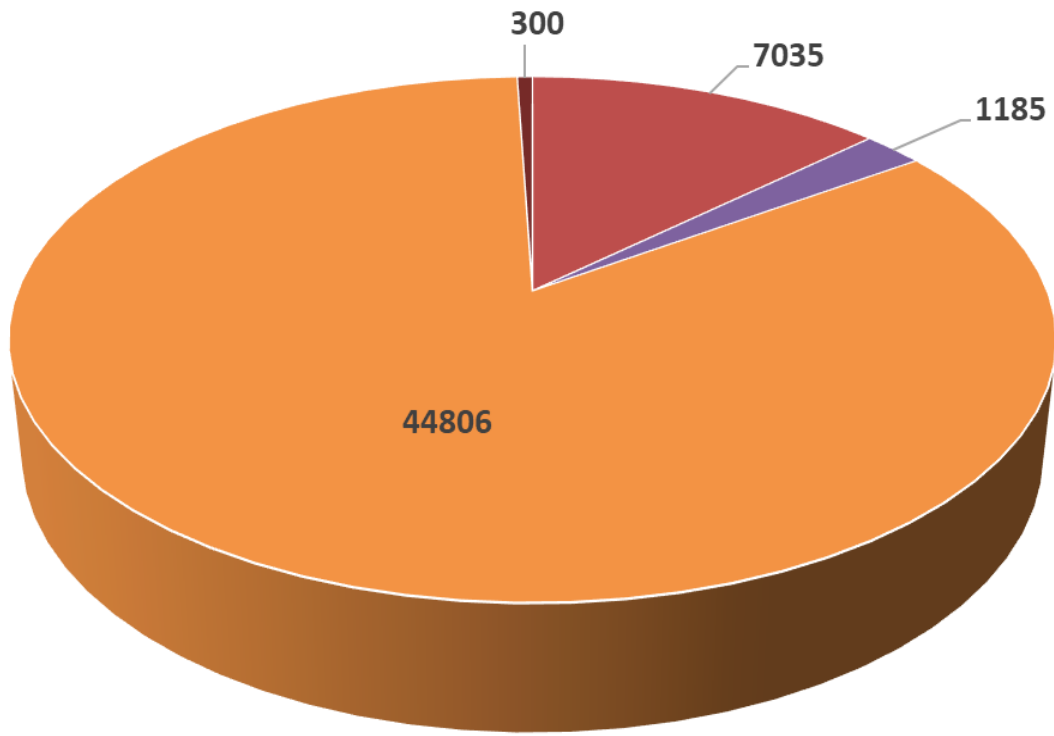
جدول عدد 7:

ميزانية برنامج الطاقة حسب طبيعة النفقة
(اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

النسبة (%)	الفارق	تقديرات 2021	ق.م 2020	إنجازات 2019	البيان
1%	67	7 035	6 968	6 275	نفقات التأجير
16%	161	1 185	1 024	994	نفقات التشغيل
-80%	-1 741 557	445 806	1 925 363	2 556 355	نفقات التدخلات
-1%	-557	44 806	45 363	18 355	نفقات التدخلات (دون احتساب الدعم)
-97%	-9 517	300	600	0	نفقات الاستثمار
-16%	-9 846	53 326	53 955	25 624	المجموع (دون احتساب الدعم)
-79%	-1 750 846	454 326	1 933 955	2 563 624	المجموع

**رسم بياني عدد 2 :
توزيع مشروع ميزانية برنامج الطاقة لسنة 2021 حسب طبيعة النفقة**



■ نفقات الإستثمار ■ نفقات التدخلات (دون احتساب الدعم) ■ نفقات التشغيل ■ نفقات التاجير

■ **ميزانية البرنامج حسب طبيعة النفقة**

تبلغ النفقات الخاصة ببرنامج الطاقة لسنة 2021 حوالي 53 326 ألف دينار (دون احتساب الدعم) والتي ستشهد انخفاضا مقدر بنسبة 16 % مقارنة بميزانية سنة 2020 والمقدرة بحوالي 63 172 ألف دينار (دون احتساب الدعم) ويعود ذلك خاصة الى:

- تطور نفقات التاجير بـ 1 %

- تطور نفقات التشغيل بـ 16 %

- تراجع نفقات الاستثمار بـ 97 %

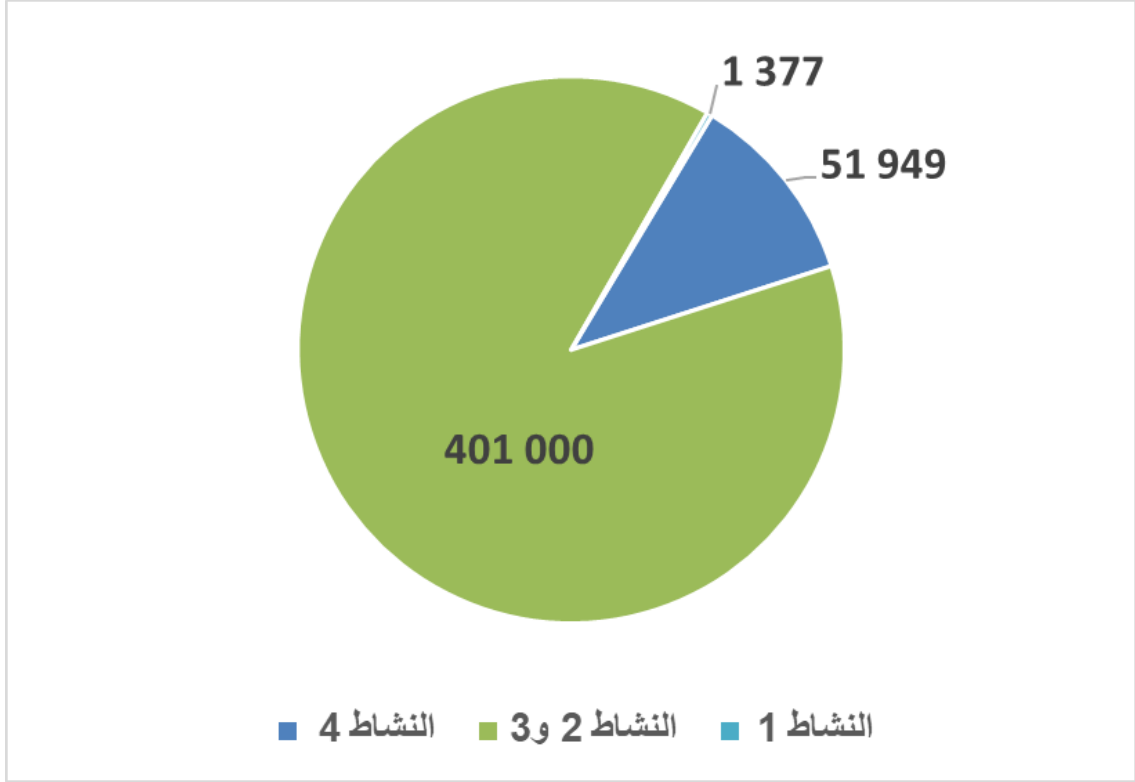
اما بالنسبة لصناديق الخزينة فقد تم رصد 40 م.د لفائدة صندوق الانتقال الطاقوي.

جدول عدد 8 :
ميزانية برنامج الطاقة حسب مآل النفقة*
البرامج الفرعية والأنشطة"

الوحدة: ألف دينار

ق.م 2021		تقديرات 2021 (2)	قانون المالية 2020 (1)	إنجازات 2019	الأنشطة	البيان البرنامج
النسبة (%) (1)-(2) (1)/	المبلغ (1)-(2)					
الأنشطة المركزية						
-4%	-56	1 377	1 433	787	النشاط 1 - الإشراف والتصرف في قطاع الطاقة التأجير • دراسة حول تحديد • الاحتياطي ومأمولية الامتيازات القديمة	البرنامج الفرعي
-80%	-1 741 557	401 000	1 880 000	2 538 000	النشاط 2 - دعم الكهرباء والغاز (الشركة التونسية للكهرباء والغاز) النشاط 3 - دعم المحروقات (الشركة التونسية لصناعات التكرير)	
-1%	-573	51 949	52 522	25 624	النشاط 4 - النهوض بالطاقات المتجددة وتحسين كثافة استهلاك الطاقة الوكالة الوطنية • للتحكم في الطاقة • صندوق الانتقال الطاقة	
-79%	-1 750 846	454 326	1 933 955	2 563 624		

رسم بياني عدد 3 :
توزيع مشروع ميزانية برنامج الطاقة لسنة 2021
حسب البرامج الفرعية والأنشطة (دون اعتبار منحة الدعم)



2.3 اطار النفقات متوسطة المدى 2021-2023 الخاصة ببرنامج الطاقة:

ضبطت ميزانية برنامج الطاقة لسنة 2021 بمبلغ 53 326 ألف دينار (دون احتساب الدعم) والتي ستشهد انخفاضا مقدر بنسبة 16 % مقارنة بميزانية سنة 2020 والمقدرة بحوالي 63 172 ألف دينار (دون احتساب الدعم). كما ستشهد ميزانية برنامج الطاقة (دون احتساب الدعم) ارتفاع سنة 2022 يبلغ نسبته 86% ويعود ذلك خاصة التوقعات المتعلقة بارتفاع التدخلات وبالتحديد الاعتمادات التي ستخصص لصندوق الانتقال الطاقوي حيث سترتفع سنة 2022 بنسبة 98% مقارنة بسنة 2021 وبنسبة 127 % سنة 2023 وذلك في بهدف النهوض بالطاقات المتجددة بما يمكن من رفع نسبة الطاقات المتجددة الى 30% في افق سنة 2030.

جدول عدد 9 :

**إطار النفقات متوسطة المدى 2021-2023
الخاصة ببرنامج الطاقة**

الوحدة: الف دينار

تقديرات			ق م	إنجازات			البيان
2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	
طبيعة النفقة							
8 364	8 041	7 035	6 968	6 202	6 284	6 066	نفقات التأجير
1 286	1 169	1 077	833	787	676	647	التأجير العمومي (الوزارة)
7 078	6 872	5 958	6 135	5 488	5 608	5 419	منح التأجير (ANME)
1 365	1 316	1 185	1 024	994	918	954	نفقات التسيير
1 365	1 316	1 185	1 024	994	918	954	منح التسيير (ANME)
136 324	88 938	445 806	2 187 363	2 556 355	2 727 050	1 571 402	نفقات التدخلات
136 324	88 938	44 806	45 363	18 355	27 050	21 402	بدون احتساب الدعم
179	174	169	166	161	135	140	منح التدخل (ANME)
2 180	2 117	1 037	1 197	520	1 431	760	التدخلات في الميدان الاقتصادي
43 200	18 000	3 600	4 000	0			مشروع استعمال الطاقة الفلطاضية في المباني العمومية (ANME)
90 765	68 647	40 000	40 000	17 674	25 484	20 502	صندوق الانتقال الطاقة (FTE)
341114	392404	401 000	1 880 000	2 538 000	2 700 000	1 550 000	دعم المحروقات
0	1 200	300	9 817	0	0		نفقات الإستثمار
	1 200	300	600	0			دراسة حول تحديد وتقييم الاحتياطي ومأمولية الامتيازات التي شارفت مدة صلاحيتها على الانتهاء
487167	491899	454 326	1 933 955	2 563 624	2 734 252	1 578 422	المجموع
146 053	99 495	53 326	53 955	25 624	34 252	28 422	المجموع (دون احتساب الدعم)

بطاقات مؤشرات قياس الأداء
لبرنامج الطاقة

بطاقة تقديم المؤشر الاستراتيجي 1.1.1.1 : نسبة تغطية الإنتاج الوطني للمحروقات للطلب الجملي على الطاقة

- رمز المؤشر : 1.1.1.1
- تسمية المؤشر: نسبة تغطية الإنتاج الوطني للمحروقات للطلب الجملي على الطاقة
- تاريخ تحيين المؤشر: سبتمبر 2020

I. الخاصيات العامة

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الطاقة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا يوجد برامج فرعية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : الهدف 1.1.1 الحد من العجز الطاقوي
- ✓ تعريف المؤشر: هو الإنتاج الوطني من المحروقات بما في ذلك النفط والغاز والمكتنقات على الطلب الجملي على الطاقة ويمكن هذا المؤشر من تحديد نسبة تغطية الإنتاج للطلب وبالتالي نسبة الاستقلالية الطاقوية والامن الطاقوي.
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficiency)
6. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...): لا توجد

II. التفاصيل الفنية

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): الإنتاج الجملي للمحروقات / الطلب الجملي على الطاقة الأولية
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإنتاج من النفط والغاز والمكتنقات حسب الحقول والطلب الجملي على الطاقة الأولية
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (إستمارة، تقرير، إستبيان...):
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للمحروقات بالنسبة للإنتاج والإدارة العامة للاستراتيجيات واليقظة بالنسبة للطلب بناء على معطيات الشركات العاملة في القطاع
6. تاريخ توفر المؤشر : بالنسبة للسنة n، ابتداء من شهر فيفري للسنة (n+1)
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 47 %
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للمحروقات بالنسبة للإنتاج والإدارة العامة للاستراتيجيات واليقظة بالنسبة للطلب

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2020	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2023	2022	2021		2019	2018	2017		
41 %	48 %	47 %	60 %	36 %	40 %	42 %	%	نسبة تغطية الإنتاج الوطني للمحروقات للطلب الجملي على الطاقة

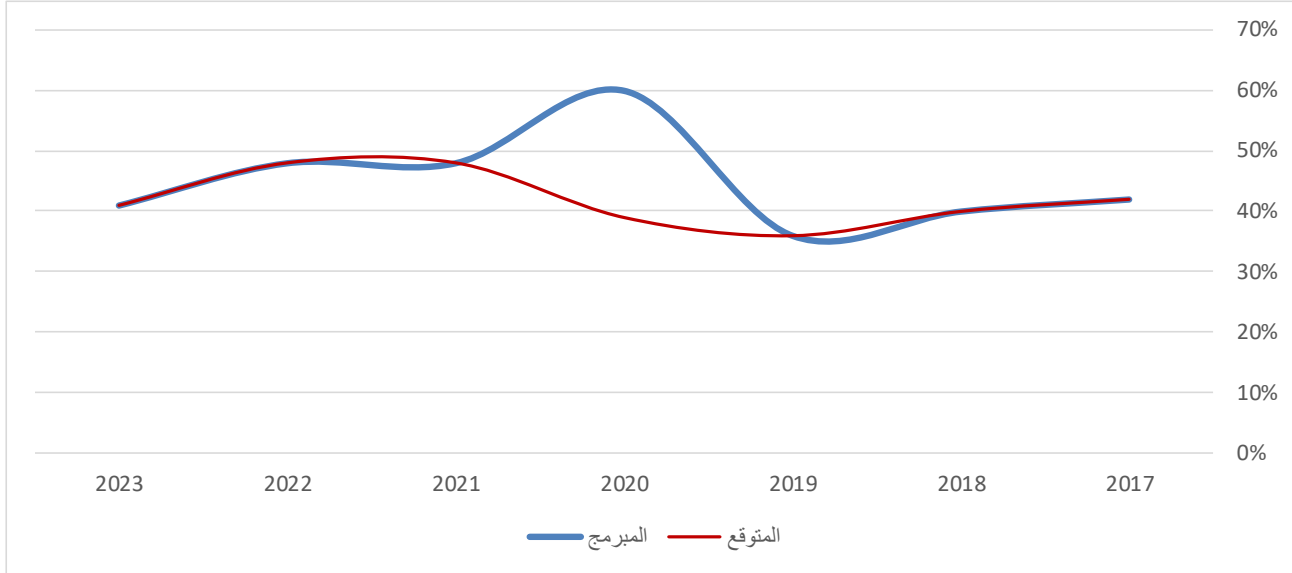
2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بالنسبة لسنة 2020 فمن المرجح ان نسبة تغطية الإنتاج الوطني للمحروقات للطلب الجملي على الطاقة في حدود 39 % مقابل 60 % مبرمج وذلك نتيجة التحديات الهامة التي شهدها قطاع إستكشاف وإنتاج وتطوير المحروقات خلال سنة 2020، نذكر من بينها تراجع سعر النفط في السوق العالمية والتداعيات الصحية لفيروس الكوفيد-19 وخاصة التحركات الاجتماعية والتي أدت منذ 16 جويلية 2020 إلى الانخفاض التدريجي لمعدلات الإنتاج اليومي بالحقول الواقعة بالجنوب التونسي ثم توقفها نهائيا بأغلب الحقول نظرا لنفاذ طاقة الخزن مع امتداد هذه الاحتجاجات الى ولاية قبلي.

ومن المنتظر ان يسجل المؤشر تحسن سنة 2021 بدخول حقل نوارة حيز الاستغلال خلال سنة 2020 ومواصلة التقدم في مشروع حلق المنزل اثر حل الاشكال القانوني الخاص به وتجدر الاشارة ان مشاريع الاستكشاف والبحث وإنتاج المحروقات مشاريع ذات استثمارات ضخمة ولا تظهر نتائجها الا على مدى سنوات ومع ما شهدته القطاع من شبه شلل بعدم اسناد رخص جديدة خلال العديد من السنوات بعد الثورة وتواصل ارتفاع الطلب ستشهد نسبة تغطية الإنتاج للطلب تراجع نسبي ابتداء من سنة 2023 في انتظار مرور الرخص الجديدة المسندة بجميع المراحل لتصل الى مرحلة الإنتاج الفعلي.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

نسبة تغطية الإنتاج الوطني للمحروقات للطلب الجملي على الطاقة



4. أهم الأنشطة والتدخلات المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- القيام بدراسة حول تحديد الاحتياطي ومأمولية الامتيازات القديمة.
- دخول مشروع تطوير امتياز استغلال "نواره" حيز الاستغلال.
- مواصلة التقدم في مشروع حلق المنزل (خليج الحمامات) بعد ما تمت تسوية الوضعية القانونية للإمتياز.
- اسناد (6) رخص إستكشاف جديدة خلال سنة 2019 والمتمثلة في كل من رخصة حزوة، الواحة، صواف، الماتلين، تسكرايا و كف عابد. وفي حال تحويل هذه الرخص إلى رخص بحث، سيتم حفر آبار إستكشافية جديدة من شأنها المساهمة في تطوير الإنتاج الوطني للمحروقات.
- تواصل تحسين العدد الجملي للرخص خلال سنوات 2020، 2021 و 2022 و ذلك بالرجوع إلى العروض المودعة حاليا لدى الإدارة العامة للمحروقات.

بطاقة تقديم المؤشر الاستراتيجي 2.1.1.1 : نسبة مساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي

- رمز المؤشر : 2.1.1.1
- تسمية المؤشر: نسبة مساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي
- تاريخ تحيين المؤشر: سبتمبر 2020

.IV. الخصائص العامة

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الطاقة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا يوجد برامج فرعية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : الهدف 1.1.1 الحد من العجز الطاقوي
4. تعريف المؤشر: يقيس المؤشر نسبة التطور السنوي لمساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية efficiency
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...): لا يوجد

.V. التفاصيل الفنية

9. طريقة احتساب المؤشر (Formule):
10. وحدة المؤشر: $\frac{\text{production ER de l'année N}}{\text{production nationale d'électricité de l'année N}}$
11. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
 - إنتاج الطاقات المتجددة لإنتاج الكهرباء
 - الإنتاج الوطني الجملي من الكهرباء
12. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (إستمارة، تقرير، إستمبيان...):
تقارير من مختلف المتدخلين (الشركة التونسية للكهرباء والغاز، الخواص، الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة، المنتجين الذاتيين...)
13. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للكهرباء والطاقات المتجددة والوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة
14. تاريخ توفّر المؤشر : بالنسبة للسنة n، ابتداء من شهر مارس للسنة (n+1)
15. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 4.4 %
16. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للكهرباء والطاقات المتجددة

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2020	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2023	2022	2021		2019	2018	2017		
19 %	17%	4.4 %	3.5 %	3.1 %	2.8 %	2.7 %	%	نسبة مساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي

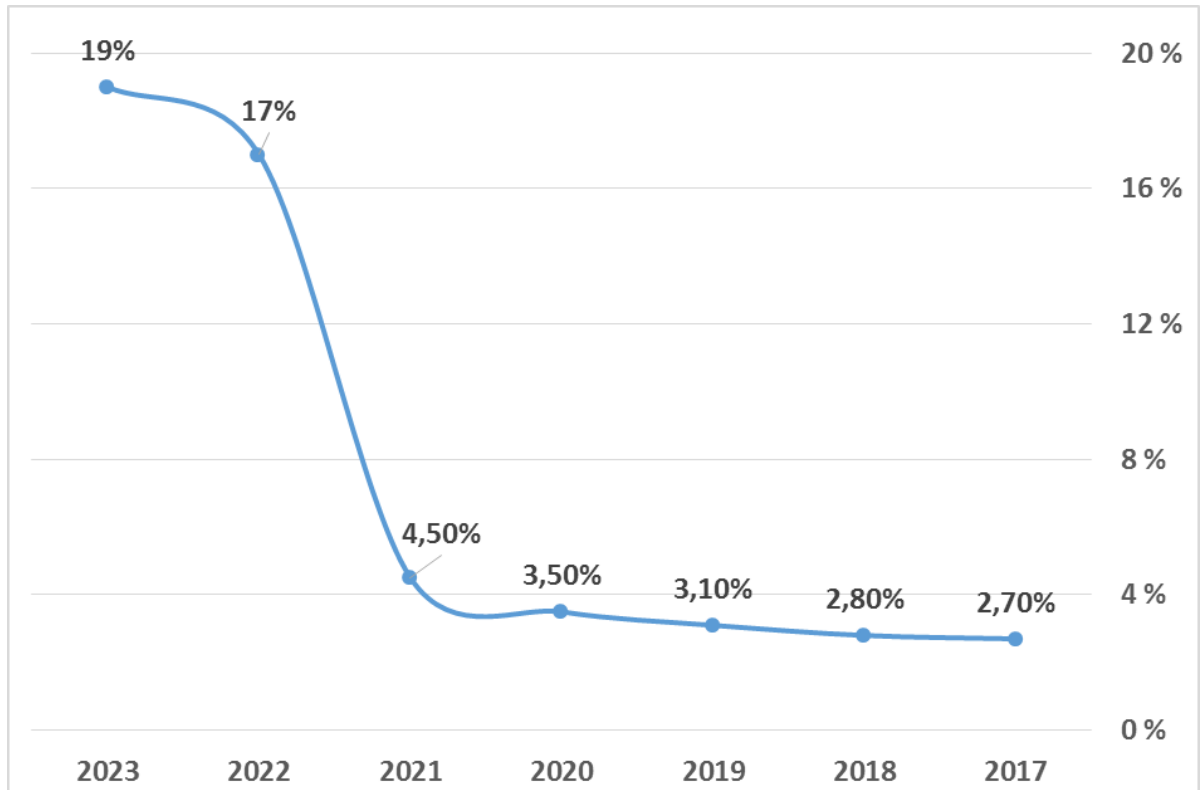
2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

نظرا للعجز الطاقوي وعدم تنوع مصادر الطاقة الاولية لإنتاج الكهرباء بات اللجوء الى الطاقات المتجددة ضرورة ولا خيارا وفي هذا الصدد اعتمدت الحكومة استراتيجية تركز على تطوير الطاقات المتجددة لبلوغ 30% في غضون 2030 على ان يتم ادراج حوالي 1900 ميغاواط موفى سنة 2023.

ولبلوغ هذه النسبة الهامة، شهد هذا القطاع تسريعا في نسق المشاريع بعد صدور القانون الخاص به والنصوص الترتيبية ومن المنتظر ان تدخل اولى المشاريع حيز الاستغلال خلال سنة 2020 على ان ترتفع نسبة الإنجاز تدريجيا لتبلغ نسبة مساهمة الطاقات المتجددة في انتاج الكهرباء حوالي 19 % سنة 2023.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

نسبة مساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي



4. أهم الأنشطة والتدخلات المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- نشر دعوة لتقديم مشاريع الطاقات المتجددة.
- تشجيع مشاريع الانتاج الذاتي للكهرباء من الطاقات المتجددة.
- الانطلاق في المشاريع والبرامج الوطنية للتحكم في الطاقة.
- متابعة تنفيذ مشاريع الطاقات المتجددة المتحصلة على التراخيص.

بطاقة تقديم المؤشر الاستراتيجي 3.1.1.1 : نسبة تحسين الكثافة الطاقية

- رمز المؤشر : 3.1.1.1
- تسمية المؤشر: نسبة تحسين الكثافة الطاقية
- تاريخ تحيين المؤشر: جويلية 2020

.VII الخاصيات العامة

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الطاقة
2. البرنامج الفرعي لذي يرجع إليه المؤشر: لا يوجد برامج فرعية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : الهدف 1.1.1 الحد من العجز الطاقوي
4. تعريف المؤشر: تعتبر كثافة الطاقة من أكثر المؤشرات استعمالا على المستوى الدولي لاحتساب تقليص كمية الاستهلاك الطاقوي لإنتاج ألف دينار من الناتج المحلي الإجمالي وهو مؤشر يبرز مدى تحسن النجاعة الطاقوية من خلال تطوير التحكم في الطاقة على مختلف المستويات وتوجيه الاقتصاد إلى القطاعات ذات المردودية العالية وغير مستهلكة للطاقة واستعمال التكنولوجيات الحديثة المقتصدة للطاقة.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية *efficience*
7. التفرعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...): لا توجد

.VIII التفاصيل الفنية

8. طريقة احتساب المؤشر (Formule): نسبة تطور الكثافة الطاقية خلال السنة المعنية بالمقارنة مع السنة التي سبقتها
9. وحدة المؤشر: الف طن مكافئ نפט/ 1000 دينار
10. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الطلب الجملي على الطاقة والناتج المحلي الخام
11. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (استمارة، تقرير، إستبيان...): تقارير المرصد الوطني للطاقة والمناجم و تقارير المعهد الوطني للإحصاء
12. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المرصد الوطني للطاقة والمناجم والمعهد الوطني للإحصاء
13. تاريخ توفر المؤشر : بالنسبة للسنة n ، ابتداء من شهر ماي للسنة $(n+1)$
14. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 1.6%
15. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة

.IX قراءة نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2020	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2023	2022	2021		2019	2018	2017		
1.8%	1.7%	1.6%	1.9%	1%	1.8%	-2.6%	%	نسبة تحسين الكثافة الطاقية

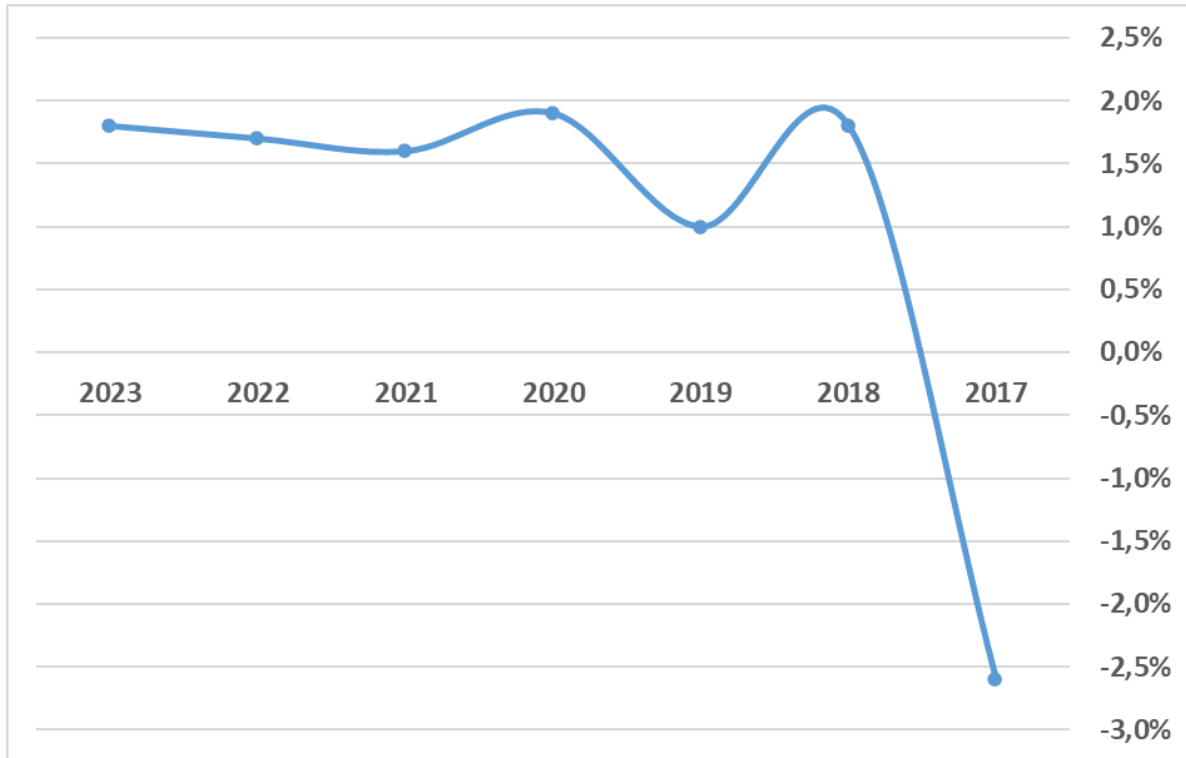
2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

استقر مؤشر الكثافة الطاقية لسنة 2019 في مستوى معدل السنوات الأخيرة بـ 30.1 طن مكافئ نפט /ألف دينار (2010) ويعود هذا إلى الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها البلاد خلال العشرية الأخيرة .

بالنسبة لسنة 2020، من المنتظر أن تنعكس أزمة الكوفيد 19 سلبا على النمو الاقتصادي وعلى استهلاك الطاقة الأولية مما سيؤدي إلى تدهور طفيف لمؤشر الكثافة الطاقية.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

نسبة تحسين الكثافة الطاقية



4. أهم الأنشطة والتدخلات المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

في ما يتعلق بتطور الكثافة الطاقية خلال الفترة 2021-2023، من المنتظر أن يتحسن هذا المؤشر بمعدل 1.7% سنويا ، وذلك من خلال تنفيذ البرامج التالية:

- المخطط الاجتماعي والاقتصادي 2021 - 2025
- تسريع تنفيذ برنامج العمل للنجاعة الطاقية والمخطط الشمسي التونسي خلال الفترة 2021 - 2030

بطاقات المنشآت والمؤسسات العمومية المتدخلة في
برنامج الطاقة

بطاقة عدد 1: الشركة التونسية لصناعات التكرير

I- التعريف:

1- **النشاط الرئيسي:** طبقاً للأمر عدد 467 بتاريخ 11 ماي 1977 و المتعلق بالتنظيم الإداري و المالي للشركة التونسية لصناعات التكرير فإن مهمة الشركة تتمثل خصوصاً في:

- 1-1- تكرير النفط الخام و إنتاج المواد البترولية قصد تلبية حاجيات السوق الداخلية.
- 2-1- بيع المواد البترولية المنتجة إلى شركات التوزيع الداخلية و تصدير المنتجات الغير قابلة للتسويق محلياً.
- 3-1- القيام بكل العمليات المتعلقة بالجوانب الصناعية، التجارية، المالية، العقارية أو غير العقارية و التي ترتبط و لو بصفة غير مباشرة بالموضوع الأصلي للشركة.

كما وقع تكليف الشركة التونسية لصناعات التكرير منذ 30 جوان 1999 بمهمة توريد و تسويق المواد البترولية الموجهة لتغطية الفارق بين حاجيات السوق الداخلية و إنتاج الشركة من نشاط التكرير.

2- **ترتيب المؤسسة:** الصنف "م". قرار الوزارة الأولى المؤرخ في 25 أكتوبر 1991.

3- **مرجع الإحداث:** القانون عدد 11 لسنة 1960 المؤرخ في 26 جويلية 1960.

4- **مرجع التنظيم الإداري و المالي:** الأمر عدد 467 لسنة 1977 المؤرخ في 11 ماي 1977.

المنقح بالأمر عدد 1197 لسنة 1989 المؤرخ في 23 أوت 1989.

المنقح بالأمر عدد 178 لسنة 1991 المؤرخ في 30 جانفي 1991.

5- **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين وزارة الإشراف و الشركة التونسية لصناعات**

التكرير: إمضاء عقد تحسين الأداء للشركة للفترة 2016-2020 بين الدولة التونسية ممثلة في وزارة

الطاقة و المناجم و الطاقات المتجددة و الشركة التونسية لصناعات التكرير بتاريخ 2 جوان

2017.

II- إطار القدرة على الأداء:

1- الإستراتيجية العامة:

تنضوي إستراتيجية الشركة التونسية لصناعات التكرير ضمن:

- التوجهات الإستراتيجية لقطاع الطاقة و بالأخص تلك المتعلقة بسلك تكرير و خزن و نقل المواد البترولية الواردة بمخطّط التنمية الخماسي 2016-2020 المُصادق عليه بالقانون عدد 28-2017 المؤرّخ في 25 أفريل 2017،
 - أهمّ التوجّهات الإستراتيجية للدولة في قطاع الطاقة "Horizons 2030" المُصادق عليها المجلس الوزاري المؤرّخ في 22 نوفمبر 2016.
- و تتمثّل أهمّ محاور الإستراتيجية الوطنيّة في قطاع تكرير و خزن و نقل المواد البتروليّة، في ما يلي:

- 1-1 تأمين تزويد السوق التونسية بالمواد البترولية.
- 1-2 إجراء تدقيق فني عاجل لمصفاة بنزرت حول دراسة المر دودية ، توفير السلامة، تأمين التزويد و المحافظة على الجانب البيئي.
- 1-3 إنجاز برنامج استثمار لصيانة و تأهيل وسائل الإنتاج قصد تحسين المر دودية, كما يشمل هذا البرنامج تدعيم طاقة الخزن و تأمين السلامة و المحيط البيئي و تحسين مواصفات بعض المواد البترولية (على غرار البنزين و الغازوال) حتى تتطابق مع المواصفات العالمية و ذلك بالحدّ من نسبة الكبريت و البنزان.
- 1-4 تأهيل الوسائل و الإمكانيات اللوجستية لتحسين منظومة التزويد: صيانة طاقات الخزن، تطوير شبكة النقل و تنويع المصادر.
- 1-5 تجهيز و تأهيل الميناء البترولي ببنزرت حتّى يتمكّن من ضمان إرساء بواخر النفط و المواد البترولية كبيرة الحجم قبالة الشاطئ.
- 1-6 ملائمة طاقة الخزن للمواد البترولية مع مستوى الإستهلاك و متطلبات المخزون الإحتياطي.
- 1-7 إنجاز طاقة تخزين لغاز البترول المسيل وفقا لمعايير العالمية للسلامة.
- 1-8 تأهيل طاقة التخزين و التفريغ بالموانئ البتروليّة على كامل تراب الجمهوريّة و تحسين مر دوديتها للمساهمة في الحدّ من كلفة التزويد.
- 1-9 التغطية ضدّ مخاطر تقلبات الأسعار في الأسواق العالمية للمحافظة على مستوى التوازنات المالية للمؤسسات و الدولة باستعمال الآلية المناسبة للغرض.

2- تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:

تتجسّم مساهمة الشركة التونسية لصناعات التكرير بصفة مباشرة في تحقيق أهداف البرنامج الوطني لقطاع الطاقة لتشمل التوجهات التالية:

- 1-2- إنجاز مهمّة التدقيق الفني لمصفاة بنزرت.
- 2-2- إنجاز أعمال صيانة و تأهيل لوسائل الإنتاج بالمصفاة قصد تحسين المردودية.
- 3-2- تدعيم طاقة الخزن بالمصفاة.
- 4-2- ضمان جودة المواد البتروليّة المنتجة بالمصفاة قصد مطابقتها للمواصفات.
- 5-2- تأمين تزويد السوق التونسية قصد تلبية حاجياتها من المواد البترولية.
- 6-2- توفير شروط السلامة و المحافظة على البيئة.
- 7-2- إنجاز طاقة تخزين لغاز البترول المسيل بالمصفاة وفقا للمعايير العالمية للسلامة.

كما ستساهم الشركة بصفة غير مباشرة في تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ تجهيز ميناء بنزرت بعوامة لتمكين إرساء بواخر النفط كبيرة الحجم.
- ✓ تأهيل الموانئ و تحسين مرد وديتها للمساهمة في الحد من كلفة التزويد.
- ✓ تأهيل الوسائل و الإمكانيات اللوجستية لتحسين منظومة التزويد على النطاق الوطني.
- ✓ التغطية ضد مخاطر تقلبات أسعار المواد البتروليّة بالأسواق الأسعار العالمية و كذلك تقلبات سعر الصرف.

3- أهمّ الأولويات و الأهداف:

- 1-3- ضمان استمراريّة تشغيل وحدات الإنتاج عبر استبدال عمود وحدة التقطير الجوي الحالي.
- 2-3- تأهيل منشآت الإنتاج الحاليّة لتشمل الرفع في طاقة الإنتاج، تحسين المردوديّة، تحسين الأداء الطاقوي، مطابقة مواصفات الجودة و المواصفات البيئيّة و تحسين طريقة سير وحدات الإنتاج عبر التحكم الآلي عن بعد في قيادتها.
- 3-3- إستكمال مشروع بناء خزانات لمادة غاز البترول المسال طبقا لمواصفات السلامة (sous-talus) و ذلك بطاقة تناهز الستة آلاف متر مكعب.

- 4-3- تدعيم طاقة التخزين بالمصفاة عبر إنشاء خزانات جديدة و تجسيم برنامج صيانة دوري للخزانات الحاليّة.
- 5-3- إنجاز مهمة تدقيق فني للمصفاة قصد رسم برنامج عمل يشمل الصيانة و الإستثمارات اللازمة و ذلك طبقا لمخرجات التقرير.
- 6-3- إنجاز دراسة حول واقع التكرير بالبلاد التونسية تفضي لتوجهات إستراتيجية للنهوض بقطاع التكرير على النطاق الوطني بما يتناسب و حاجيات السوق المحلية من المواد البترولية مع ضمان المردوديّة القصوى.

4- مؤشرات قياس الأداء و أهم الأنشطة:

النشاط المعهود للمنشأة أو مشروع الإستثمار	مؤشر البرنامج الوطني للطاقة	نسبة التحقيق
تأمين تزويد السوق المحلية بالمواد البترولية	مؤشر رقم 1	نشاط منجز
التدقيق الفني و الطاقى لمنشآت المصفاة.	مؤشر رقم 2	مشروع في طور الإنجاز
استبدال العمود الرئيسي لوحدة التقطير الجوّي	مؤشر رقم 3	نوفمبر 2019
إعادة تشغيل وحدة التهذيب الحفزي (لإنتاج البنزين)	مؤشر رقم 3	ديسمبر 2019
تأهيل وحدات الإنتاج (وحدة التقطير الجوي و وحدة التهذيب الحفزي) (Projet de Revamping)	مؤشر رقم 3	تم اسناد صفقة "الدراسات" المتعلقة بالمشروع. و هي في طور الانجاز

تركيز محارق جديدة بفرن وحدة التقطير الأولى	مؤشر رقم 3	مشروع منجز
تركيز تقنية آلية لقيس، تحليل و خلط مباشر لمادة الغازوال.	مؤشر رقم 3	مشروع منجز
بناء خزانات جديدة لمادتي الغازوال و البنزين	مؤشر رقم 3	مشروع في طور الإنجاز
بناء خزانات لمادة غاز البترول المسيل طبقا لمواصفات السلامة العالمية بطاقة خزن تساوي 6240 م3.	مؤشر رقم 7	تاريخ الاستلام المتوقع في نوفمبر 2020
- إنشاء محطة لإزالة الزيوت - تعويض الطريقة المعتمدة حاليا في معالجة مادة غاز البترول المسال، حرصا على مزيد مطابقة المواصفات البيئية.	مؤشر رقم 7	مشروعين بيئيين في طور الإنجاز ضمن مشروع متكامل لتطهير بحيرة بنزرت و ممول من طرف البنك الأوروبي للتنمية
التغطية ضد مخاطر تقلبات الأسعار في الأسواق العالمية	مؤشر رقم 9	عملية تحوُّط من مخاطر ارتفاع أسعار المحروقات مع البنك الدولي- 2019

5- الإجراءات المصاحبة:

تتلخّص أهم الإجراءات المصاحبة لتمكين الشركة من تنفيذ عقد تحسين الأداء و بلوغ الأهداف المرسومة و المدرجة بهذا العقد، في تخصيص آلية للتمويل الذاتي لجزء من المشاريع الاستثمارية (في حدود 30 بالمائة) و ذلك عبر رصد بمنحة استثمار و تصرف في الأجل المحددة لذلك و طبقا لتقدم الأشغال و الانجازات على مستوى:

- بناء طاقات خزن اضافية للمواد البترولية تخصص لايواء المخزون الاحتياطي للبلاد من هذه المواد.

- بناء طاقات خزن اضافية لمادة غاز البترول المسال مطمورة تحت التراب sous-talus

- تأهيل مستودع الخزن الحالي للمواد البترولية عبر صيانة و إعادة بناء العديد من الخزانات القديمة

- المساهمة في تأهيل البنية التحتية و توسعة طاقة استيعاب الميناء البترولي ببنزرت.

-انجاز مشروع تأهيل وحدة التقطير الجوي Revamping du Topping و الذي هو حاليا في مرحلة الدراسات التي أسندت لمكتب مختص.

كما أنه من الضروري تمكين من دعم موادها البشرية عبر اجراء انتدابات جديدة للغرض.

III- ميزانية الاستغلال لسنة 2021:

أعدت الشركة التونسية لصناعات التكرير ميزانيتها لسنة 2021 و قد تمّ ضبطها من طرف مجلس إدارة الشركة خلال اجتماعه المنعقد بتاريخ 31 أوت 2020 .

1/ أهمّ المؤشّرات الخارجيّة و المؤثّرة على نتائج الشركة:

اعتمدت الشركة لدى اعداده لوثيقة ميزانية سنة 2021 عى الفرضيات التالية:

- معدل سعر النفط الخام "برنت" في الأسواق العالمية: 50 دولار/برميل سنة 2021 مقارنة بتوقعات محينة ب 45 دولار للبرميل سنة 2020.
- معدل سعر صرف الدولار مقابل الدينار: 3,000 دينار سنة 2021 مقارنة بتوقعات محينة ب 2,950 دينار سنة 2020.
- و ذلك، في انتظار الفرضيات الرسمية التي سيتم اعتمادها بقوانين المالية.

2/ سير الإنتاج بالمصفاة:

- توقّف نشاط الإستغلال بالمصفاة خلال شهر أكتوبر 2021 للقيام بأعمال تفتّد و صيانة دورية لمدة 15 يوما ليبلغ بذلك عدد الأيام المتوقع لتشغيل الوحدة الرئيسيّة للإنتاج بالمصفاة (وحدة التقطير الجوي) 350 يوما مقارنة بتوقعات محينة بتشغيل المصفاة لمدة 299 يوما بالنسبة لسنة 2020.
- نسبة التدفّق بوحدة التقطير الجوي: 245 متر مكعب/ساعة خلال سنة 2021 مقابل توقعات محينة لمعدل لنسبة التدفق ب207 مكعب/ساعة خلال سنة 2020.
- كثافة النفط الخام المكرّر (المعدّل السنوي): 0,828

3/ أهمّ مؤشّرات نشاط الإستغلال بالمصفاة:

- كمّيّة النفط المكرّر : 1,669 مليون طن خلال سنة 2021، منها 491 ألف طن من النفط الخام المحلي، أي بنسبة 31 بالمائة من إجمالي النفط الخام المكرّر، مقابل توقعات محينة ب 1,228 مبيون طن لسنة 2020.
- الإنتاج: 1,612 مليون طن من المواد البتروليّة خلال سنة 2021، من أهمّها 691 ألف طن من مادّة الغازوال أي بنسبة 43 بالمائة من إجمالي الإنتاج و 557 ألف طن من مادّة الفيوال وال (ذو نسبة منخفضة من الكبريت) أي بنسبة 35 بالمائة من إجمالي الإنتاج، 150 ألف طن من مادة الفرجين نפט و 133 ألف طن من مادة البنزين الخالي من الرصاص.
- هذا، و بحسب التوقعات المحينة لسنة 2020 فمن المنتظر أن تبلغ كمّيّة النفط المكرّرة خلال السنة المذكورة 1,228 مليون طن.

4/ أهمّ المؤشّرات المرتبطة بالنشاط التجاري:

- شراوات الشركة من النفط الخام: 1,620 مليون طن، منها 480 ألف طن من النفط الخام المحلي و التي سيتمّ اقتناؤها من المؤسسة التونسية للأنشطة البتروليّة ETAP طبقا للأسعار العالميّة (بالامكان

مراجعة برنامج مقتنيات الشركة من النفط الخام المحلي طبقا لنتائج دراسة حول تحسين المردودية الاقتصادية للتكرير بالمصفاة (Optimisation de la production). هذا، و بحسب التوقعات المحينة لسنة 2020 فمن المنتظر أن تبلغ كمية شراء النفط الخام خلال السنة المذكورة 1,226 مليون

- كمية الاستهلاك الوطني من المواد البترولية المتوقعة لسنة 2021: 3,780 مليون طن مقارنة بتوقعات محينة لسنة 2020 بما يناهز 3,495 مليون طن.

- واردات الشركة من المواد البترولية تامة الصنع المتوقعة لسنة 2021: 2,9 مليون طن بقيمة تناهز 1291 مليون دولار أي ما يعادل 3874 مليون دينار (على أساس الفرضيات السابق ذكرها)، و ذلك مقابل توقعات محينة لسنة 2020 ب واردات بحوالي 3,0 بقيمة تناهز 1291 مليون دولار أي ما يعادل 3814 مليون دينار.

- واردات الشركة من النفط الخام الأجنبي المتوقعة لسنة 2021: 1,1 مليون طن بمبلغ يناهز 664 مليون دولار أي ما يعادل 1991 مليون دينار)، و ذلك مقابل توقعات محينة لسنة 2020 ب واردات بحوالي 0,7 مليون طن بقيمة تناهز 287 مليون دولار أي ما يعادل 847 مليون دينار.

- صادرات الشركة من المواد البترولية المتوقعة لسنة 2021: 550 ألف طن من مادتي الفيول وال (ذو نسبة منخفضة من الكبريت) و 140 ألف طن من مادة الفرجين نطف بقيمة تناهز 241 مليون دولار أي ما يعادل 723 مليون دينار.

- مبيعات محلية (أي ما يعادل الإستهلاك الوطني من المواد البترولية) المتوقعة لسنة 2021: 3,8 مليون طن بقيمة 4073 مليون دينار و ذلك على أساس أسعار البيع المحلية المدرجة بتركيبة أسعار الجاري بها العمل بداية من تاريخ 11 أوت 2020.

5/ النتائج المالية:

تبعاً للفرضيات الألف ذكرها، تم احتساب النتيجة المجمعة لنشاطي التكرير و التوريد خسارة تناهز 1240 مليون دينار مقابل خسارة محينة لسنة 2020 بحوالي 940 مليون دينار. و ذلك قبل احتساب منحة دعم المحروقات التي سيتم رصدها لفائدة الشركة التونسية لصناعات التكرير قصد تغطية خسائرها الناتجة أساساً عن الفارق بين كلفة توريد المواد البترولية بالأسعار العالمية و سعر البيع المحلي المضبوط بقرار وزاري.

هذا، و قد تم احتساب تأثير الفارق بدولار في سعر برميل النفط الخام "مرجع برنت" و 10 مليارات في سعر صرف الدولار مقابل الدينار على نتائج نشاطي التكرير و التوريد، كما هو مبين في الجدول التالي:

(مليون دينار)		
تأثير 1 دولار للبرميل	تأثير 10 مليم للدولار	
20	4	نتيجة نشاط التكرير
71	12	نتيجة نشاط التوريد
91	16	النتيجة المجمعة

IV- ميزانية الاستثمار لسنة 2021:

من المتوقع أن تبلغ قيمة الإستثمارات خلال سنة 2021 ما يناهز **118 مليون دينار** من اجمالي استثمارات مبرمجة للفترة 2020-2024 بما يناهز **435 مليون دينار**، مفصلة كما يلي:

القيمة الإجمالية للإستثمارات التي لا تزال في طور الانجاز					
(ألف دينار)					
المجموع	سنوات 2022-2024	سنة 2021	سنة 2020	التقدم في الانجاز 31-12-2019	
3 250		3 100	72	78	الإقتصاد في الطاقة
31 500	16 500	12 500	2 500		المحافظة على البيئة
63 464		13 555	23 101	26 808	تدعيم السلامة
147 110	103 000	37 550	6 378	182	تهيئة وحدات و منشآت الإنتاج
173 380	103 400	43 980	19 656	6 344	تهيئة مستودع التخزين و عمليات نقل المواد
3 515		2 000	1 386	129	تجهيزات معملية
2 000			2 000		وسائل و معدّات للنقل
8 075	2 000	3 890	2 050	135	أشغال هندسة مدنيّة و بنايات
2 985		1 555	1 351	79	تجهيزات مكتبيّة و برمجيات إعلامية
435 279	224 900	118 130	58 494	33 755	المجموع

بطاقة عدد 2: الشركة التونسية للكهرباء والغاز

أ. التعريف : الشركة التونسية للكهرباء والغاز

1. النشاط الرئيسي : إنتاج الكهرباء ونقل وتوزيع الكهرباء والغاز
2. ترتيب المؤسسة : مؤسسة عمومية
3. مرجع الأحداث : مرسوم بتاريخ 3 أفريل 1962
4. مرجع التنظيم الإداري و المالي : قانون عدد 8 سنة 1962
5. تاريخ إمضاء آخر عقد برامج أو أهداف بين الوزارة و المؤسسة: جوان 2017

إ. إطار القدرة على الأداء :

مؤشرات قياس الأداء و أهم الأنشطة :

* تلبية الطلب على الكهرباء :

- الدورة المزدوجة برادس (محطة ج) : جانفي 2021
 - الدورة المزدوجة بالصخيرة : توقيع العقد و بداية الدراسات مرتبط بالقرار النهائي لإنجاز هذا المشروع
- من طرف الشركة
- محطات فولطا ضوئية 300 ميغاواط : توقيع العقد مرتبط بالقرار النهائي لإنجاز هذا المشروع من طرف الشركة
 - محطة هوائية بطباقة : توقيع العقد مرتبط بالقرار النهائي لإنجاز هذا المشروع من طرف الشركة
 - إنجاز المخطط الفاصل لنقل الكهرباء : 2014 - 2021.
 - إنجاز المخطط الثاني عشر لنقل الكهرباء : 2016 - 2021.
 - إنجاز المخطط الثالث عشر لنقل الكهرباء : 2020 - 2023.
 - ربط مراكز الإنتاج الفولطاضوئية بنظام اللزمات و محطة تحلية مياه البحر بصفاقس بشبكة نقل الكهرباء
 - 2022-2020 :
 - تقوية الشبكة شمال – جنوب : 2021-2022
 - إنجاز خط بوشمة – ربانة : 2021-2022
 - إنجاز محطة قبلي 2 : 2021-2022
 - إنجاز خط ذات جهد عالي برج بورقيبة تطاوين : 2021-2022
 - ربط حوالي 110 ألف منخرط جديد بالشبكة سنويًا.

* تلبية الطلب على الغاز :

- إنجاز أنبوب الغاز تونس – بنزرت : 2015 - 2021.
- إنجاز أنبوب الغاز تونس – باجة - الدهماني: 2018 - 2022.
- إنجاز أنبوب الغاز تطاوين : 2018 - 2021.
- إنجاز أنبوب الغاز مروج – مساكن : 2020 - 2023

- أنبوب الغاز لتزويد المعتمديات بسیدی بوزید، لسود ، جلمة ، سيطة و حاجب العيون : 2021-2018
- أنبوب الغاز لتزويد جهة الشمال الغربي، معتمديات بنزرت، و تطاوين: 2021-2018
- ربط حوالي 40000 منحط جديد بشبكة الغاز سنويًا.

III. الميزانية :

تقديم عام لميزانية الشركة التونسية للكهرباء والغاز للسنة المالية 2021

ميزانية التصرف

ميزانية 2021	ميزانية 2020 محنة	ميزانية 2020	المؤشرات
20 500	19 340	20 250	إنتاج الكهرباء (ج و س)
17188	15859	16798	- إنتاج الشركة
3 171	3 340	3297	- إنتاج المولد الخاص
141	141	155	- المنتجين الذاتيين
210	216	210	الإستهلاك النوعي (ط م ن / ج و س)
% 3	% 3,2	% 3,3	نسبة الطاقات المتجددة
5 750	5 500	5 918	استعمالات الغاز (أ ط م ن)
3534	3359	3437	- مولدات الشركة
635	667	661	- المولد الخاص
1435	1325	1695	- الحرفاء
146	149	125	- معمل الغاز المسيل
5 750	5 500	5 918	مصادر الغاز (أ ط م ن)
2384	2159	2819	- غاز محلي
3336	3301	3080	- غاز جزائري
30	40	19	- سوناتراك البرمة
16 730	15 600	16 710	طلب الكهرباء (ج و س)
1320	1000	1380	- جهد عالي
7010	6420	7180	- جهد متوسط
8400	8180	8150	- جهد منخفض
1 435	1 325	1 695	طلب الغاز الحرفاء (أ ط م ن)
365	310	445	- ضغط عالي
460	450	590	- ضغط متوسط
610	565	660	- ضغط منخفض
110000	110000	130000	عدد المنخرطين الجدد بشبكة الكهرباء
40000	40000	42000	عدد المنخرطين الجدد بشبكة الغاز
15 679	14 160	14718	عدد الأعوان الناشطون
5404,3	5114,6	5724,5	رقم المعاملات (مليون دينار)
3515	3665,8	5411,0	شراءات الغاز (مليون دينار)
-433,4	-469,1	-1977,1	النتيجة الصافية (مليون دينار) (بدون إعتبار نتيجة الصرف)

ميزانية الإستثمارات

الوحدة : مليون دينار

ميزانية 2021	ميزانية 2020 محينة	ميزانية 2020	المشاريع
<u>151,0</u>	<u>219,2</u>	<u>188,4</u>	<u>مشاريع إنتاج الكهرباء</u>
113,9	75,0	120,6	- الدورة المزدوجة برادس (محطة ج)
0	106,3	45,6	- محطة توليد الكهرباء بتربينات الغازية بالمرناقية
0	6,9	3,4	- المحطة الفولطا ضونية بتوزر 1
0	12,2	2,5	- المحطة الفولطا ضونية بتوزر 2
0,3	0,3	3,0	- المحطات الفولطا ضونية 300 م.و.
0,1	0,1	0,1	- المحطة الهوائية بجبل طباقه
0,1	0,1	0,5	- الدورة المزدوجة بالصخيرة
36,6	18,3	12,7	- مشاريع اخرى
<u>591,4</u>	<u>108,7</u>	<u>358,0</u>	<u>مشاريع نقل الكهرباء</u>
0	5,4	0	- برنامج النقل المخطط الحادي عشر
13,8	16,4	11,0	- برنامج النقل الفاصل
8,2	10,4	12,8	- برنامج النقل المخطط الثاني عشر
387,0	65,5	242,5	- برنامج النقل المخطط الثالث عشر
10,0	0	7,3	- مركز التحكم عن بعد بصفاقس
171,9	8,8	80,7	- مشاريع أخرى لنقل الكهرباء منها :
75,0	0,2	55,0	تقوية الشبكة الوطنية شمال -جنوب
55,0	0,2	0	خط برج بورقبيبة و خط بوشمة -ربانة
15,0	0,1	0	ربط محطة قبلي 2
35,0	0,1	0	خط برج بورقبيبة
0,5	2,2	3,7	- مشاريع اخرى (صيانة شبكة النقل...)
<u>181,5</u>	<u>128,2</u>	<u>183,8</u>	<u>مشاريع توزيع الكهرباء</u>
			(تنوير حضري وريفي وفلاحي وصناعي وخدماتي....)
<u>202,4</u>	<u>101,4</u>	<u>185,9</u>	<u>مشاريع الغاز</u>
8,7	0,6	11,9	- محطات الضخ
68,9	32,5	49,0	- المشاريع الكبرى (...)
53,1	36,0	61,7	- تزويد المعتمديات
28,4	23,4	29,0	- مشاريع توزيع الغاز (ربط بالشبكة منزلي وصناعي)
43,3	8,9	34,4	- مشاريع اخرى (محطة البرمة ، نظام التحكم المركزي و نظام القيس....)
<u>89,0</u>	<u>33,4</u>	<u>127,2</u>	<u>مشاريع لوجستيكية وبنائيات مدنية</u>
			- (إقتناء وسائل النقل ومعدات وبرمجيات إعلامية...)
1215,3	590,9	1043,3	المجموع

بطاقة عدد 3: الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة

1- التعريف

1-1- النشاط الرئيسي :

- تتمثل مهام الوكالة في تنفيذ سياسة الدولة في ميدان التحكم في الطاقة بدراسة وتصوير وتنسيق البرامج وذلك في مجالي الإستعمال المحكم للطاقة والطاقات المتجددة
- 1-2- ترتيب المنشأة : مؤسسة عمومية لا تكتسي صيغة إدارية
- 1-3- مرجع الأحداث : تم إحداث الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة بمقتضى الأمر عدد 96 لسنة 1986 المؤرخ في 16 جانفي 1986 والمتعلق بتنظيم وسير وكالة التحكم في الطاقة.
- 1-4- مرجع التنظيم الإداري و المالي : الأمر عدد 1124 لسنة 2000 مؤرخ في 22 ماي 2000 والمتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي وطرق سير الوكالة الوطنية للطاقات المتجددة.
- 1-5- تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة و المنشأة/المزسسة : سنة 2006

2- إطار القدرة على الأداء :

- 2-1- الإستراتيجية العامة : التحكم في الطاقة من خلال ترشيد إستعمال الطاقة والنهوض بالطاقات المتجددة وإستبدال الطاقة.
- 2-2- تحديد المساهمة في أهداف البرنامج : مساهمة مباشرة أو غير مباشرة
- 2-3- أهم الأولويات و الأهداف :
- تحسين الكثافة الطاقية بنسبة 3% سنويا خلال الفترة 2021-2030
 - الاقتصاد في الطاقة بنسبة 30 % إلى موفى 2030
 - الترفيع من مساهمة الطاقات المتجددة في إنتاج الكهرباء لتبلغ 30% سنة 2030

2- مؤشرات قياس الأداء و أهم الأنشطة:

الأهداف الخصوصية	المؤشرات	الأنشطة و التدخلات
ترشيد استهلاك الطاقة	عدد عقود البرامج	تحسيس المؤسسات للقيام بالتدقيق الدوري والإجباري للطاقة
	عمليات التدقيق في الطاقة	إحاطة ومزيد دعم المؤسسات في اعداد كراس الشروط واختيار الخبير المدقق
	إنجاز دراسات ترابية لفائدة الجماعات المحلية	الاعداد و المصادقة على كراس الشروط المتعلقة بدراسات الجدوى وعمليات المساندة والمرافقة وقائمة الخبراء المتعلقة بجميع القطاعات
	الإحاطة الفنية للمؤسسات حسب منظومة ISO50001	اعداد وتنفيذ خطة اتصالية للتعريف بتدخلات الوكالة في ميدان النجاعة الطاقية

إعداد ومضات إعلامية مبسطة حول إجراءات الانتفاع بتدخلات الصندوق والعمل على نشرها في موقع الواب للوكالة والشبكات الاجتماعية	الإحاطة الفنية للمؤسسات	
إحاطة المؤسسات والبلديات على ضبط مخطط الاستثمار	لتركيز نظم التحكم في الطاقة	
تنمية الموارد البشرية وتدعيمها عبر الية اللاحق والتكثيف من الدورات التكوينية وتخصيص الاعتمادات الضرورية لذلك	دراسات جدوى حول التقنيات الحديثة	
نشر دليل الاجراءات المتعلق بصندوق الانتقال الطاقى	دورات تكوينية حول التحكم في الطاقة	
إبرام الاتفاقيات بين وزارة المالية والمؤسسات المتدخلة في التصرف في الصندوق (مؤسسات القرض وشركات استثمار ذات رأس مال تنمية والصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية والمودع لديه)	إسناد الامتيازات الجبائية إسناد اعتمادات خبراء مدققين في الطاقة	
تفعيل تدخلات صندوق الانتقال الطاقى الأخرى المتعلقة بالقرض وصندوق الاستثمار والبرامج الوطنية	إسناد التأشير الطاقية للالات الكهرمنزلية	
الانطلاق في اعداد كراش شروط لتركيز منظومة اعلامية شاملة للتصرف في جميع تدخلات صندوق الانتقال الطاقى وعقود البرامج.		
إعداد دراسة إستراتيجية حول قطاع البناء العمومي والخاص وإقتراح خطة عمل في ميدان التحكم في الطاقة	القدرة المركزة في ميدان التوليد المؤتلف للطاقة	
إعداد دراسة إستراتيجية حول تأثيرات الزيادة في أسعار المحروقات على قطاعات الصناعة والسياحة والنقل وإقتراح خطة عمل في الغرض.		
تركيز منصة للتكوين عن بعد لفائدة الخبراء المحليين وجميع المتدخلين في مجال تسخين المياه بالطاقة الشمسية الجماعية		
تقديم الإحاطة الفنية للمؤسسات العمومية في إطار إعدادها لإنجاز مشاريع تسخين المياه بالطاقة الشمسية الجماعية	المساحة المركزة من اللاقطات الشمسية الجماعية لتسخين المياه بالمتر مربع	تسخين المياه بالطاقة الشمسية :
إعداد دراسة حول الإمكانيات المتاحة لاستعمال الطاقة الشمسية لتسخين مياه الأساليب الصناعية في تونس		بلوغ 2,85 مليون متر مربع من اللاقطات الشمسية الحرارية بحلول 2030
إنشاء منصة إلكترونية لمتابعة ولتقييم أداء المحطات الجماعية لتسخين المياه بالطاقة الشمسية وتطوير إجراءاتها قصد تعميمها		
تكوين وتاهيل تقنيي تركيب السخانات الشمسية طبقا لمنظومة الجودة QUALISOL	المساحة المركزة من اللاقطات الشمسية لتسخين المياه في قطاع السكن بالمتر مربع	(تحقيق اقتصاد جملي للطاقة بحوالي 3 مليون طن مكافئ نفط على مدة استغلال أو حياة التجهيزات الشمسية)
تنظيم ورشات تحسيسية وتكوينية حول صيانة السخانات الشمسية و خدمات مابعد البيع		
الشروع بالتنسيق مع كل المؤسسات المتدخلة - (INNORPI-CTMCCV)	المساحة المركزة من تسخين المياه بالطاقات المتجددة بالمتر مربع	
CRTEN-TUNAC) في وضع نظام إلهاد بالمطابقة للسخانات الشمسية طبقا للعلامة العالمية Keymark والعربية SHAMCI وذلك ضمن مشروع دعم البنية التحتية لجودة الطاقة الشمسية الحرارية بالشراكة مع التعاون الفني الألماني "PTB"		

الاعداد والمصادقة على كراس الشروط المتعلقة بدراسات الجدوى وعمليات المساندة والمرافقة وتعيين قائمة الخبراء المتعلقة بجميع القطاعات	القدرة المركزة من انتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة بغرض الاستهلاك الذاتي بالنسبة للمنشآت المرتبطة بالشبكة	انتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة: بلوغ نسبة 30 % سنة 2030
اعداد منظومة اعلامية للتصرف في ملفات الدفوعات الخاصة ببرنامج انتاج الكهرباء بالمباني الشمسية (البرنامج الاعتيادي والبرنامج الاقتصادي)		
انشاء شبك موحد بالمقر المقر المركزي للوكالة لقبول الملفات		
تحديد المنتفعين ونشر طلب العروض الخاص ببرنامج انتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية لدى العائلات المحدودة الدخل		
انجاز خارطة الطاقات المتجددة للمشاريع المنجزة وفي طور الانجاز		

4-2- ميادين التدخل:

- تسيير عمليات التدقيق الإجباري والدوري في الطاقة في قطاعات الصناعة والنقل والخدمات،
- دراسة المشاريع المستهلكة للطاقة والخاضعة للإستشارة المسبقة الوجوبية،
- إقتراح الحوافز والتشجيعات والإجراءات الكفيلة بتطوير ميدان التحكم في الطاقة،
- إسناد شهادات بالنسبة للتجهيزات والمعدات والمواد التي تساهم في ترشيد إستعمال الطاقة أو الخاصة بالطاقات المتجددة وذلك للإنتفاع بالتشجيعات المنصوص عليها بالتشريع والتراتب الجاري بها العمل
- الحنث على إستغلال التقنيات والتكنولوجيات ذات النجاعة العالية في إستعمال الطاقة،
- تنمية المشاريع النموذجية في ميدان التحكم في الطاقة ومتابعة إنجازها،
- النهوض بالتكوين في ميدان التحكم في الطاقة بالتعاون مع الهياكل المعنية،
- إعداد البرامج الوطنية الخاصة بالتحسيس والتوعية في مجال التحكم في الطاقة وتنفيذها،
- المساهمة في برامج البحث العلمي في مجال التحكم في الطاقة،
- دراسة المشاريع الخاصة بالتحكم في الطاقة وبرمجتها وتقويمها والقيام بالدراسات المتعلقة بالحد من إنبعاثات الغازات الدفينة المرتبطة باستهلاك الطاقة وبصفة عامة كل الدراسات التي تدخل في إطار مشمولاتها،
- إعداد جرد الغازات الدفينة الناتجة عن إستهلاك الطاقة وتحليل مؤشرات التحكم في الطاقة.

III- الميزانية :

تقديم عام لميزانية الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة للسنة المالية 2021 :

(بحساب الالف دينار)

الميزانية المقترحة		بيان الفقرة
موارد اخرى	موارد عامة للميزانية+ ق.خ.م	
-	5958	نفقات التاجير
100	1185	نفقات التسيير
978	44806	نفقات التدخلات
-	169	التدخل في الميدان العمومي
978	1037	التدخلات في الميدان الاقتصادي

-	40000	الحسابات الخاصة في الخزينة FTE	
-	3600	مشروع استعمال الطاقة الفلطاظونية في المباني العمومية	

المحور الثالث: برنامج الصناعة



سبتمبر
2020

الجمهورية التونسية
وزارة الصناعة والطاقة والمناجم
وحدة التصرف في ميزانية الدولة حسب الأهداف



المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2021

البرنامج عدد2: برنامج "الصناعة"

رئيسة البرنامج: السيدة ندى الاشعل

تاريخ توليها المهمة: 19 جوان 2020

المكلفة بالملف: السيدة وداد همامي

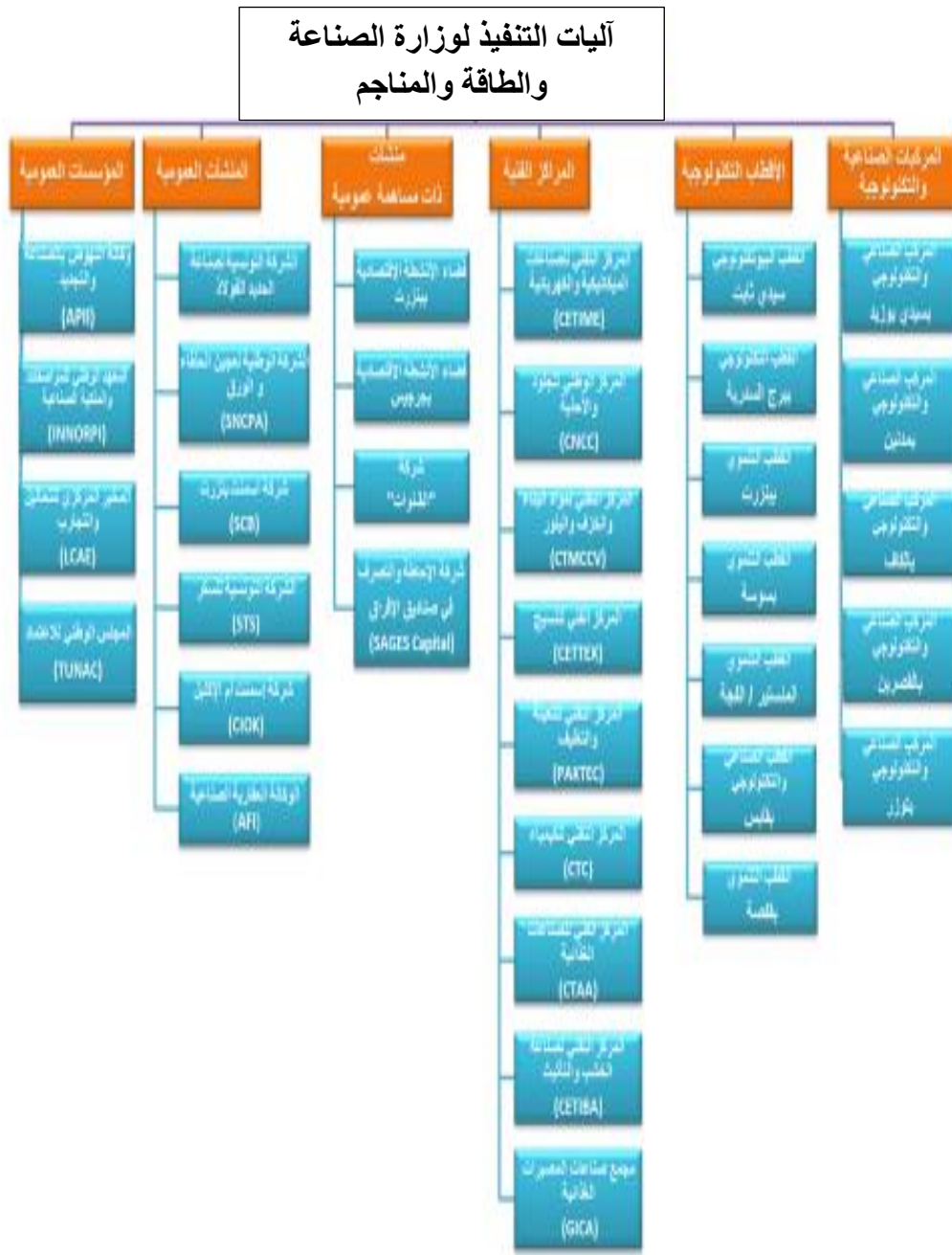


1- تقديم برنامج الصناعة واستراتيجيته:

1-1 تقديم برنامج الصناعة

في ميدان الصناعة، تضطلع وزارة الصناعة والطاقة والمناجم بمهمة إعداد وتنفيذ سياسة الحكومة في الميادين المتعلقة بالصناعة والخدمات المتصلة بها والنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة والسلامة الصناعية.

1-1-1 خارطة البرنامج



1-1-2 التنزيل العملي لبرنامج الصناعة

التنزيل العملي

مهمة الصناعة والطاقة والمناجم

الصناعة

البرنامج

دعم القدرة التنافسية والنهوض بالاستثمار والمؤسسات الصغرى والمتوسطة

البرنامج الفرعي

إدارة المناطق
الصناعية
(DGIT)

الإدارة العامة للمؤسسات الصغرى
والمتوسطة

الإدارة العامة
للصناعات
المعملية

إدارة الأقطاب
التكنولوجية
(DGIT)

مكتب
التأهيل

الإدارة العامة
للتجديد والتطوير
التكنولوجي

الهيكل

الإدارة العامة للصناعات الغذائية

الإدارة العامة للنسيج والملابس

إدارة البنية التحتية
للجودة
(DGIT)

وحدة التصرف
في البرنامج
الوطني للجودة

إدارة السلامة

الوحدات العملية

النهوض بالاستثمار والمؤسسات الصغرى والمتوسطة

دعم القدرة التنافسية

التصرف في القطاع الصناعي: A1

A7 +A8+A9+A10

A2 +A3

A4 +A5

A6

8 centres techniques sectoriels-Groupements des industriels de conserves alimentaires + pôles technologiques + centres de ressources technologiques (CT) + Agence de promotion de l'industrie et de l'innovation + Agence Foncière industrielle + Institut national de la normalisation et de la propriété industrielle + Conseil national d'accréditation + Laboratoire central d'analyses et d'essais + complexe industriel et technologique + centres d'affaires + Pépinières d'entreprises (APII)

الفاعلين العموميين

2-1 استراتيجية برنامج الصناعة

وفي هذا الإطار سيعمل قطاع الصناعة خلال المرحلة القادمة على ضبط وتطوير وتنفيذ السياسات الوطنية في هذه المجالات من خلال تنفيذ جملة من التوجهات الاستراتيجية الأساسية التي ستمكن من معاضدة مجهودات الدولة لتخطي التحديات والصعوبات التي يوجهها الاقتصاد التونسي في هذه الفترة وذلك بهدف إعادة عجلة التنمية ومزيد دعم الاستثمار والمؤسسات الصغرى والمتوسطة وتشجيع المبادرة الخاصة وخلق الثروة وفرص التشغيل والتطوير التكنولوجي وتطوير مناخ الأعمال خاصة بالاعتماد على رقمته الخدمات وتسهيل الإجراءات الإدارية.

وتعمل حاليا وزارة الصناعة والطاقة والمناجم على إعداد الدراسة الوطنية الاستراتيجية للصناعة والتجديد في أفق 2035 والتي من المتوقع الانتهاء من أشغالها موفي سنة 2020، حيث ستمكن هذه الأخيرة من ضبط خطة وطنية استراتيجية ومخطط عمل لتطوير قطاعي الصناعة والتجديد والترويج والتسويق لتونس كواجهة صناعية وتكنولوجية مميزة على امتداد العشرية القادمة.

❖ تقديم استراتيجية القطاع في مجال الصناعات المعملية

يمثل قطاع الصناعة أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني لدوره الهام في تطوير الصادرات واستقطاب الاستثمار وخلق مواطن الشغل. وقد عرف القطاع خلال الخمس سنوات الأخيرة تراجعا في أغلب مؤشراتته في علاقة بالمناخ الاجتماعي الداخلي وتباطؤ نمو الاقتصاد الأوروبي والدولي خاصة مؤخرا بسبب جائحة الكورونا وتأثيرها على المبادلات التجارية.

وفي انتظار استكمال أشغال الدراسة الاستراتيجية للصناعة والتجديد في افق 2035 تم تحديد أهم الاشكاليات والعراقيل التي يشهدها القطاع وضبط أهم التوجهات الأولية للفترة القادمة.

وتتمثل أبرز الإشكاليات التي ظهرت بصفة واضحة والتي تتطلب تدخلا عاجلا في:

- تدهور الوضع المالي والاجتماعي للمؤسسات الصناعية خاصة منها الصغرى والمتوسطة نتيجة للتأثير السلبي لجائحة الكورونا خاصة خلال فترة الحجر الصحي ،
- تقلص القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية وضعف المحتوى التكنولوجي ونسب الإدماج بالنسبة للمنتجات الصناعية،

- غياب مناخ أعمال محفز يشجع على المبادرة الخاصة والاستثمار وتعدد وتعقد الإجراءات الإدارية،
- نقص على مستوى حوكمة هياكل الدعم الصناعي والتكنولوجي والتداخل في مهامها،
- تعقد الإجراءات وتعدد المتدخلين وطول الإجراءات اللازمة للتهيئة وصعوبة تعبئة الموارد المالية لتهيئة المناطق الصناعية التي تم تكليف المركبات بإنجازها،
- تأخر في انجاز البنية التحتية للأقطاب التكنولوجية والتنمية وعدم قدرة هذه الأخيرة على تحقيق الأهداف المرجوة من إحداثها والمتمثلة أساسا في التجديد ونقل التكنولوجيا
- ضعف او غياب الشراكة بين القطاع العام والخاص لدعم الأنشطة الواعدة،
- عدم بلوغ العلاقة بين المؤسسات الصناعية ومؤسسات البحث مرحلة التشاركية الناضجة.
- غياب استراتيجية وبرامج لتسهيل نفاذ المؤسسات للأسواق العالمية،
- ومن المتوقع الانتهاء من إعداد الخطة الإستراتيجية للصناعة والتجديد في أفق 2035 مع بداية سنة 2021. وستمكن هذه الأخيرة من تحديد برنامج عمل لتنفيذها على امتداد الثلاث مخططات تنموية القادمة. كما ستمكن من تقديم منوال تنموي جديد لتطوير قطاع الصناعة يركز أساسا على تعزيز تموقع القطاع بسلاسل القيمة العالمية وعلى التجديد والتطوير التكنولوجي بهدف الرفع من القيمة المضافة التكنولوجية للصناعة التونسية. كما ستمكن من تحديد الأنشطة والقطاعات الواعدة التي سترتكز عليها الصناعة التونسية خلال الفترة القادمة.
- وستركز التوجهات والأهداف الاستراتيجية الأولية للصناعة خلال الخماسية القادمة أساسا على:
 - دعم المؤسسات الصناعية لتخطي الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها جراء تأثير الوضع الصحي العالمي الناجم عن انتشار جائحة كورونا المستجدة،
 - دعم النسيج الصناعي عبر المرور من صناعة مبنية على قدرة تنافسية سعرية إلى صناعة ذات قيمة مضافة عالية وحث المؤسسات لتحسين قدراتها الانتاجية والتنافسية.
 - إضفاء مزيد من النجاعة على حوكمة المؤسسات العمومية تحت الإشراف وإعادة هيكلة البعض منها ،

- دفع التجديد والتطوير التكنولوجي عبر الرفع من القيمة المضافة التكنولوجية للمنتوج والعناية بمجال البحث والتطوير في القطاع الصناعي،
- دفع الاستثمار الصناعي قصد بعث مواطن شغل جديدة خاصة لحاملي الشهادات العليا بالمناطق الداخلية والعمل على الرفع من نسق الاستثمار في القطاعات الواعدة وذات نسب التأطير العالية،
- تطوير جيل جديد من المناطق الصناعية المندمجة مع اعطاء الأولوية للجهات الداخلية بمساهمة القطاع الخاص والعمل على اختصار الآجال ومراجعة منظومة الصيانة والتصرف في المناطق الصناعية،
- رقمنة النسيج الصناعي والخدمات ذات الصلة والشروع في الإحاطة بالمؤسسات الصناعية للمرور بها نحو الصناعات الذكية "industrie 4.0"،
- اعتماد الاقتصاد الدائري خاصة من خلال تطوير سلسلة القيمة لرسكلة وتثمين النفايات في القطاع الصناعي،
- تعزيز تموقع تونس ضمن سلاسل القيم العالمية وتطوير الصادرات الصناعية وتعزيز الشراكة الدولية وإبراز تونس كقاعدة صناعية وتكنولوجية.

❖ الإجراءات الإستثنائية التي تم اعتمادها لمجابهة جائحة كورونا

في إطار دعم المؤسسات الصناعية لتخطي الإنعكاسات السلبية الإقتصادية والإجتماعية الناجمة عن جائحة الكورونا المستجد عملت وزارة الصناعة والطاقة والمناجم بإعتماد بعض الإجراءات الإستثنائية نذكر منها خاصة ما يلي:

- القيام باستبيان شمل 500 مؤسسة صناعية والخدمات المتصلة بالصناعة للإطلاع على الوضعية المالية والإجتماعية والتجارية على إثر فترة الحجر الصحي وإنعكاساتها على ديمومة هذه المؤسسات. وقد أفضى إلى تحديد القطاعات الأكثر تضررا من الجائحة هي الصناعات المعملية وخاصة قطاع النسيج والملابس بالنظر الى ان جل هذه المؤسسات مصدرية. واعتبرت القطاعات الأقل تضررا هي الصناعات الغذائية والصيدلانية وبعض أنشطة الخدمات.

- الإشراف على مرصد خصص لمتابعة وضعية المؤسسات المتضررة من الجائحة والقيام بإجراءات خصوصية لفائدتها. وقد تم تلقي 80 طلب لمؤسسات صناعية ناشطة في صناعات مختلفة وهي بصدد المتابعة،
- تكفل الدولة بالفارق بين نسبة فائض قروض الإستثمار ومعدل نسبة الفائدة في السوق النقدية في حدود ثلاث نقاط تشمل المؤسسات التي يتراوح حجم استثمارها بين 150 ألف دينار و15 مليون دينار بما في ذلك الأموال المتداولة. وينطبق هذا الإجراء على قروض الاستثمار المسندة ابتداء من غرة جانفي 2019 إلى موفى شهر ديسمبر 2020 والتي لا يتعدى هامش الربح الموظف من قبل البنوك نسبة % 3,5. كما يشمل عمليات الإيجار المالي بالنسبة لتمويل التجهيزات والمعدات والعربات النفعية والعقارات في إطار إحداث وتوسعة المؤسسات الصغرى والمتوسطة.
- تطوير منصة رقمية للتقليص من التعقيدات البيروقراطية من خلال رقمنة جميع مراحل عمليات معالجة الملفات من ايداع الملف إلى اسناد الامتياز المندرج ضمن معالجة تداعيات الازمة الصحية على ديمومة المؤسسات وذلك في إطار تطبيق مقتضيات قانون تحسين مناخ الاستثمار من خلال دعم وتحسين مناخ الأعمال وتبسيط اجراءات إحداث المؤسسات وتمويلها بالتعاون مع رئاسة الحكومة وبعض الوزارات الأخرى والهيكل المهنية.

❖ أهم المحاور والمشاريع التي سيتم اعتمادها

ولبلوغ الاهداف الاستراتيجية سالفة الذكر وأخذا بعين الاعتبار لأولويات الحكومة للمرحلة القادمة خاصة منها إصلاح القطاع العمومي واستعادة الثقة ودعم الاستثمار تعمل الوزارة على تنفيذ السياستين الصناعيتين التاليتين:

1- دعم القدرة التنافسية والمحافظة على النسيج الصناعي الحالي

2- النهوض بالاستثمار وتطوير الخدمات الصناعية والإحاطة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تطوير القطاع الصناعي والمؤسسات الصغرى والمتوسطة للفترة 2021-2023 ممّا يؤهلها لاسترجاع نسق النمو تدريجيا على إثر تداعيات جائحة الكوفيد المستجدة لبلوغ نسب نمو مع موفى سنة 2023 في قطاع الصناعات المعملية بـ 15% بالنسبة للصادرات وبـ 10% بالنسبة الاستثمار وبـ 5% بالنسبة لمواطن الشغل.

ويتمثل المحور الأول من السياسة العمومية الصناعية في المحافظة على النسيج الصناعي الحالي وتطوير قدرته التنافسية والذي يقوم خاصة على:

- تطوير برنامج التأهيل ليكون أكثر ملائمة مع التوجهات الاستراتيجية للوزارة خاصة في مجال التجديد والابتكار ودعم الصناعة الذكية وتشجيع ارساء المسؤولية المجتمعية للمؤسسات.

- مواصلة تعزيز منظومة الجودة وهو ما يمكّن من تطوير الصادرات واكتساح أسواق جديدة.

- مواصلة العمل على ارساء وتطوير برنامج للنهوض بشبكات الشراكة «Clusters» من خلال مساندة 10 شبكات شراكة بهدف تطوير الشراكة في مجال الإنتاج والبحث والتطوير قصد الرفع من القيمة المضافة للمنتوج التونسي.

- إعداد وتنفيذ برنامج لتطوير نشاط المراكز الفنية.

- مواصلة تركيز وتجهيز والدخول طور الإنتاج لمراكز الموارد التكنولوجية بكل من سوسة وبنزرت والمنستير وسيدي ثابت

- تطوير آليات الإحاطة بالمشاريع المجددة وذات المحتوى التكنولوجي الرفيع خاصة التي يتم عرضها ضمن المناظرة الوطنية للتجديد.

- العمل على تطوير منظومة الملكية الصناعية خاصة من خلال التشجيع على تثمين براءات الاختراع الوطنية.

- احداث برنامج لتطوير الصناعة المستدامة والاقتصاد الدائري يركز أساسا على دعم المؤسسات لاستعمال تكنولوجيات الإنتاج النظيف والمستدام.

- مواصلة العمل على مساندة النسيج الصناعي على تجاوز الآثار السلبية لجائحة كورونا

- إيلاء الاهتمام اللازم بالقطاعات الصناعية التقليدية من خلال تدعيم الآليات المخصصة لتطوير قطاع النسيج والملابس والأحذية الذي مرّ بعدد الصعوبات في العشرية الأخيرة ليسترجع عافيته وقدرته التنافسية وتطوير قطاع الصناعات الغذائية لا سيما عبر الرفع من نسبة تغليب زيت الزيتون وتعزيز جودة منتجات الصناعات الغذائية.

- مواصلة تنفيذ برنامج المرور إلى الصناعة من الجيل الرابع والصناعة الذكية الذي يهدف إلى خلق مناخ اقتصادي ملائم لاستغلال التكنولوجيا الرقمية ودافع لتنمية دامجّة تساهم في النهوض بالتجديد ودفع نمو المؤسسات في مجال الاقتصاد الرقمي ودعم خلق مواطن الشغل في هذا المجال. كما سيتم العمل على رقمنة عدد من الخدمات المسداة من قبل مصالح الوزارة وهياكل الدعم تحت الإشراف بهدف تبسيط الإجراءات وإضفاء مزيد من الشفافية: الخدمات المتعلقة بالتكوين القانوني للشركات، إرساء تطبيق إعلامية خاصة بمطالب الترخيص في فتح واستغلال المؤسسات المرتبة، إحداث خارطة رقمية للمناطق الصناعية، رقمنة الأيداع الإلكتروني لمطالب براءات الاختراع الدولية، إرساء المنظومة الإلكترونية للإشهاد بالمطابقة للتصدير، رقمنة الامتياز المتعلق بتكفل الدولة بالفارق بين نسبة فائض قروض الاستثمار ومعدل نسبة الفائدة في السوق النقدية في حدود ثلاث نقاط.

أما المحور الثاني للسياسة العمومية الصناعية فيتعلق بالنهوض بالاستثمار وتطوير الخدمات الصناعية والإحاطة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة، حيث يعمل خاصة على:

- تطوير جيل جديد من المناطق الصناعية مع إعطاء الأولوية للجهات الداخلية بمساهمة القطاع الخاص والعمل على اختصار الأجال ومراجعة منظومة الصيانة والتصرف في المناطق الصناعية واحداث برامج لتأهيلها ومراجعة منظومة استرجاع المقاسم والبناءات.

- مزيد تفعيل منظومة الأقطاب التكنولوجية والمركبات الصناعية والتكنولوجية.

- مواصلة تنفيذ برنامج لتطوير سلاسل القيم بالجهات الداخلية قصد تثمين الثروات الطبيعية بهذه الجهات.

- مواصلة تنفيذ برنامج إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات في إطار صندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة والذي أحدث خلال سنة 2018 لتطوير منظومة إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات لتكون أكثر نجاعة واستجابة لاحتياجات المؤسسات التي تمر بصعوبات ظرفية.

- تطوير الشبكة الوطنية للمحاضن.

- تنفيذ برنامج عمل قصد تطوير الأنشطة الواعدة يهدف خاصة تطوير البنية التحتية الصناعية والتكنولوجية الملائمة لنشاط القطاعات الواعدة عبر إحداث فضاءات صناعية مختصة تستجيب للمتطلبات التكنولوجية واللوجستية وتطوير وسائل الدعم والمساندة لنشاط هذه القطاعات وخاصة المراكز الفنية لتلبية حاجيات هذه القطاعات من التحاليل والتجارب.

2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:

1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج:

الهدف 1-1-2 : دعم القدرة التنافسية للقطاع الصناعي و الخدمات المتصلة بالصناعة

- **تقديم الهدف:** دعم القدرة التنافسية للقطاع الصناعي من خلال دعم التجديد والتطوير

التكنولوجي عبر تطوير برنامج التأهيل ليكون أكثر فاعلية في مجال التجديد والإبتكار ودعم الصناعة الذكية وتعزيز منظومة الجودة وتطوير شبكات الشراكة قصد الرفع من القيمة المضافة للمنتوج التونسي ومواصلة العمل على مساندة النسيج الصناعي على تجاوز الآثار السلبية لجائحة الكورونا وتطوير الصناعة النظيفة والإقتصاد الدائري والمرور إلى الصناعة الذكية.

- **مرجع الهدف:** التوجهات الإستراتيجية للصناعة والتجديد

- مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف: تموقع القطاع الصناعي في الإقتصاد التونسي ومدى مساهماته في رفع التحديات التي يوجهها هذا الأخير.

جدول عدد 5-1:

1-الجدول الزمني لمؤشرات الهدف الاستراتيجي الاول

تقديرات			2020	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2023	2022	2021		2019	2018	2017		
94	92	88	80	89,1	92,17	92,78	%	المؤشر 1-1-1-2 نسبة نمو مؤشر الإنتاج الصناعي
16	15,5	15	14,5	14,7	15	15,2	%	المؤشر 2-1-1-2 نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام
1	0,5	-1	0,50	0,55	3	-	%	المؤشر 3-1-1-2 تطور عدد مواطن الشغل للقطاع الصناعي

الهدف 2-1-2 : النهوض بالاستثمار في القطاع الصناعي

- تقديم الهدف: يعد النهوض بالاستثمار خاصة ذات المحتوى التكنولوجي وخلق الثروة من خلال إستغلال ثروات البلاد بالجهات من أهم الأهداف الإستراتيجية التي تعمل على بلوغها وزارة الصناعة والطاقة والمناجم خاصة من خلال العمل على توفير مناخ أعمال ملائم ومحفز وتقليص الإجراءات الإدارية ورقمنة الخدمات.

- مرجع الهدف: التوجهات الإستراتيجية للصناعة والتجديد وأولويات الحكومة
- مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف: تتماشى مع الهدف الإستراتيجي المقترح من حيث متابعة الاستثمارات بصفة عامة وذات المحتوي التكنولوجي المنجزة في إطار برنامج التأهيل وبالجهات. وهي مؤشرات تبرز اهمية الاستثمار في القطاع الصناعي.

جدول عدد 5-2:

2-الجدول الزمني لمؤشرات الهدف الاستراتيجي الثاني

تقديرات			2020	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2023	2022	2021		2019	2018	2017		
43,4	39,5	35,9	32,6	29,5	35,1	35	م د المؤشر 1-2-1-2 تطور الاستثمارات المصرح بها	
42	38	50	40	45.94	44.47	39.2	م د المؤشر 2-2-1-2 تطور الاستثمارات في اطار برنامج تأهيل الصناعة	
18,5	16,6	15	13,5	12,2	11,26	8,5	م د المؤشر 3-2-1-2 تطور الاستثمارات الصناعية في الجهات الداخلية	

الهدف 3-1-2 : دعم ومواكبة وتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة

- تقديم الهدف: يقوم النسيج الصناعي التونسي اساسا على المؤسسات الصغرى والمتوسطة وهو ما يجعل النهوض بها و دعمها و توفير التمويل لها اولوية من اولويات الوزارة لمزيد دفع إحداث هذه المؤسسات ومساندتها لتخطي الصعوبات المالية التي تمر بها خاصة جراء تأثير جائحة كورونا المستجدة.
- مرجع الهدف: أولويات الحكومة والتوجهات الإستراتيجية للصناعة
- مبررات إعتناء المؤشرات الخاصة بالهدف: تتماشى المؤشرات المقترحة مع الهدف الإستراتيجي لمتابعة ديمومة المؤسسات التي انتفعت بتدخلات آليات الإحاطة بها وتطور إحداثها.

جدول عدد 3-5:

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف الاستراتيجي الثالث

تقديرات			2020	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2023	2022	2021		2019	2018	2017		
--	--	134	42	12.5	---	--	%	المؤشر 1-3-1-2 تطور مؤشر ديمومة المؤسسات التي خضعت لبرنامج مساندة
18	16	13	-2,1	0,3	13	-	%	المؤشر 2-3-1-2 تطور عدد المؤسسات الصغرى والمتوسطة و المؤسسات الناشئة

2.2- تقديم أنشطة البرنامج:

ويتجسد التنزيل العملياتي للهدف الاستراتيجي الأول والمتمثل في دعم القدرة التنافسية لقطاع الصناعة والخدمات المتصلة بالصناعة، في الأنشطة التي يمارسها الفاعلون العموميون على مستوى مركزي و على مستوى المراكز الفنية والمجمع المهني للمصبرات الغذائية والمخبر المركزي للتحليل والتجارب والمجلس الوطني للإعتماد.

وتتمثل هذه الأنشطة في:

❖ دعم القدرة التنافسية وذلك من خلال خاصة :

على مستوى مركزي:

= تطوير منظومة الجودة من خلال إعداد وإصدار الترايب الفنية المعوضة للمواصفات وموائمتها مع التوجيهات الأوروبية وتكوين الإطار في مجال المترولوجيا والبنية التحتية للجودة والعمل على تطوير البنية التحتية للجودة \الت العلاقة بمكونات نظام الطاقة الفتوضوية ، إلخ

- مزيد دعم التجديد والإبتكار وإعتماد المرور إلى الصناعة الذكية عبر ملاءمة برنامج التأهيل الصناعي في هذا الأساس. بالإضافة إلى مواصلة تنفيذ البرنامج بهدف تعصير النسيج الصناعي وتطوير القدرة التنافسية للمؤسسة الصناعية.

- العمل على الترفيع من القيمة المضافة للمنتوج التونسي خاصة عبر مواصلة العمل على ارساء وتطوير برنامج للنهوض بشبكات الشراكة «Clusters» لتطوير الشراكة في مجال الإنتاج والبحث والتطوير.

- العمل على تطوير منظومة الملكية الصناعية

- التشجيع على الإنتاج النظيف وإعتماد الاقتصاد الدائري كأحد العناصر لتطوير القدرة التنافسية الصناعية .

- مواصلة العمل على مساندة النسيج الصناعي لتجاوز الآثار السلبية لجائحة كورونا

- إيلاء الاهتمام اللازم بالقطاعات الصناعية التقليدية من خلال تدعيم الآليات المخصصة لتطوير قطاع النسيج والملابس والأحذية الذي مرّ بعدد الصعوبات في العشرية الأخيرة ليسترجع عافيته وقدرته التنافسية وتطوير قطاع الصناعات الغذائية لا سيما عبر الرفع من نسبة تعليب زيت الزيتون وتعزيز جودة منتجات الصناعات الغذائية.
- مواصلة تنفيذ برنامج المرور إلى الصناعة من الجيل الرابع والصناعة الذكية الذي يهدف إلى خلق مناخ اقتصادي ملائم لاستغلال التكنولوجيا الرقمية ودافع لتنمية دامجة تساهم في النهوض بالتجديد ودفع نمو المؤسسات في مجال الاقتصاد الرقمي ودعم خلق مواطن الشغل في هذا المجال.
- كما سيتم العمل على رقمنة عدد من الخدمات المسداة من قبل مصالح الوزارة بهدف تبسيط الإجراءات وإضفاء مزيد من الشفافية: الخدمات المتعلقة بالتكوين القانوني للشركات، إرساء تطبيق إعلامية خاصة بمطالب الترخيص في فتح واستغلال المؤسسات المرتبة، رقمنة الامتياز المتعلق بتكفل الدولة بالفارق بين نسبة فائض قروض الاستثمار ومعدل نسبة الفائدة في السوق النقدية في حدود ثلاث نقاط.

على مستوى هياكل البنية التحتية للجودة (CTS-GICA - LCAE .TUNAC):

= تطوير منظومة الجودة على مستوى المجلس الوطني للإعتماد في مجال الإعتماد والمراكز الفنية والمخبر المركزي للتحاليل والتجارب في مجال التحاليل والتجارب وتقييم المطابقة والمجمع المهني للمصبرات الغذائية في مجال تطوير جودة هذه المنتجات قصد تطوير الصادرات وإقتحام أسواق جديدة.

على مستوى هياكل الدعم الصناعي

- كما سيتم العمل على رقمنة عدد من الخدمات المسداة من قبل هياكل الدعم تحت الإشراف بهدف تبسيط الإجراءات وإضفاء مزيد من الشفافية: إحداث خارطة رقمية للمناطق الصناعية ، رقمنة الأيداع الإلكتروني لمطالب براءات الاختراع الدولية ، إرساء المنظومة الإلكترونية للإشهاد بالمطابقة للتصدير،

- تنفيذ برنامج لإعادة هيكلة نشاط المراكز الفنية.

كما ينتزّل الهدف الاستراتيجي الثاني والمتمثل في النهوض بالاستثمار في القطاع الصناعي، من خلال خاصة الأنشطة و التدخلات الآتي ذكرها على المستوى المركزي وعلى مستوى الوكالة العقارية الصناعية ووكالة النهوض بالصناعة والتجديد والأقطاب التكنولوجية والمركبات الصناعية والتكنولوجية :

❖ تطوير الاستثمار على مستوى مركزي: من خلال:

- مواصلة تنفيذ برنامج لتطوير سلاسل القيم بالجهات الداخلية قصد تثمين الثروات الطبيعية بهذه الجهات.
- مواصلة تنفيذ برنامج إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات في إطار صندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة والذي أحدث خلال سنة 2018 لتطوير منظومة إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات لتكون أكثر نجاعة واستجابة لاحتياجات المؤسسات التي تمر بصعوبات ظرفية.
- تطوير الشبكة الوطنية للمحاضن.
- مواصلة تنفيذ برنامج التعاون التونسي الألماني الذي يهدف إلى إستقطاب والإحاطة بالجالية التونسية بالخارج ليتمكنوا من الرجوع والإستثمار بتونس .
- العمل على مواصلة تطوير الأنشطة الواعدة عبر إحداث فضاءات صناعية مختصة تستجيب للمتطلبات التكنولوجية واللوجستية وانجاز مراكز للموارد التكنولوجية وتطوير وسائل الدعم والمساندة لنشاط هذه القطاعات وخاصة المراكز الفنية لتلبية حاجيات هذه القطاعات من التحاليل والتجارب.

❖ تطوير الاستثمار على مستوى APII: تحسين جودة الخدمات من خلال خاصة تقليص

الإجراءات والعمل على تقديم خدمات نوعية للنهوض بالاستثمار في القطاع الصناعي.

❖ تطوير الاستثمار على مستوى AFI:

- تطوير جيل جديد من المناطق الصناعية مع إعطاء الأولوية للجهات الداخلية والعمل على اختصار الأجال ومراجعة منظومة الصيانة والتصرف في المناطق الصناعية واحداث برامج لتأهيلها ومراجعة منظومة استرجاع المقاسم والبناءات.

❖ تطوير الإستثمار على مستوى الأقطاب التكنولوجية:

- مزيد تفعيل منظومة الأقطاب التكنولوجية والمركبات الصناعية والتكنولوجية.

وبالنسبة للهدف الاستراتيجي الثالث والمتعلق بدعم ومرافقة وتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة فيتم إنجازها على مستوى مركزي من خلال النشاط المتمثل في دعم ودفع المؤسسات الصغرى والمتوسطة وذلك قصد إنقاذ وإعادة هيكلة هذه المؤسسات وإدماجها في الدورة الاقتصادية.

جدول عدد 6:

بيان الأنشطة والتدخلات لبرنامج الصناعة

الوحدة: ألف دينار

البرنامج	الأهداف الإستراتيجية	تقديرات الهدف لسنة 2021	الأنشطة	التدخلات	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2021
				التأجير	4903
				منظمات دولية	458
				منظومة الجودة	105
	دعم القدرة التنافسية لقطاع	87197	دعم القدرة التنافسية	النهوض بالإنتاجية والتعريف بها وتنظيم جائزة كاتزان	130

1651	مواصلة تنفيذ أشغال بناء مركز الموارد التكنولوجية ببنزرت	على مستوى مركزي		الصناعة والخدمات المتصلة بالصناعة	الصناعة
6500	دعم منظومة الحليب				
3000	دعم منظومة السكر				
4000	تنفيذ برنامج النهوض بزيت الزيتون المعلب				
30384	مواصلة تنفيذ برنامج تأهيل الصناعة				
1500	مواصلة تنفيذ برنامج إعداد الدراسات الإستراتيجية				
1000	مواصلة تنفيذ برنامج تنمية القدرة الصناعية والشراكة				
2140	تطوير البنية التحتية للجودة صلب المخبر (إعتماد المخابر والتدخلات في المجال الإقتصادي)	دعم القدرة التنافسية على مستوى المخبر المركزي للتحاليل والتجارب			
13358	تدخلات المراكز الفنية في المجال الاقتصادي تأجير	دعم القدرة التنافسية			
6000	تجهيز مراكز الموارد التكنولوجية بكل من سوسة والمنستير وبنزرت	على مستوى المراكز الفنية			
5606	تدخلات المراكز الفنية في المجال الاقتصادي استثمار				

3000	مشروع العقبة				
2522	تدخلات في المجال الاقتصادي	دعم القدرة التنافسية على مستوى مجمع الصناعات الغذائية			
940	تأجير المجلس الوطني للاعتماد	دعم القدرة التنافسية على مستوى المجلس الوطني للاعتماد			
5000	تهيئة الأقطاب التكنولوجية والتموية والمركبات الصناعية والتكنولوجية	تطوير الاستثمار على مستوى مركزي	42953	النهوض بالاستثمار في القطاع الصناعي	
4553	برنامج تطوير البنية التحتية بالمناطق الداخلية				
11 612	تدخلات في المجال الاقتصادي تأجير	تطوير الاستثمار على مستوى وكالة النهوض بالصناعة والتجديد			
1080	تدخلات في المجال الاقتصادي تسيير				
3320	أنشطة النهوض بالاستثمارات الصناعية والإحاطة بالمستثمرين الشبان				
24000	صندوق دعم اللامركزية				

5000	تهيئة المناطق الصناعية بمناطق التنمية الجهوية	تطوير الاستثمار على مستوى الوكالة العقارية الصناعية			
64 000	دعم ودفع المؤسسات الصغرى والمتوسطة	دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة على مستوى مركزي	64 000	دعم ومرافقة وتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة	

3- نفقات البرنامج:

تبلغ نفقات البرنامج بعنوان سنة 2021 مبلغ قدره 206642 ألف دينار وتوزع كما يلي:

1.3- ميزانية البرنامج:

جدول عدد 7:

ميزانية برنامج الصناعة حسب طبيعة النفقة*

(اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

النسبة (%)	الفارق (1)-(2)	اعتمادات مخصصة لسنة 2021 (2)	ق م 2020 (1)	انجازات 2019	بيان طبيعة النفقة
12.9%	1995	17455	15 460	14240	نفقات التأجير
		4903	4 075	3843	تأجير أعوان برنامج الصناعة

		0	0	0	تأجير أعوان وحدة التصرف حسب الأهداف الخاصة بمشروع دعم استراتيجية الصناعة والتجديد PASII
		11877	10 681	9888	منح تأجير وكالة النهوض بالصناعة
		675	698	509	منح تأجير المجلس الوطني للاعتماد
%7.4	75	1080	1 005	568	نفقات التسيير
		1080	1 005	568	منح تسيير وكالة النهوض بالصناعة
		0	0	0	منح تسيير TUNAC
%1.27	2293	180656	179 884	154760	التدخلات
التمويل العمومي					
		458	430	271	المنظمات الدولية
		105			منظومة الجودة:
		45			الجائزة الوطنية للجودة – مبلغ الجائزة
		35	105	152	الجائزة الوطنية للجودة – خلاص خبراء التقييم
		25			اليوم الوطني للجودة
		130			منظومة الإنتاجية:
		90	285	0	النهوض بالجودة والتعريف بها لدى الفاعلين الاقتصاديين
		40			جائزة كايزان
		3320	3 407	3072	وكالة النهوض بالصناعة والتجديد:
		150	147	0	منحة التدخل
		3170	3 260	3072	التدخلات في الميدان الاقتصادي
		1190	1510	762	أنشطة النهوض بالاستثمارات الصناعية
		700	600	660	الإحاطة بالمستثمرين الشبان
		550	550	300	البرامج الاعلامية
		0	0	800	البرنامج الخصوصي للنسيج

		500	0	0	صيانة مبنى الوكالة
		50	50	470	اقتناء تجهيزات
		180	150	80	اقتناء وسائل نقل
		100	100	0	المجلس الوطني للإعتماد
		2140	2 842	1 663	المخبر المركزي للتحاليل والتجارب
		5000	1 000	3500	الوكالة العقارية الصناعية
		64000	84000	45000	دعم ودفع المؤسسات الصغرى والمتوسطة
		64000	64000	45000	صندوق دعم ودفع المؤسسات الصغرى والمتوسطة
		0	20000	0	امتياز تكفل الدولة بالفارق بين نسبة فائض قروض الاستثمار ومعدل نسبة الفائدة في السوق النقدية في حدود ثلاث نقاط (*)
		24000	24000	34000	صندوق التطوير واللامركزية الصناعية
		4533	7000	0	برنامج تطوير البنية التحتية بالمناطق الداخلية
الحسابات الخاصة في الخزينة					
		5606	4 431	22017	المراكز الفنية القطاعية: التدخلات في الميدان الاقتصادي- الاستثمار FODEC
		13358	13 625		منح التأجير والتسيير للمراكز الفنية FODEC
		6000	5 000	0	مراكز الموارد التكنولوجية تجهيز FODEC
		3000	0	0	المجمع التقني بالعقبة:
		1500	0	0	المركز الفني للصناعات الغذائية
		1500	0	0	المركز الفني للكيمياء
		2522	2403	2622	التدخل في الميدان الاقتصادي لفائدة المجمع المهني للمصبرات الغذائية FODEC
		302	258	327	الاستثمار لفائدة المجمع المهني للمصبرات الغذائية

		2220	2 145	2295	منح تأجير وتسيير المجمع المهني للمصبرات الغذائية
		6500	7 000	4104	دعم منظومة الحليب FODEC
		3000	4 000	6262	دعم منظومة السكر FODEC
		1700	2500	1714	البرامج ذات المصلحة العامة
		1000	1500	200	برامج المؤسسات (بما في ذلك المصدر الناشئ)
		1300	0	0	منحة تشجيع تصدير زيت الزيتون المعلب
		30384	33 756	30 000	برنامج التأهيل BMN - FODEC
		1003	1 000	-	منح بعنوان دراسات التشخيص
		21581	25 350	-	منح تأهيل بعنوان الاستثمارات المادية
		1000	3 000	-	منح تأهيل بعنوان الاستثمارات غير المادية
		2700	3 400	-	منح تكنولوجية ذات أولوية بعنوان الاستثمارات المادية
		4100	1 000	-	منح تكنولوجية ذات أولوية بعنوان الاستثمارات غير المادية
		1000	1 000	0	تنمية القدرة التنافسية الصناعية والشراكة
		0	(**)3 000	0	هبة من الوكالة الفرنسية للتنمية
		1000	1 000	0	مساهمة الحكومة التونسية-FODEC
		1500	1 500	180	دراسات قطاعية واستراتيجية (استراتيجية الصناعة والتجديد في أفق 2035)
		0	0	(**) 931	هبة من البنك الإفريقي للتنمية
		1500	1 500	180	خدمات لوجستية وحملات ترويجية وإتصالية بعنوان مساهمة الحكومة التونسية في إنجاز الدراسة الاستراتيجية للصناعة والتجديد في أفق 2035 FODEC
		0	0	0	وحدة التصرف حسب الأهداف الخاصة بمشروع دعم استراتيجية الصناعة والتجديد PASII
		0	0	0	هبة من الاتحاد الأوروبي
		0	0	0	مساهمة الحكومة التونسية: تسيير
		4000	4000	1914	النهوض بزيت الزيتون المعلب

جدول عدد 8:

توزيع ميزانية برنامج الصناعة حسب مآل النفقة*

"حسب البرامج الفرعية والأنشطة"

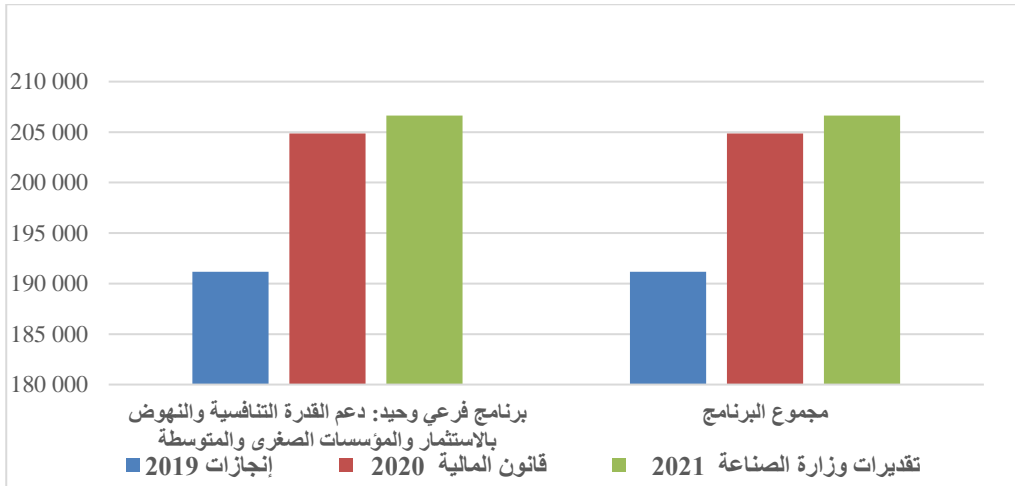
الوحدة: ألف دينار

نسبة التطور 2021-2020		تقديرات وزارة الصناعة 2021 (2)	قانون المالية 2020 (1)	إنجازات 2019	بيان البرنامج
النسبة (%) (1) / (1) - (2)	المبلغ (1) - (2)				
					البرامج الفرعية
%0.87	1791	206642	204 851	170808	برنامج فرعي وحيد: دعم القدرة التنافسية والنهوض بالاستثمار والمؤسسات الصغرى والمتوسطة
%0.87	1791	206642	204 851	170808	مجموع البرنامج

رسم بياني عدد 3

الوحدة: الف دينار

ميزانية برنامج الصناعة حسب البرامج الفرعية



2.3- إطار النفقات متوسط المدى 2021-2023 لبرنامج الصناعة:

في إطار تجسيم سياسة الدولة الرامية الى إحكام التصرف في المال العام وترشيد برمجة المشاريع العمومية تمّ العمل على ضبط برمجة متحركة متعددة السنوات تبرز كامل النفقات وفق وجهتها أو وظيفتها من خلال إطار النفقات متوسط المدى الذي يوضح توقعات نفقات الوزارة وفق طبيعة النفقة والبرامج.

قدرت ميزانية برنامج الصناعة سنة 2021 بمبلغ **206642** الف دينار حيث شهدت تطورا طفيفا بلغ 0.87% بالمقارنة مع الميزانية المخصصة للبرنامج بعنوان سنة 2020. مع العلم انه قد تم التقليل في نفقات البرنامج لسنة 2021 اخذا بعين الاعتبار الوضعية المالية العمومية الناتجة عن الازمة الصحية العالمية.

اما سنة 2022 فينتظر ان ترتفع ميزانية برنامج الصناعة بنسبة 39.6% مقارنة بسنة 2021 وبنسبة 46% سنة 2023 مقارنة بسنة 2021. ويعود ذلك أساسا الى ارتفاع الاعتمادات التي ستخصص لصندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة وبرنامج التأهيل خلال سنتي 2022 و2023.

جدول عدد 9:

إطار النفقات متوسط المدى (2021-2023) لبرنامج الصناعة

الوحدة : الف دينار

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

تقديرات			ق م	إنجازات			بيان طبيعة النفقة
2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	
18 758	17 852	17455	15 460	14240	13 478	13 396	نفقات التأجير
5052	4905	4903	4 075	3843	3 343	3 479	تأجير أعوان برنامج الصناعة
22	22	0	0	0	0	0	تأجير أعوان وحدة التصرف حسب الأهداف الخاصة بمشروع دعم استراتيجية الصناعة والتجديد PASII
12 660	11 950	11877	10 681	9888	9 447	9 211	منح تأجير وكالة النهوض بالصناعة
1024	975	675	698	509	688	706	منح تأجير المجلس الوطني للاعتماد
3 370	3 140	1080	1 005	568	510	987	نفقات التسيير
2 350	2 200	1080	1 005	568	510	454	منح تسيير وكالة النهوض بالصناعة
1 020	940	0	0	0	0	533	منح تسيير TUNAC
270113	258101	180656	179 884	154765	176664	114986	التدخلات
التمويل العمومي							
475	431	458	430	271	403	376	المنظمات الدولية

120	120	105	105	152	66	45	منظومة الجودة:
45	45	45					الجائزة الوطنية للجودة – مبلغ الجائزة
45	45	35					الجائزة الوطنية للجودة – خلاص خبراء التقييم
30	30	25					اليوم الوطني للجودة
130	130	130	285	0	0	0	منظومة الإنتاجية:
90	90	90					النهوض بالجودة والتعريف بها لدى الفاعلين الاقتصاديين
40	40	40					جائزة كايزان
4 620	4 260	3320	3 407	3072	2 979	1 828	وكالة النهوض بالصناعة والتجديد:
170	160	150	147	0	0	0	منحة التدخل
4 450	4 100	3170	3 260	3072	2 979	1 828	التدخلات في الميدان الاقتصادي
2 600	2 400	1190	1510	760	764	614	أنشطة النهوض بالاستثمارات الصناعية
		700	600	660	500	396	الإحاطة بالمستثمرين الشبان
650	600	550	550	300	360	225	البرامج الاعلامية
				800			البرنامج الخصوصي للنسيج
0	0	500	0	0	0	0	صيانة مبنى الوكالة
1 000	900	50	50	470	555	593	اقتناء تجهيزات
200	200	180	150	80	35	0	اقتناء وسائل نقل

0	700	100	100	0	746	637	المجلس الوطني للإعتماد
5 870	11 605	2 410	2 842	1 663	3 826	1 950	المخبر المركزي للتحاليل والتجارب
12 000	12 000	5000	1 000	3500	0	0	الوكالة العقارية الصناعية
88000	85000	64000	84000	45000	40000	0	دعم ودفع المؤسسات الصغرى والمتوسطة
68000	65000	64000	64000	45000	40000	0	صندوق دعم ودفع المؤسسات الصغرى والمتوسطة
20000	20000	0	20000	0	0	0	امتياز تكفل الدولة بالفارق بين نسبة فائض قروض الاستثمار ومعدل نسبة الفائدة في السوق النقدية في حدود ثلاث نقاط (*)
0	0	24000	24000	34000	50000	49000	صندوق التطوير واللامركزية الصناعية
8864	8360	4533	7000	0	1258	0	برنامج تطوير البنية التحتية بالمناطق الداخلية
الحسابات الخاصة في الخزينة							
14 000	12 000	5606	4 431	22017	14 793	1 343	المراكز الفنية القطاعية: التدخلات في الميدان الاقتصادي- الاستثمار FODEC
20 072	18 248	13358	13 625		10 238	7 844	منح التأجير والتسيير للمراكز الفنية FODEC
9 000	9 000	6000	5 000	0	0	0	مراكز الموارد التكنولوجية تجهيز FODEC
0	4000	3000	0	0	803	2841	المجمع التقني بالعقبة:

0	2000	1500	0	0	303	1499	المركز الفني للصناعات الغذائية
0	2000	1500	0	0	500	1342	المركز الفني للكيمياء
3437	3107	2522	2403	2622	1083	1348	التدخل في الميدان الاقتصادي لفائدة المجمع المهني للمصبرات الغذائية FODEC
305	260	302	258	327	144	0	الاستثمار لفائدة المجمع المهني للمصبرات الغذائية
3 132	2 847	2220	2 145	2295	939	1348	منح تأجير وتسيير المجمع المهني للمصبرات الغذائية
9 000	9 000	6500	7 000	4104	7 000	9 759	دعم منظومة الحليب FODEC
9 000	5 600	3000	4 000	6262	6 000	6 809	دعم منظومة السكر FODEC
5 000	4 500	1715	2500	1714	2200	1400	البرامج ذات المصلحة العامة
3 000	2 500	762	1500	200	230	90	برامج المؤسسات (بما في ذلك المصدر الناشئ)
4 000	4 000	1523	0	0	0	0	منحة تشجيع تصدير زيت الزيتون المعلب
66 125	57140	30384	33 756	30000	38 000	38 760	برنامج التأهيل BMN - FODEC
2 116	1 840	1003	1 000	-	1 704	1 394	منح بعنوان دراسات التشخيص
51 710	44605	21581	25 350	-	33 149	29 675	منح تأهيل بعنوان الاستثمارات المادية
4 364	3 795	1000	3 000	-	3 340	2 376	منح تأهيل بعنوان الاستثمارات غير المادية
3 703	3 220	2700	3 400	-	4 029	2 458	منح تكنولوجية ذات أولوية بعنوان الاستثمارات المادية

4 232	3 680	4100	1 000	-	2 438	3 255	منح تكنولوجية ذات أولوية بعنوان الاستثمارات غير المادية
2 700	2 700	1000	1 000	0	0	0	تنمية القدرة الصناعية والشراكة
0	0	0	(**)3 000	0	0	0	هبة من الوكالة الفرنسية للتنمية
2 700	2 700	1000	1 000	0	0	0	مساهمة الحكومة التونسية-FODEC
500	500	1500	1 500	180	0	0	دراسات قطاعية واستراتيجية (استراتيجية الصناعة والتجديد في أفق 2035)
0	0	0	0	(**) 931	0	0	هبة من البنك الإفريقي للتنمية
500	500	1500	1 500	180	0	0	خدمات لوجستية وحملات ترويجية وإتصالية بعنوان مساهمة الحكومة التونسية في إنجاز الدراسة الاستراتيجية للصناعة والتجديد في أفق 2035 FODEC
200	200	0	0	0	(**)10 000	0	وحدة التصرف حسب الأهداف الخاصة بمشروع دعم استراتيجية الصناعة والتجديد PASII
0	0	0	0	0	(**)10 000	0	هبة من الاتحاد الأوروبي
200	200	0	0	0	0	0	مساهمة الحكومة التونسية: تسيير
12000	11000	4000	4000	1914	2 454	1 486	النهوض بزيت الزيتون المعلب
9 500	9 500	7451	8 502	1235	8211	13738	الاستثمارات
9 500	9 500	5000	8 502	527	4 167	6 252	تهيئة الأقطاب التكنولوجية والتنمية
0	0	1651	0	5	2182	6199	مراكز الموارد التكنولوجية : بناءات

3000	3000	0	0	708	1 186	964	البرنامج الوطني للبحث والتجديد PNRI
0	0	0	0	0	676	323	منحة البحوث التنموية PIRD
300741	288593	206642	204 851	170808	198 863	143 107	المجموع
							مصادر التمويل
154657	155688	129642	127 851	103730	119 295	75 758	موارد عامة لميزانية الدولة
146 084	132 905	77000	77 000	67078	79 568	67 349	حسابات خاصة في الخزينة
134 084	121 905	73000	73 000	65164	77 114	65 863	FODEC
12 000	11 000	4000	4 000	1914	2 454	1 486	النهوض بزيت الزيتون المعلب
							حسابات أموال مشاركة
							موارد ذاتية للمؤسسات العمومية
0	0	0	(**)3 000	(**) 931	(**)10 000		هبات قطاعية
					(**)10 000		هبة من الاتحاد الاوروبي
0	0	0	(**)3 000	0			هبة من الوكالة الفرنسية للتنمية
0	0	0	0	(**) 931			هبة من البنك الإفريقي للتنمية
300741	288593	206642	204 851	170808	198 863	143 107	المجموع

(*) يقترح ادراج اعتمادات امتياز تكفل الدولة بالفارق بين نسبة فائض قروض الاستثمار ومعدل نسبة الفائدة في السوق النقدية في حدود ثلاث نقاط صلب ميزانية وزارة الصناعة والطاقة والمناجم بعنوان سنوات 2021-2022-2023 بالإضافة الى سحب تدخلاته ليشمل قروض الاستثمار لسنوات 2021، 2022 و 2023 علما وانه تمت مراسلة وزارة المالية بتاريخ 06 ماي 2020 لتخصيص اعتمادات في حدود 20 م د لسنة 2020.

(**) إعمادات تمّ تحديدها بوحدة ألف أورو.

الملاحق

بطاقات مؤشرات قياس الأداء

لبرنامج الصناعة

بطاقة تقديم المؤشر: نسبة نمو مؤشر الإنتاج الصناعي

رمز المؤشر : 1-1-1-2

تسمية المؤشر: نسبة تطوّر مؤشر الإنتاج الصناعي

تاريخ تحيين المؤشر: 2020

1- الخصائص العامة

- 1- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الصناعة
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: دعم القدرة التنافسية والنهوض بالاستثمار والمؤسسات الصغرى والمتوسطة
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: دعم تنافسية القطاع الصناعي والخدمات ذات الصلة
- 4- تعريف المؤشر:
- 5- نوع المؤشر: مؤشرات نتائج (ind de résultats)
- 6- طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
- 7- التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية والجهوية): دعم تنافسية القطاع الصناعي والخدمات ذات الصلة على مستوى مركزي

2- التفاصيل الفنية للمؤشر

- 8- طريقة احتساب المؤشر:
- يقع احتساب مؤشر الإنتاج الصناعي بالاعتماد على الرقم القياسي المعروف باسم لاسبير وهي طريقة معمول بها في عدة بلدان ويعتمد في هذه الطريقة على كميات سنة الأساس 2010 لاحتساب الكميات القاعدية (Q0) والقيمة الترجيحية للمواد لسنة الأساس (2010)

· (0) سنة الأساس 2010

· (t) الفترة الجارية

· (Q0) معدل الكميات في سنة الأساس

· (i) المادة

· li,t : مؤشر المادة i في الفترة t .

· Wi : القيمة الترجيحية للمادة i .

يتم احتساب المؤشر القاعدي لكل مادة كما يلي:

المؤشر النسبي للمادة i :

$$I_{i,t} = \frac{Q_{i,t}}{Q_{i,0}}$$

ويتم احتساب المؤشر العام لكميات المواد الصناعية بقيمة إنتاجها خلال سنة الأساس أي سنة 2010:

المؤشر العام :

$$I_t = \frac{\sum W_i \times I_{i,t}}{\sum W_i}$$

9- وحدة المؤشر: نسبة مئوية (%)

10- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المعطيات المتوفرة بالتقارير الصادرة عن المعهد الوطني للإحصاء.

11- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: يقع جمع المعطيات الخاصة بالإنتاج الصناعي شهريا لدى عينة

من المؤسسات الصناعية العاملة بالبلاد التونسية، ويتم اختيارها حسب المعايير التالية:

✓ أهميتها في السوق الداخلية من حيث الإنتاج ورقم المعاملات لمختلف المواد.

✓ الإنتاج المنتظم والمتواصل.

✓ مدى تجاوبها مع عملية المسح الخاص بجمع معطيات الإنتاج الصناعي.

12- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عينة من المؤسسات الصناعية

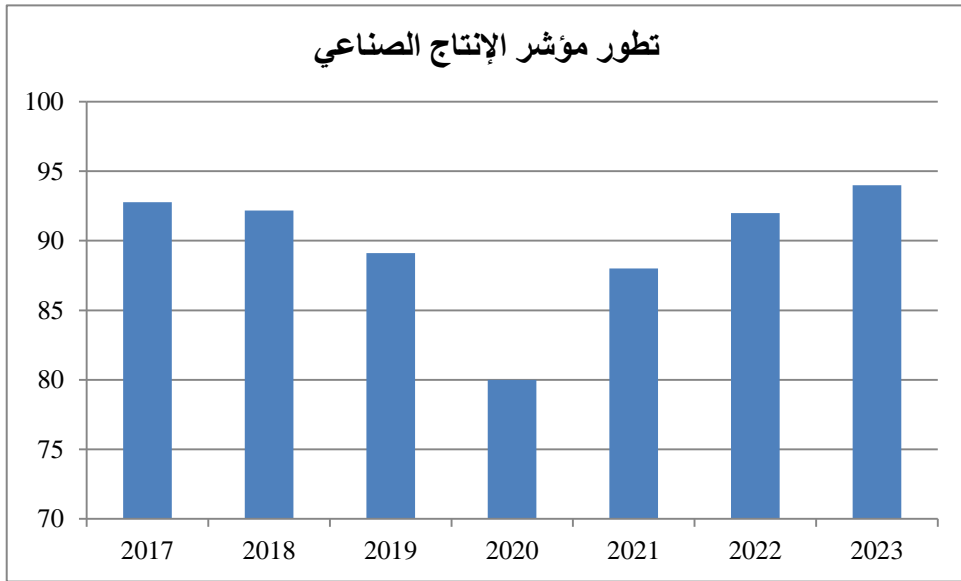
13- القيمة المستهدفة للمؤشر:

14- المسؤول عن المؤشر: المعهد الوطني للإحصاء

3- قراءة نتائج المؤشر

التقديرات			2020	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2023	2022	2021		2019	2018	2017		
94	92	88	80	89,1	92,17	92,78	وحدة مرجعية لسنة 2010	نسبة نمو مؤشر الإنتاج الصناعي

ويوضح الرسم البياني التالي تطور مؤشر الإنتاج الصناعي:



بطاقة تقديم المؤشر: نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام

رمز المؤشر : 2-1-1-2

تسمية المؤشر: نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام

تاريخ تحيين المؤشر: 2020

1- الخصائص العامة

- 1- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الصناعة
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: دعم القدرة التنافسية والنهوض بالاستثمار والمؤسسات الصغرى والمتوسطة
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: دعم تنافسية القطاع الصناعي والخدمات ذات الصلة
- 4- تعريف المؤشر: هو مؤشر اقتصادي هام يمكن من قياس تطور خلق الثروة خلال فترة محددة، والناتج الداخلي الخام لقطاع الصناعة هو مجموع القيم المضافة من طرف الأفراد و المؤسسات الناشطة في القطاع والمتواجدة على التراب التونسي.
- 5- نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats)
- 6- طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)،
- 7- التفرعات حسب البرامج الفرعية (المركزية والجهوية): دعم تنافسية القطاع الصناعي والخدمات ذات الصلة على مستوى مركزي

2- التفاصيل الفنية للمؤشر

- 8- طريقة احتساب المؤشر:
ويحتسب المؤشر من خلال المعادلة التالية:

$$PIB = C + I + G + NX$$

(C) -مجموع الاستهلاك.

(I) - الاستثمار.

(G) - إنفاق الدولة.

(NX) - صافي الصادرات.

القيمة المضافة: في هذه الطريقة نقوم بقياس القيمة المضافة في مختلف مراحل الإنتاج. ومجموعها في كل مراحل الإنتاج لجميع السلع يساوي الناتج المحلي الإجمالي.

9- وحدة المؤشر: نسبة مائوية (%)

10- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المعطيات المتوفرة بالتقارير الصادرة عن المعهد الوطني للإحصاء والمتمثلة أساساً في الاستهلاك، الاستثمار، المؤسسات الصناعية، نفقات الدولة في القطاع، الصادرات، القيمة المضافة...

11- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تسهر مصالح المعهد الوطني للإحصاء على تجميع مختلف هذه المعطيات وإصدار احتساب المؤشر والقيمة المضافة بصفة دورية.

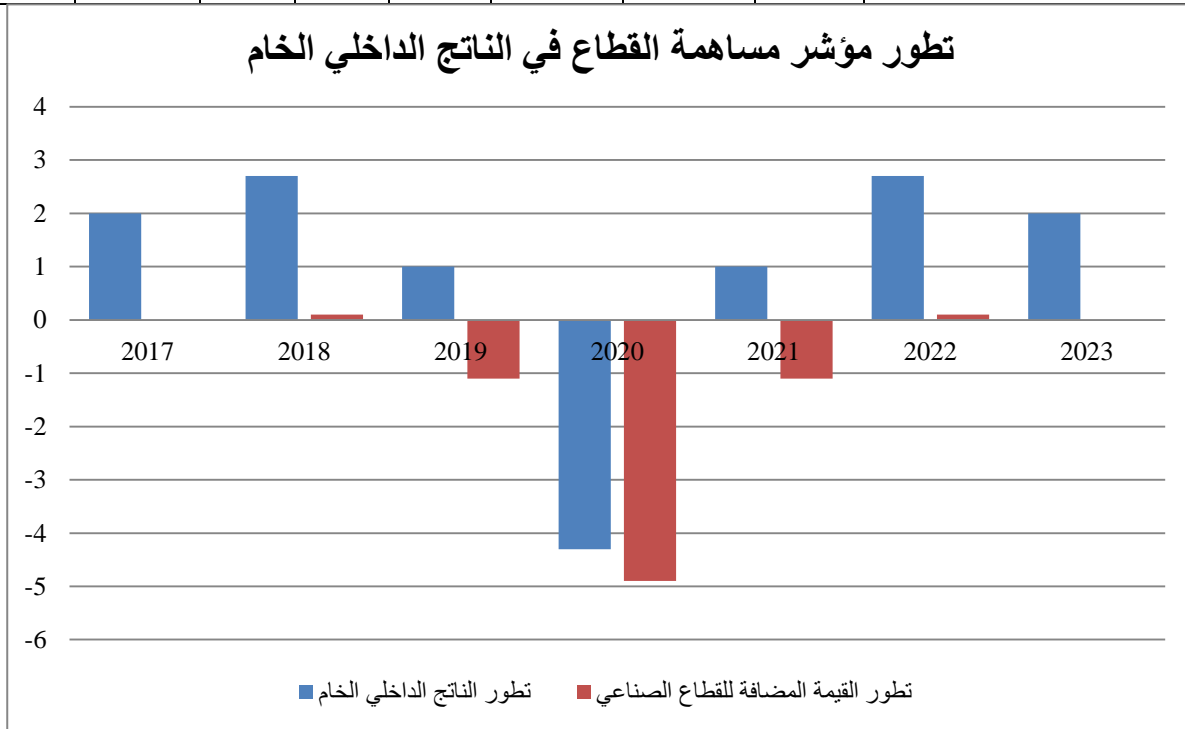
12- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المعهد الوطني للإحصاء

13- المسؤول عن المؤشر: المعهد الوطني للإحصاء

3- قراءة نتائج المؤشر

-14

التقديرات			2020	الإجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2023	2022	2021		2019	2018	2017		
2.0	2.7	1.0	-4.3	1.0	2.7	2.0	تطور الناتج الداخلي الخام	
	0.1	-1.1	-4.9	-1.1	0.1	-	تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي	



15- ويوضح الرسم البياني التالي تطور مؤشر مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام:

بطاقة تقديم المؤشر: تطور عدد مواطن الشغل للقطاع الصناعي

رمز المؤشر : 3-1-1-2

تسمية المؤشر: تطور عدد مواطن الشغل للقطاع الصناعي

تاريخ تحيين المؤشر: 2020

1- الخصائص العامة

- 1- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الصناعة
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: دعم القدرة التنافسية والنهوض بالاستثمار والمؤسسات الصغرى والمتوسطة
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: دعم تنافسية القطاع الصناعي والخدمات ذات الصلة
- 4- تعريف المؤشر: يعتبر مؤشر تطور عدد مواطن الشغل للقطاع الصناعي مؤشرا استراتيجيا نستطيع من خلاله تقييم دور القطاع الصناعي في تقليص البطالة والمساهمة في التشغيل الذي يعد سياسة عمومية تشمل كل القطاعات.
- 5- نوع المؤشر: مؤشر نشاط (Ind d'activité)
- 6- طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique).
- 7- التفرعات حسب البرامج الفرعية (المركزية والجهوية): دعم تنافسية القطاع الصناعي والخدمات ذات الصلة على مستوى مركزي

2- التفاصيل الفنية للمؤشر

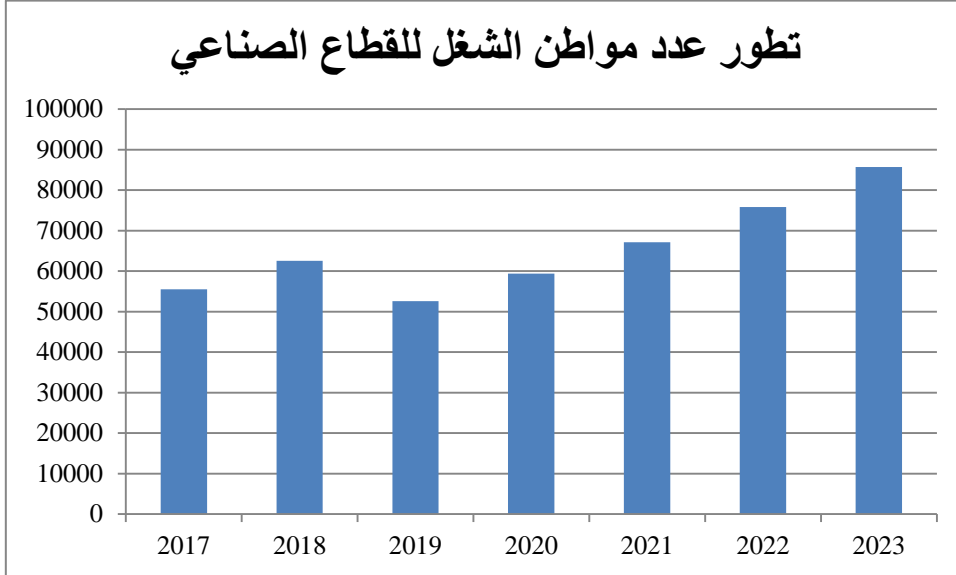
- 8- طريقة احتساب المؤشر: يقع احتساب مؤشر تطور عدد مواطن الشغل للقطاع الصناعي من خلال مقارنة مواطن الشغل التي يوفرها القطاع من سنة الى أخرى لاستخراج نسبة تطور سنوية.
- 9- وحدة المؤشر: عدد
- 10- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المعطيات المتوفرة بإحصائيات وكالة النهوض بالصناعة والتجديد حول بعث الشركات، الاستثمار المصرح به و مواطن الشغل التي يتم خلقها في هذا الاطار.
- 11- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: يتم جمع المعطيات بصفة شهرية من قبل وكالة النهوض بالصناعة والتجديد
- 12- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المؤسسات الصناعية التي يتم التصريح باحداثها من خلال وكالة النهوض بالصناعة والتجديد.
- 15- المسؤول عن المؤشر: وكالة النهوض بالصناعة والتجديد والصناعية ووزارة الصناعة

3- قراءة نتائج المؤشر

التقديرات			2020	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2023	2022	2021		2019	2018	2017		

85722	75860	67133	59410	52575	62548	55495	عدد	تطور عدد مواطن الشغل للقطاع الصناعي
-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-----	-------------------------------------

ويوضح الرسم البياني التالي تطور مؤشر تطور عدد مواطن الشغل للقطاع الصناعي:



بطاقة تقديم المؤشر: تطور الاستثمارات المصريح بها

رمز المؤشر : 1-2-1-2

تسمية المؤشر: نسبة تطوّر الاستثمارات المصريح بها

تاريخ تحيين المؤشر: 2020

1- الخصائص العامة

- 1- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الصناعة
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: دعم القدرة التنافسية والنهوض بالاستثمار والمؤسسات الصغرى والمتوسطة
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض بالاستثمار في القطاع الصناعي
- 4- تعريف المؤشر:
- 5- نوع المؤشر: مؤشر نشاط (Ind d'activité)
- 6- طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)
- 7- التفرعات حسب البرامج الفرعية (المركزية والجهوية): النهوض بالاستثمار في القطاع الصناعي على مستوى APII

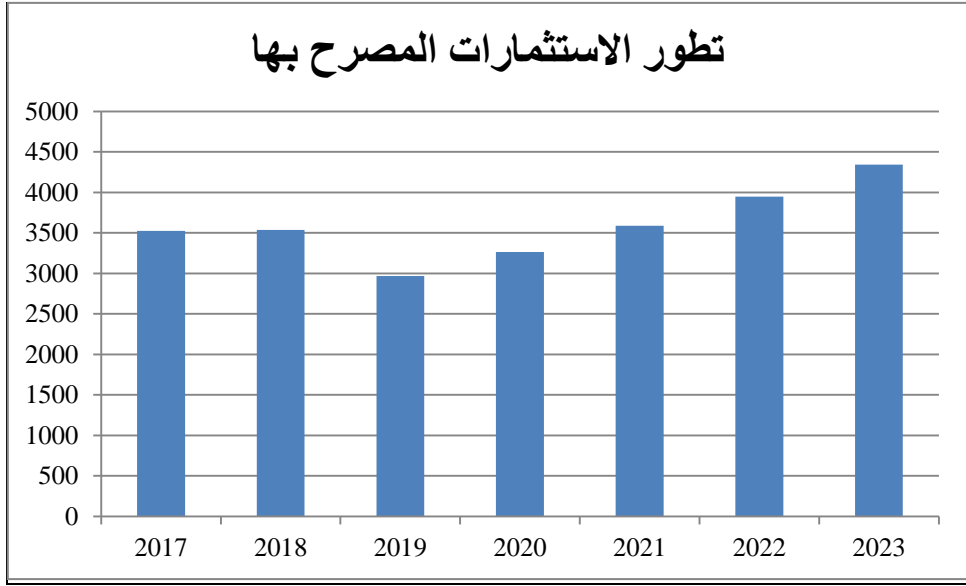
2- التفاصيل الفنية للمؤشر

- 8- طريقة احتساب المؤشر: يقع احتساب مؤشر تطور الاستثمارات المصريح بها للقطاع الصناعي من خلال مقارنة الاستثمارات المصريح بها من سنة الى أخرى لاستخراج نسبة تطور سنوية.
- 9- وحدة المؤشر: مليون دينار
- 10- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المعطيات المتوفرة بإحصائيات وكالة النهوض بالصناعة والتجديد حول بعث الشركات، الاستثمار المصريح به.
- 11- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: يتم جمع المعطيات بصفة شهرية من قبل وكالة النهوض بالصناعة والتجديد
- 12- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المؤسسات الصناعية التي يتم التصريح باحداثها من خلال وكالة النهوض بالصناعة والتجديد.
- 13- المسؤول عن المؤشر: وكالة النهوض بالصناعة والتجديد ووزارة الصناعة

3- قراءة نتائج المؤشر

التقديرات			2020	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2023	2022	2021		2019	2018	2017		
43,4	39,5	35,9	32,6	29,5	35,1	35	م د	تطور الاستثمارات المصريح بها

ويوضح الرسم البياني التالي تطور مؤشر تطور الاستثمارات المصرح بها:



بطاقة تقديم المؤشر: تطور الاستثمارات في إطار برنامج تأهيل الصناعة

رمز المؤشر : 2-2-1-2

تسمية المؤشر: تطور قيمة الصرف الفعلي للمنح في إطار برنامجي التأهيل والاستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية
تاريخ تحيين المؤشر: 2020

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الصناعة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: دعم القدرة التنافسية والنهوض بالاستثمار والمؤسسات الصغرى والمتوسطة
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض بالاستثمار في القطاع الصناعي
4. تعريف المؤشر: قيمة المنح الفعلية للصرف
5. نوع المؤشر: مؤشر نشاط (Ind d'activité)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)
7. التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية والجهوية): النهوض بالاستثمار في القطاع الصناعي على مستوى مركزي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : منح فعلية بصدد الصرف في إطار برنامجي التأهيل والاستثمارات التكنولوجية
2. وحدة المؤشر: م.د
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: القيمة الفعلية للمنح المزمع صرفها
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (المنظومة المعلوماتية لمكتب التأهيل)
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: وتيرة إمضاء مقررات الصرف وتقارير متابعة الاستثمارات الواردة على مكتب التأهيل
6. تاريخ توفر المؤشر : شهريا
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 40 م.د سنة 2023
8. القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية
9. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مكتب تأهيل الصناعة
- 10.

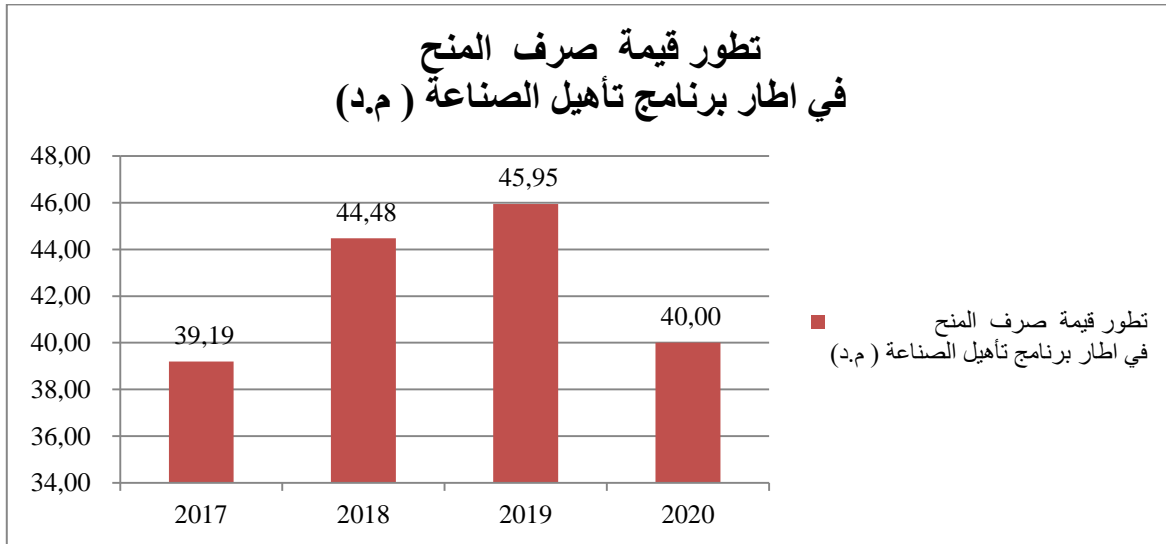
III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2020	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2023	2022	2021		2019	2018	2017		
42	38	50	40	45.94	44.47	39.2	م.د	تطور قيمة الصرف الفعلي للمنح في إطار برنامجي التأهيل والاستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- تراكم الديون والملفات سنة 2020 سيرفع من قيمة المنح خلال سنة 2021 وذلك عند عودة العمل إلى نسقه العادي
- تراجع عمليات الاستثمار خلال سنة 2020 بسبب جائحة كورونا سيؤثر سلبا على مطالب صرف المنح خلال السنوات 2022 و2023.
- 3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

تقديرات الإتمادات للأنشطة لسنة 2021	الأنشطة	التدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2021	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	القيمة المستهدفة للمؤشر لسنة 2020	المؤشر...
30 م.د	- وضع اليات للعمل عن بعد	تحفيز المراكز الفنية لتسريع عمليات المتابعة	30 م.د		45 م.د	

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- تراجع الميزانية المرصودة للبرنامج نتيجة الضغط على الميزانية العمومية.
- تراكم مستحقات المؤسسات الذي يبلغ حوالي 50 م.د سنتي 2018 و 2019.
- عدم تخصيص ميزانية للمنح المأذون بصرفها سنة 2020.

- نقص فادح في عدد إطارات إدارة المتابعة و صرف المنح وعدم الاستجابة لمطالب الانتداب.

بطاقة تقديم المؤشر: تطور الاستثمارات الصناعية في الجهات

رمز المؤشر: 3-2-1-2

تسمية المؤشر: تطور الاستثمارات الصناعية في الجهات

تاريخ تحيين المؤشر: 2020

1- الخصائص العامة

- 1- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الصناعة
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: دعم القدرة التنافسية والنهوض بالاستثمار والمؤسسات الصغرى والمتوسطة
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض بالاستثمار في القطاع الصناعي
- 4- تعريف المؤشر:
- 5- نوع المؤشر: مؤشر نشاط (Ind d'activité)
- 6- طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)،
- 7- التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية والجهوية): النهوض بالاستثمار في القطاع الصناعي على مستوى مركزي وعلى مستوى APII

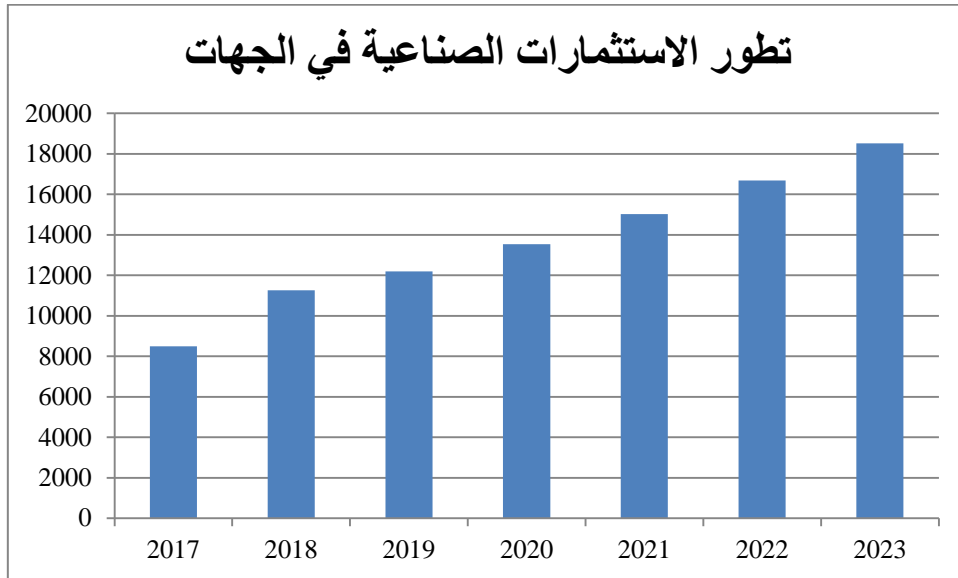
2- التفاصيل الفنية للمؤشر

- 8- طريقة احتساب المؤشر: يقع احتساب مؤشر تطور الاستثمارات الصناعية في الجهات من خلال عدد الاستثمارات المصرح بها بالجهات من سنة الى أخرى.
- 9- وحدة المؤشر: مليون دينار
- 10- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المعطيات المتوفرة بإحصائيات وكالة النهوض بالصناعة والتجديد حول بعث الشركات، الاستثمار المصرح به.
- 11- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: يتم جمع المعطيات بصفة شهرية من قبل وكالة النهوض بالصناعة والتجديد
- 12- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المؤسسات الصناعية التي يتم التصريح باحداثها بالجهات من خلال وكالة النهوض بالصناعة والتجديد.
- 13- المسؤول عن المؤشر: وكالة النهوض بالصناعة والتجديد الصناعية ووزارة الصناعة

3- قراءة نتائج المؤشر

التقديرات			2020	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2023	2022	2021		2019	2018	2017		
18,5	16,6	15	13,5	12,2	11,26	8,5	م د	تطور الاستثمارات الصناعية في الجهات

ويوضح الرسم البياني التالي تطور مؤشر تطور الاستثمارات الصناعية في الجهات:



بطاقة تقديم المؤشر:

تطور مؤشر ديمومة المؤسسات التي خضعت لبرنامج مساندة

رمز المؤشر : 1-2-1-3

تسمية المؤشر: نسبة تطور مؤشر ديمومة المؤسسات التي خضعت لبرنامج مساندة

تاريخ تحيين المؤشر: 2020

1- الخصائص العامة

- 1- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الصناعة
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: دعم القدرة التنافسية والنهوض بالاستثمار والمؤسسات الصغرى والمتوسطة
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: دعم ومراقبة وتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة
- 4- تعريف المؤشر: يتم من خلال هذا المؤشر قياس مدى نجاعة التدخل العمومي في مساندة والنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة وذلك من خلال رصد نسبة تطور ديمومة المؤسسات الصغرى والمتوسطة الخاضعة لبرنامج المساندة.
- 5- نوع المؤشر: مؤشرات نتائج (ind de résultats)
- 6- طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)
- 7- التفرعات حسب البرامج الفرعية (المركزية والجهوية): دعم القدرة التنافسية والنهوض بالاستثمار والمؤسسات الصغرى والمتوسطة على مستوى مركزي

2- التفاصيل الفنية للمؤشر

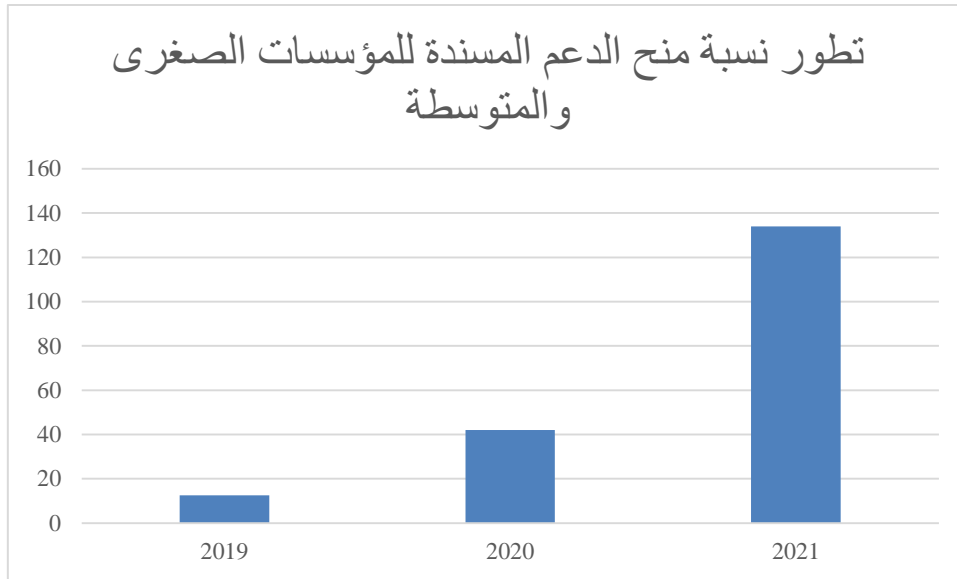
- 8- طريقة احتساب المؤشر: يقع احتساب مؤشر تطور مؤشر ديمومة المؤسسات التي خضعت لبرنامج مساندة من خلال مقارنة عدد المؤسسات من سنة الى أخرى لاستخراج نسبة تطور سنوية.
- 9- وحدة المؤشر: نسبة مئوية (%)
- 10- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المعطيات المتوفرة بإحصائيات الادارة العامة للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة.
- 11- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: يتم جمع المعطيات بصفة دورية من قبل الادارة المعنية
- 12- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المؤسسات الصناعية التي تمر بصعوبات والتي تتقدم بمطالب مساندة وتتمكن من انجاز الاستثمار وتجاوز الصعوبات.
- 13- القيمة المستهدفة للمؤشر:
- 14- المسؤول عن المؤشر: وزارة الصناعة

				3- قراءة نتائج المؤشر
				التقديرات

2023	2022	2021		2019	2018	2017		
--	--	134	42	12.5	---	--	%	تطور مؤشر ديمومة المؤسسات التي خضعت لبرنامج مساندة

المؤسسات الخاضعة لمساندة في إطار برنامج أحدث خلال سنة 2018 مدته 3 سنوات لتطوير منظومة إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات لتكون أكثر نجاعة واستجابة لاحتياجات المؤسسات التي تمر بصعوبات ظرفية

ويوضح الرسم البياني التالي تطور مؤشر ديمومة المؤسسات التي خضعت لبرنامج مساندة



بطاقة تقديم المؤشر: تطور عدد المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الناشئة

رمز المؤشر : 2-3-1-2

تسمية المؤشر: نسبة تطوّر عدد المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الناشئة

تاريخ تحيين المؤشر: 2020

1- الخصائص العامة

- 1- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الصناعة
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: دعم القدرة التنافسية والنهوض بالاستثمار والمؤسسات الصغرى والمتوسطة
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: دعم ومرافقة وتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة
- 4- تعريف المؤشر:
- 5- نوع المؤشر: مؤشرات نتائج (ind de résultats)
- 6- طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)
- 7- التفرعات حسب البرامج الفرعية (المركزية والجهوية): دعم القدرة التنافسية والنهوض بالاستثمار والمؤسسات الصغرى والمتوسطة على مستوى APII

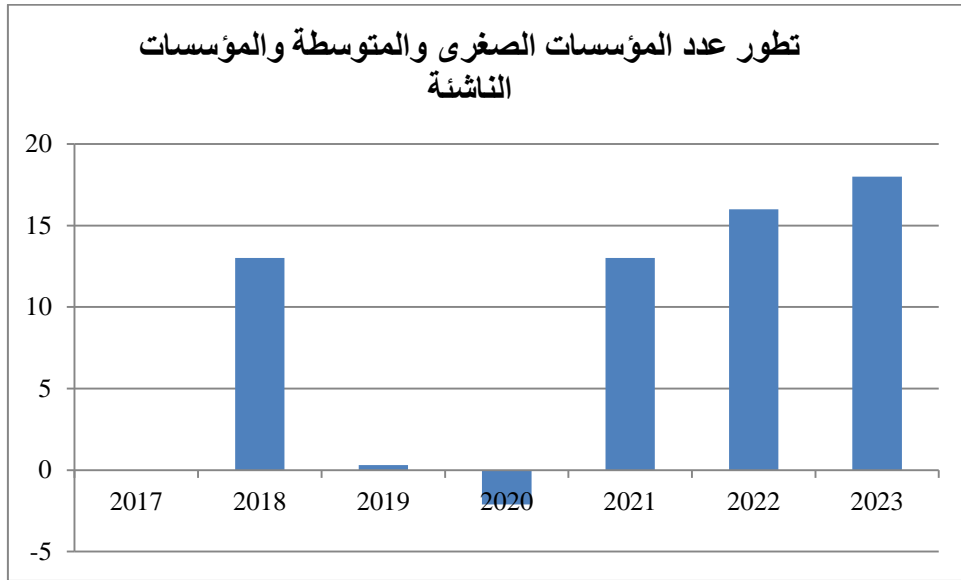
2- التفاصيل الفنية للمؤشر

- 8- طريقة احتساب المؤشر: يقع احتساب مؤشر تطور عدد المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الناشئة من خلال مقارنة التصريح بالاستثمار لدى بها من سنة الى أخرى لاستخراج نسبة تطور سنوية.
- 9- وحدة المؤشر: نسبة مئوية (%)
- 10- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المعطيات المتوفرة بإحصائيات وكالة النهوض بالصناعة والتجديد حول بعث الشركات، الاستثمار المصريح به.
- 11- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: يتم جمع المعطيات بصفة شهرية من قبل وكالة النهوض بالصناعة والتجديد
- 12- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المؤسسات الصناعية التي يتم التصريح باحداثها من خلال وكالة النهوض بالصناعة والتجديد.
- 13- المسؤول عن المؤشر: وكالة النهوض بالصناعة والتجديد الصناعية ووزارة الصناعة

3- قراءة نتائج المؤشر

التقديرات			2020	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2023	2022	2021		2019	2018	2017		
18	16	13	-2,1	0,3	13	-	%	نسبة تطور المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الناشئة

ويوضح الرسم البياني التالي نسبة تطور المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الناشئة:



بطاقات الفاعلين العموميين المتدخلين
في برنامج الصناعة

عدد 1: المجلس الوطني للاعتماد

البرنامج الذي يتضمن المنشأة أو المؤسسة : برنامج الصناعة

التعريف

- 1- النشاط الرئيسي : اعتماد هياكل تقييم المطابقة
- 2- ترتيب المنشأة : مؤسسة عمومية ذات صبغة غير إدارية (EPNA)
- 3- مرجع الأحداث : - قانون عدد 92-2005 بتاريخ 03 أكتوبر 2005
- قانون عدد 38-2019 بتاريخ 30 أبريل 2019
- 4- مرجع التنظيم الإداري والمالي : أمر عدد 1210-2006 بتاريخ 2006/04/24
- 5- تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة/المؤسسة: -

إطار القدرة على الأداء

1. الإستراتيجية العامة :

- تعزيز قدرات المجلس الوطني للاعتماد للحفاظ على معدل النمو الحالي للنشاط
 - توسيع نشاط المجلس الوطني للاعتماد ليشمل اعتماد هياكل تقييم المطابقة وفقاً للمعايير الدولية التالية:
 - ISO/IEC 17065
 - ISO/IEC 17024
 - ISO/IEC 17043
 - ISO/IEC 17034
 - الحفاظ على الاعتراف الدولي للمجلس
 - إشعاع المجلس الوطني للاعتماد على المستوى الوطني والإقليمي والدولي
 - تحقيق الاستقلالية المالية
2. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج : تطوير نظام الجودة بهياكل تقييم المطابقة المتحصلة على الاعتماد.
 3. أهم الأولويات والأهداف :

- الحفاظ على معدل نمو أنشطة المجلس الوطني للاعتماد و تحسينها
- القيام بخدمات التدريب لهياكل تقييم المطابقة لمعايير الاعتماد
- توسيع مجال الاعتراف الدولي للمجلس الوطني للاعتماد ليشمل اعتماد هياكل التصديق على نظم إدارة الصحة والسلامة المهنية
- جعل تقييم النظراء المبرمج لسنة 2022 من قبل المنظمة الأوروبية للاعتماد نجاحا يتم اثره توسيع مجال الاعتراف الدولي للمجلس الوطني للاعتماد ليشمل هيئات الاشهاد بمطابقة المنتج حسب المواصفة الدولية ISO / IEC 17065 والمختبرات الطبية حسب المواصفة الدولية ISO 15189
- الحفاظ على قيم المجلس الوطني للاعتماد من استقلالية ونزاهة وحفاظ على السرية والشفافية
- توفير ظروف عمل تشجع على تحسين الجودة
- تعزيز جاذبية المجلس الوطني للاعتماد على المستوى الوطني والإقليمي والدولي
- ترشيد نفقات المجلس الوطني للاعتماد و زيادة دخله
- مؤشرات قياس الأداء وأهم الأنشطة :

الأنشطة:

- تطوير نشاط الاعتماد بتونس من خلال الترفيع في عدد هيئات تقييم المطابقة المعتمدة.
- القيام بعمليات تقييم النظراء مع المنظمات الدولية والجهوية لتأكيد ولتوسيع الاعتراف بقدرات المجلس.
- إعتما هياكل تقييم المطابقة على الصعيد الوطني والعربي والإفريقي.
- تكوين هياكل تقييم المطابقة في مجال مواصفات الاعتماد على غرار (- ISO17025...)
- ISO17065- ISO17021 - ISO15189
- تنظيم حملات تحسيسية لدى هياكل تقييم المطابقة للتعريف بالاعتماد وأهميته في تطوير نشاطهم.

مؤشرات قياس الأداء

- نسبة تطور عدد هيئات تقييم المطابقة المعتمدة من قبل المجلس الوطني للاعتماد.

الميزانية

2021	2020	2019

940	798	775	نفقات التأجير
870	800	800	نفقات التسيير
195	420	239	نفقات الإستثمار
60	80	10	إقتناء معدات مكتبية وإعلامية
200	150	187	تحمل المصاريف الناتجة عن التكوين والتحسيس والإحاطة الفنية.
100	90	42	إقتناء وسائل نقل
100	100	-	المقر الإجتماعي
2005	2018	1814	المجموع
			مصادر التمويل
775	798	509	إعتمادات الدولة
1230	1220	1478	موارد ذاتية للمجلس الوطني للإعتماد
2005	2018	1987	المجموع

بطاقة عدد 2: المخبر المركزي للتحاليل والتجارب

البرنامج الذي يتضمن المنشأة أو المؤسسة : برنامج الصناعة

أ. التعريف

1) النشاط الرئيسي :

تبعاً لقانون إحداثه يقوم المخبر المركزي للتحاليل و التجارب بالمهام الآتية:

- البحوث و الدراسات والتحاليل و التجارب الكيميائية و الفيزيائية و الكهربائية و الإلكترونية و العديد من التجارب الأخرى التي من شأنها تنمية الصناعة و مراقبة الجودة و تطبيق القوانين ذات الصلة،
- مراقبة الجودة بصفة عامة و مطابقة المنتجات للمواصفات سواء للتوريد أو التصدير.
- مقاومة الغش في تجارة البضائع و المواد الفلاحية و الصناعية.
- اختبار المواد و المنتجات بطلب من المحاكم و القطاع العمومي و الخواص.
- المراقبة و التجارب بالطرق الهدامة و الغير الهدامة للتجهيزات و المواد المختلفة.
- تعبير التجهيزات المختلفة و الخزانات و مراقبة العدادات و كل العمليات المتعلقة بالمتروولوجيا الصناعية و القانونية.
- القيام بالمراقبة الرسمية في إطار قرار السيد وزير الصناعة و الطاقة المؤرخ في 22 فيفري 2000.
- صهر و محص الذهب بالإضافة إلى اختبار المعادن الثمينة.

2) ترتيب المنشأة : : مؤسسة عمومية ذات صبغة غير إدارية (EPNA)

- 3) مرجع الأحداث : تم احداثها بمقتضي القانون عدد 88-24 المؤرخ في 14 افريل 1988
- قرار مؤرخ في 25 أكتوبر 1991 متعلق بترتيب المخبر المركزي للتحاليل و التجارب بالصنف (ب).

4) مرجع التنظيم الإداري والمالي:

أمر عدد 837 لسنة 2001 المؤرخ في 10 أفريل 2001 متعلق بالتنظيم الإداري والمالي وطرق سير المخبر المركزي للتحاليل والتجارب.

إطار القدرة على الأداء

- 1) الإستراتيجية العامة : تطوير منظومة البنية التحتية للجودة ومراقبة السوق والمساهمة في تطوير الصادرات الصناعية.
- 2) تحديد المساهمة في أهداف البرنامج : دعم القدرة التنافسية للقطاع الصناعي من خلال تطوير جودة المنتجات والتصدير.
- 3) أهم الأولويات والأهداف :
 - تدعيم القدرات التحليلية للمخبر وذلك بإدخال تحاليل وقياسات جديدة.
 - تطوير منظومة الجودة والإعتماد بالمخبر المركزي وذلك برفع عدد المخابرات والتحاليل المعتمدة.
 - تطوير رقم معاملات المخبر المركزي للتحاليل والتجارب وزيادة حجم نشاطه للمحافظة على توازنه المالي.

4) مؤشرات قياس الأداء وأهم الأنشطة :

- عدد المخابرات المعتمدة

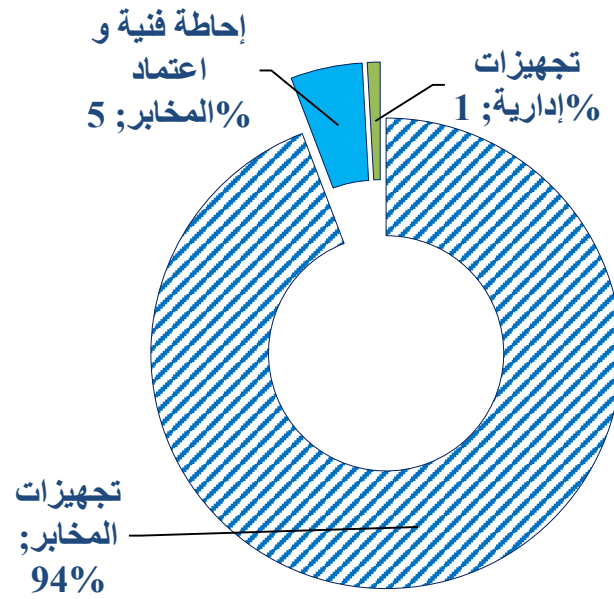
- عدد التحاليل والتجارب المعتمدة

الميزانية

- تركيبة ميزانية التصرف لسنة 2020 :

العناصر	القيمة [د]
الموارد	5 300 000
رقم المعاملات	5 300 000
النفقات	6 228 246
نفقات الأجور و أعباء الأعوان	4 189 010
نفقات أخرى	2 039 237
إتزان الاستغلال دون اعتبار الاستهلاكات	- 928 246

المراكز	القيمة [د]	الحصة
تجهيزات المخابر	2 677 000	94%
إحاطة فنية و اعتماد المخابر	140 000	5%
تجهيزات ادارية	25 000	1%
المجموع	2 842 000	100%



2021	2020	2019	المراكز / السنوات
المتوقع	في طور الانجاز	في طور الانجاز	
1 742 000	2 677 000	1 450 000	تجهيزات المخابر
138 000	140 000	118 000	إحاطة فنية و اعتماد المخابر
-	-	-	المخطط المديرى للإعلامية
450 000	-	95 000	وسائل نقل
40 000	25 000	-	تجهيزات إدارية
40 000	-	-	دراسة وتطوير موقع المخبر

100 000	-	-	تهيئة المركز الفني بمنفوري
200 000	-	-	مشروع بناء المقر الجهوي بصفاقس (دراسات معمارية)
2 710 000	2 842 000	1 663 000	المجموع

بطاقة عدد 3: وكالة النهوض بالصناعة والتجديد

البرنامج الذي يتضمّن الوكالة : برنامج الصناعة

التعريف

- 1-النشاط الرئيسي: النهوض بالقطاع الصناعي والخدمات المتعلقة به
- 2-ترتيب المنشأة: مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية. "صنف أ"
- 3-مرجع الإحداث: قانون عدد 38 لسنة 1991
- 4- مرجع التنظيم الإداري والمالي: أمر عدد 1567 لسنة 2001 المؤرخ في 2 جويلية 2001
- 5-تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة ووكالة النهوض بالصناعة والتجديد: سنة 2013

إطار القدرة على الأداء

1-الإستراتيجية العامة :

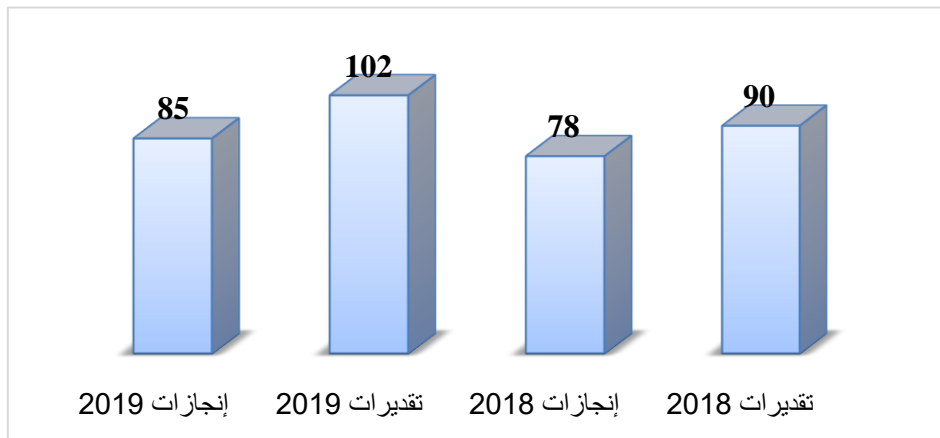
- توفير المناخ الملائم لدعم مساهمة القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية والنهوض بالجهات الداخلية
- 2-تحديد المساهمة في أهداف البرنامج :
- الحرص على تشخيص إمكانيات الإستثمار بالجهات توظيفها التوظيف الأمثل في دفع نسق الإستثمار وإحداث مواطن الشغل
- تكثيف المساعدة للباعثين والقيام بدراسة مشاريعهم ومتابعة إنجازها وإسنادهم إمتيازات مالية.
- دعم القدرات التنافسية للمؤسسات الصناعية
- 3-أهم الالويات والأهداف :
- الرفع من نسق احداث المؤسسات ودفع التنمية الجهوية.
- الترويج للقطاعات الصناعية.
- 4-مؤشرات قياس الأداء وأهم الأنشطة :

- تطور عدد المشاريع المنجزة في إطار مرافقة الباعثين الجدد.

عدد المؤسسات ذات محتوى تكنولوجي عالي او مجددة

مؤشر قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2019
عدد المؤسسات ذات محتوى تكنولوجي عالي او مجددة والمحدثة من طرف محاضن المؤسسات	عدد	90	78	% 86,66	102	85	% 83,33

مع نهاية سنة 2019 يبلغ عدد المؤسسات المنتسبة بمحاضن المؤسسات الراجعة بالنظر للوكالة بـ 124 مؤسسة ناشطة في المجال الصناعي والخدمات منها 85 مؤسسة مجددة وهو ما يمثل 83,33% من الهدف المزمع تحقيقه والمقدر بـ 102 مؤسسة مجددة ومحدثة بفضاءات محاضن المؤسسات. تطور مؤشر التجديد بالمؤسسات المحدثة من طرف محاضن المؤسسات



الأنشطة:

- تنظيم معارض للشراكة تخص القطاعات.
- لقاءات شراكة بين الجهات المشاركة في التظاهرات الاقتصادية والمعارض المختصة التي تقام بالخارج.
- تكوين وتأطير حاملي المشاريع والباعثين الشبان وإيوائهم بمحاضن المؤسسات.
- 5- الاجراءات المصاحبة: تدعيم الهيكل بالموارد البشرية الضرورية لتأمين مصلحة المخاطب

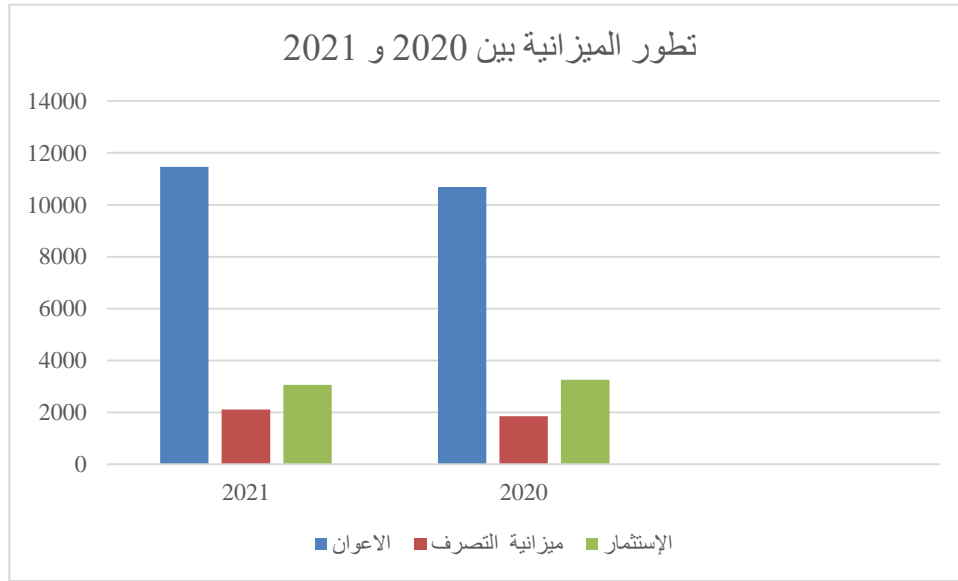
الميزانية

ويبرز الجدول التالي ميزانية وكالة النهوض بالصناعة والتجديد لسنة 2020 وتقديرات سنة 2021:

العناصر	الميزانية المصادق عليها لسنة 2020 (أد)	تقديرات سنة 2021 (أد)
الأجور و الأعباء	10 681	11 646
مصاريف التشغيل	1 852	2 110
العمليات الترويجية	1 510	1 590
التجهيزات	1 750	2 145
المجموع	15 793	17 491

ويمثل الرسم البياني التالي نسبة تطور ميزانية وكالة النهوض بالصناعة والتجديد بين سنة 2020

و2021:



بطاقة عدد 4: الوكالة العقارية الصناعية

البرنامج الذي يتضمّن الوكالة: برنامج الصناعة

1- التعريف

1. النشاط الرئيسي: بعث و تهيئة مناطق صناعية مجهزة بالمستلزمات الضرورية لإقامة المشاريع الصناعية، بناء محلات صناعية تستجيب لحاجيات المستثمرين التونسيين والأجانب
2. ترتيب المنشأة : منشأة عمومية ذات صبغة صناعية وتجارية . "صنف أ"
3. مرجع الأحداث : القانون عدد 21 لسنة 1973 المؤرخ في 14 أفريل 1973 و القانون عدد 37 لسنة 1991 المؤرخ في 8 جوان 1991 الذي وقع تنقيحه و إتمامه بالقانون عدد 31 لسنة 1997 مؤرخ في 20 ماي 1997 و القانون عدد 34 لسنة 2009 المؤرخ في 23 جوان 2009.
4. مرجع التنظيم الإداري والمالي : الأمر عدد 3012 لسنة 2010 المؤرخ في 22 نوفمبر 2010.
- 5- آخر عقد برنامج: 2010-2011

2- إطار القدرة على الأداء

1. الإستراتيجية العامة : تعزيز النسيج الصناعي والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتونس
2. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: مساهمة مباشرة في تطوير البنية التحتية الصناعية وبالتالي استقطاب المستثمرين.
3. أهم الأولويات والأهداف:
 - تعزيز النسيج الصناعي من خلال بعث مناطق صناعية جديدة،
 - توفير بنية تحتية ذات جودة تستجيب إلى المواصفات الدولية،
 - تحسين نوعية الحياة بالمناطق الصناعية.
- 4- مؤشرات قياس الأداء أهم الأنشطة: نسبة استغلال المناطق الصناعية المهيئة.

2020	2019	2018	
%87	%87,79	74,28%	الوكالة العقارية الصناعية : (مناطق التنمية الجهوية المهيأة من طرف الوكالة العقارية الصناعية : المقاسم في طور الإنتاج، البنائات المغلقة، البنائات في طور النهاية)

الأنشطة:

- دراسة واختيار المواقع المزمع تهيئتها،
- القيام بالإجراءات العقارية اللازمة لاقتناء الأراضي،

- القيام بالإجراءات اللازمة لتهيئة المناطق ومساعدة المقاولين المكلفين بأشغال التهيئة،
- ترويج المناطق الصناعية المهيأة،
- بيع الأراضي المهيأة بالمناطق الصناعية

المصاريف المقدرة سنة 2021	الميزانية المحينة سنة 2020	الميزانية ق م سنة 2020	البيانات
2 127 000	915 000	3 004 000	إعادة تهيئة المناطق الصناعية
50 905 000	19 245 000	36 071 100	تهيئة المناطق الصناعية بمناطق التنمية الجهوية
53 032 000	20 160 000	39 075 100	المجموع

بطاقة عدد 5: مجمع صناعات المصبرات الغذائية

البرنامج الذي يتضمّن المجمع : برنامج الصناعة

التعريف

1-النشاط الرئيسي: النهوض بصناعات المصبرات الغذائية

2-ترتيب المنشأة: غير مرتبة

3-مرجع الإحداث: قانون عدد 29 المؤرخ في 24 جويلية 1965

4- مرجع التنظيم الإداري والمالي: الأمر عدد 1165 لسنة 1994 المؤرخ في 23 ماي 1994 كما تنقيحه و إتمامه بالأمر عدد 2872 لسنة 2005 و المتعلق بالمصادقة على تنقيح النظام الأساسي الأنموذجي للمجامع المهنية المشتركة في قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية المصادق عليه.

إطار القدرة على الأداء

1-الإستراتيجية العامة :

النهوض بصناعات المصبرات الغذائية في إطار منظومات فلاحية غذائية متكاملة و ناجعة

إقتصاديًا.

2-تحديد المساهمة في أهداف البرنامج :

– الربط بين مختلف الحلقات التي تمر بها المنتجات في إطار منظومات ومساعدة المنتجين على

الاندماج بها وتشجيع منتجي ومحولي ومروجي المنتجات الفلاحية على العمل بعقود الإنتاج،

– تيسير التشاور بين المهنيين والإدارة لضبط أهداف مختلف المنظومات،

– المساهمة في تعديل السوق باعتماد مختلف الآليات الملائمة وبالتعاون والتنسيق مع الهياكل

المهنية والإدارة المعنية،

- المساهمة في النهوض بالتصدير بالتعاون وبالتنسيق مع الهياكل المهنية والإدارة المعنية،
- تجميع وتحليل وتوثيق المعطيات وإرساء بنوك للمعلومات متصلة بالقطاعات موضوع تدخلها والقيام بالدراسات حول واقع وآفاق تلك القطاعات وطنيا ودوليا.
- المساهمة في القيام بالبحوث التطبيقية ونشرها لفائدة المهنيين،
- رئيس اللجنة الوطنية لبرمجة ومتابعة موسم الطماطم الفصلية المعدة للتحويل،
- عضو مجلس إدارة الجمعية المتوسطة العالمية للطماطم المصنعة « AMITOM » والمجلس العالمي للطماطم المصنعة « WPTC »
- مراقبة جودة المنتجات المصنّعة من خلال القيام بالتحاليل والتجارب في مخبر المجمع المتحصل على شهادة الاعتماد منذ سنة 1999 (17 تحليل معتمد)،
- المتصرف في علامة الجودة الخاصة بمادة الهريسة ذو جودة عالية « FOOD QUALITY LABEL »

3-أهم الالويّات والأهداف :

- تنظيم مواسم إنتاج و تحويل وتصدير المنتجات الفلاحية المعدّة للتصنيع عبر برمجة الإنتاج في إطار عقود و تأهيل مراكز التجميع وإرساء نظام خلاص حسب الجودة خاصة في مرحلة أولى للطماطم الفصلية المعدّة للتحويل.

4-مؤشّرات قياس الأداء وأهم الأنشطة :

- عدد المؤسسات المتحصّلة على العلامة التونسية المميزة للجودة لمصبرات الهريسة ذو الجودة

المراكز الفنية القطاعية

المركز الفني لصناعة الخشب والتأثيث

البرنامج الذي يتضمّن المنشأة أو المؤسسة : برنامج الصناعة

التعريف

- 1) النشاط الرئيسي: تقديم خدمات الإحاطة الفنية والتكوين والتحاليل والتجارب لفائدة مؤسسات قطاع صناعة الخشب والتأثيث
- 2) ترتيب المنشأة: ذات معنوية ذات مصلحة اقتصادية عمومية تتمتع بالشخصية المدنية وبالاستقلال المالي
- 3) مرجع الإحداث: القانون عدد 123 المؤرخ في 13 مارس 1994
- 4) تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة/المؤسسة: (2007-2009)

إطار القدرة على الأداء

- 1) الإستراتيجية العامة: الإحاطة والمساندة لفائدة مؤسسات القطاع في مجالات تقنية دقيقة ذات قيمة مضافة عالية
- 2) تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: المساهمة في النهوض بقطاع صناعة الخشب والتأثيث
- 3) أهم الالويّات والأهداف: معاضدة مجهودات الدولة في مراقبة السوق والإحاطة بالمؤسسات خاصة في المجالات التالية :
 - تطوير جودة منتوجاتها وإنتاجيتها
 - تطوير قدرتها التنافسية
 - مساندة تطوير صادراتها
- 4) مؤشرات قياس الأداء :
 - نسبة تطور عدد التحاليل والتجارب
 - تطور عدد المؤسسات المنتفعة بخدمات الإحاطة الفنية
- 5) أهم الأنشطة :
 - مساندة المؤسسات لوضع علامة الجودة الخاصة بالنوافذ والأبواب وأثاث المطابخ وبيوت الاستحمام،

- إنجاز دراسات مشاريع في مجال صناعة الألواح المركبة والأثاث الخارجي لفائدة باعثي المشاريع،
- الإحاطة بالمؤسسات في مجال صناعة الخشب وتثمين النفايات (déchets de bois)،
- الإحاطة بالمؤسسات لتركيز خلية للتصدير،
- تنظيم مسابقة للمصممين في قطاع الأثاث بهدف النهوض بالقطاع وتطوير منتجاته،
- إعداد ونشر نشرات للمستجدات التكنولوجية والتشريعية الخاصة بالقطاع،
- التكوين في مجال وسائل تطوير الإنتاجية واحتساب تكلفة الإنتاج.

المركز التقني للصناعات الميكانيكية والكهربائية

البرنامج الذي يتضمّن المنشأة أو المؤسسة : برنامج الصناعة

التعريف

- (1) النشاط الرئيسي: تقديم خدمات الإحاطة الفنية والتكوين والتحليل والتجارب لفائدة مؤسسات قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية
- (2) ترتيب المنشأة: ذات معنوية ذات مصلحة اقتصادية عمومية تتمتع بالشخصية المدنية وبالاستقلال المالي
- (3) مرجع الإحداث : القانون عدد 123 المؤرخ في 13 مارس 1994
- (4) تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة/المؤسسة: (2007-2009)

إطار القدرة على الأداء

- (1) الإستراتيجية العامة: الإحاطة والمساندة لفائدة مؤسسات القطاع في مجالات تقنية دقيقة ذات قيمة مضافة عالية
- (2) تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: المساهمة في النهوض بالقطاعات الواعدة على غرار الميكاترونك وصناعة مكونات الطائرات والبطاقات الإلكترونية والروبوتات
- (3) أهمّ الالويّات والأهداف: معاضدة مجهودات الدولة في مراقبة السوق والإحاطة بالمؤسسات خاصة في المجالات التالية :
 - تطوير جودة منتوجاتها وإنتاجيتها
 - تطوير قدرتها التنافسية
 - مساندة تطوير صادراتها
- (4) مؤشرات قياس الأداء :
 - عدد النماذج المصنعة من قبل مراكز الموارد التكنولوجية
 - نسبة تطور عدد التحاليل والتجارب والمعايرة
 - تطور عدد المؤسسات المنتفعة بخدمات الإحاطة الفنية
- (5) وأهمّ الأنشطة :

- المساهمة في تطوير سلسلة قيم " Chaine de valeur " الطاقة الفتوضئية " Energie Photovoltaique " ومعاودة مجهودات الدولة في مراقبة السوق ذات العلاقة بهذا المجال وذلك من خلال مراقبة جودة المنتجات المصنعة محليا والمستوردة ذات العلاقة بنظام الطاقة الفتوضئية وتنظيم دورات تكوينية واسناد شهادة كفاءة " Certificat de labellisation " لفائدة الشركات المختصة في تركيز الألواح الفتوضئية
- المساهمة في بلوغ الهدف المتعلق بإبرام اتفاقية الإعتراف المتبادل لتقييم المطابقة مع الإتحاد الأوروبي " ACAA " والخاصة بقطاعي الكهرباء والإلكترونيك من خلال تنفيذ برنامج لاعتماد مخابره المعنية بالاتفاقية المشار إليها سلفا ROHS , BT, CEM , étiquetage des (lampes LBC) ومخبر متروولوجيا الأطوال (Interperometrie Lazer Essai).
- الإحاطة بمؤسسات القطاع لتطوير منتوجاتها وتحسين قدرتها التنافسية
- تطوير خدمات البحث والتجديد المسداة لفائدة المؤسسات خاصة في مجال صناعة مكونات الطائرات والروبوتات الألواح الإلكترونية من خلال إحداث مركز الموارد التكنولوجية بسوسة.

الميزانية

2021	2020	2019	
4 189 000	3 990 257	3 288 348	التأجير
1 150 000	1 095 000	939 991	التسيير
3 375 000	3 210 000	1 009 160	التجهيز
8 714 000	8 295 257	5 237 499	المجموع

الموارد ومنحة التوازن بعنوان سنتي 2020 و2021

2021	2020	
4 000 000	3 961 517	الموارد الذاتية
1 339 000	1 246 000	منحة التوازن
5 339 000	5 207 517	المجموع

المركز الفني للنسيج

البرنامج الذي يتضمّن المنشأة أو المؤسسة : برنامج الصناعة

التعريف

- 1) النشاط الرئيسي: تقديم خدمات الإحاطة الفنية والتكوين والتحاليل والتجارب لفائدة مؤسسات قطاع النسيج.
- 2) ترتيب المنشأة: ذات معنوية ذات مصلحة اقتصادية عمومية تتمتع بالشخصية المدنية وبالاستقلال المالي.
- 3) مرجع الإحداث: القانون عدد 123 المؤرخ في 13 مارس 1994
- 4) تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة/المؤسسة: (2007-2009)

إطار القدرة على الأداء

- 1) الإستراتيجية العامة: الإحاطة والمساندة لفائدة مؤسسات القطاع في مجالات تقنية دقيقة ذات قيمة مضافة عالية
- 2) تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: المساهمة في النهوض بقطاع النسيج ومساعدة المؤسسات على الانتقال من المناولة إلى الإنتاج الكامل.
- 3) أهم الالويّات والأهداف: معاضدة مجهودات الدولة في مراقبة السوق والإحاطة بالمؤسسات خاصة في المجالات التالية :
 - تطوير جودة منتجاتها وإنتاجيتها
 - تطوير قدرتها التنافسية
 - مسانبتها لتطوير صادراتها
- 4) مؤشرات قياس الأداء :
 - عدد النماذج المصنعة من قبل مراكز الموارد التكنولوجية بالمنستير
 - نسبة تطور عدد التحاليل والتجارب
 - تطور عدد المؤسسات المنتفعة بخدمات الإحاطة الفنية
- 5) وأهم الأنشطة :

- تقديم الإحاطة الفنية في المجالات المتعلقة بالإنتاجية والتنظيم الصناعي والتحكم في التكلفة والطاقة والإنتاج النظيف ...
- مساندة المؤسسات في مجال إرساء نظم التصرف في الجودة حسب المعايير الدولية (ISO 9001, ISO 14001, SA 8000...
- التكوين في مجال التصميم
- إنجاز مشروع بناء مركز الموارد التكنولوجية بالمنستير واقتناء التجهيزات الخاصة به والذي يتضمن مخبر صباغة ومخبر للتصرف في الألوان وفضاء للطباعة الرقمية " Halle d'impression numérique " وورشة تجارب "Hall Technologique" لإعداد النماذج والألوان لفائدة المؤسسات الناشطة في قطاع النسيج.

المركز الوطني للجلود والأحذية

البرنامج الذي يتضمّن المنشأة أو المؤسسة: برنامج الصناعة

التعريف

- 1) النشاط الرئيسي: تقديم خدمات الإحاطة الفنية والتكوين والتحليل والتجارب لفائدة مؤسسات قطاع الجلود والأحذية
- 2) ترتيب المنشأة: ذات معنوية ذات مصلحة اقتصادية عمومية تتمتع بالشخصية المدنية وبالاستقلال المالي
- 3) مرجع الإحداث: القانون عدد 123 المؤرخ في 13 مارس 1994
- 4) تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة/المؤسسة: (2007-2009)

إطار القدرة على الأداء

- 1) الإستراتيجية العامة: الإحاطة والمساندة لفائدة مؤسسات القطاع في مجالات تقنية دقيقة ذات قيمة مضافة عالية
- 2) تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: المساهمة في النهوض بقطاع الجلود والأحذية
- 3) أهمّ الالويّات والأهداف: معاضدة مجهودات الدولة في مراقبة السوق والإحاطة بالمؤسسات خاصة في المجالات التالية :
 - تطوير جودة منتوجاتها وإنتاجيتها
 - تطوير قدرتها التنافسية
 - مساندة تطوير صادراتها
- 4) مؤشرات قياس الأداء :
 - نسبة تطور عدد التحاليل والتجارب والمعايرة
 - تطور عدد المؤسسات المنتفعة بخدمات الإحاطة الفنية
- 5) وأهمّ الأنشطة :

- المساهمة في تطوير القدرة التنافسية للمؤسسات من خلال الإحاطة بها في مجال تطوير أساليب ومناهج الإنتاج والمساعدة على الانتقال من المناولة إلى الإنتاج الكامل وتحسين الجودة،
- المساهمة في تطوير سلاسل القيم في مجال صناعة الجلود والأحذية،
- تطوير نظام اليقظة التكنولوجية والتشريعية،
- تطوير عدد التحالفات والتجارب صلب المركز طبقا لحاجيات القطاع،

المركز الفني للصناعات الغذائية

البرنامج الذي يتضمّن المنشأة أو المؤسسة : برنامج الصناعة

التعريف

- 1) النشاط الرئيسي: تقديم خدمات الإحاطة الفنية والتكوين والتحاليل والتجارب لفائدة مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية
- 2) ترتيب المنشأة: ذات معنوية ذات مصلحة اقتصادية عمومية تتمتع بالشخصية المدنية وبالاستقلال المالي
- 3) مرجع الإحداث: القانون عدد 123 المؤرخ في 13 مارس 1994
- 4) تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة/المؤسسة: (2007-2009)

إطار القدرة على الأداء

- 1) الإستراتيجية العامة : الإحاطة والمساندة لفائدة مؤسسات القطاع في مجالات تقنية دقيقة ذات قيمة مضافة عالية
- 2) تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: المساهمة في النهوض بقطاع الصناعات الغذائية
- 3) أهم الالويّات والأهداف: معاضدة مجهودات الدولة في مراقبة السوق والإحاطة بالمؤسسات خاصة في المجالات التالية :
 - تطوير جودة منتوجاتها وإنتاجيتها
 - تطوير قدرتها التنافسية
 - مساندها لتطوير صادراتها
- 4) مؤشرات قياس الأداء :
 - عدد النماذج المصنعة من قبل مراكز الموارد التكنولوجية ببنزرت
 - نسبة تطور عدد التحاليل والتجارب
 - تطور عدد المؤسسات المنتفعة بخدمات الإحاطة الفنية
- 5) أهم الأنشطة :
 - الإحاطة الفنية بالمؤسسات في مجال تطوير منتوجات جديدة.

- الإحاطة الفنية بمؤسسات في مجال التحكم في الطاقة والإنتاج النظيف .
- المساهمة في إعداد النصوص ترتيبية الخاصة بالزيوت الغذائية والسكر ومعجون الطماطم والتمور .
- الحصول على شهادة الاعتماد الدولية لزيت الزيتون "COI" وبالتالي تمكين المؤسسات المصدرة لزيت الزيتون المعبأ من اقتحام أسواق أخرى على غرار السوق الأمريكية والصينية.
- إنجاز مركز الموارد التكنولوجية ببنزرت للمساهمة في تطوير المنتجات ذات العلاقة بمادتي الحليب والحبوب ومشتقاتهما.

الميزانية

2021	2020	2019	
1 652 374	1 573 690	1 507 443	التأجير
1 089 900	1 038 000	943 313	التسيير
2 500 000	416 370	392 663	التجهيز
5 242 274	3 028 060	2 843 419	المجموع

الموارد ومنحة التوازن بعنوان سنتي 2020 و2021

2021	2020	
1 600 000	1 600 000	الموارد الذاتية
1 142 274	1 017 790	منحة التوازن
2 742 274	2 617 790	المجموع

المركز الفني للكيمياء

البرنامج الذي يتضمّن المنشأة أو المؤسسة : برنامج الصناعة

التعريف

- 1) النشاط الرئيسي: تقديم خدمات الإحاطة الفنية والتكوين والتحليل والتجارب لفائدة مؤسسات قطاع الصناعات الكيميائية
- 2) ترتيب المنشأة: ذات معنوية ذات مصلحة اقتصادية عمومية تتمتع بالشخصية المدنية وبالاستقلال المالي
- 3) مرجع الإحداث: القانون عدد 123 المؤرخ في 13 مارس 1994
- 4) تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة/المؤسسة: (2007-2009)

إطار القدرة على الأداء

- 1) الإستراتيجية العامة: الإحاطة والمساندة لفائدة مؤسسات القطاع في مجالات تقنية دقيقة ذات قيمة مضافة عالية
- 2) تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: المساهمة في النهوض بقطاع الصناعات الكيميائية
- 3) أهمّ اللوات والأهداف: معاضدة مجهودات الدولة في مراقبة السوق والإحاطة بالمؤسسات خاصة في المجالات التالية :
 - تطوير جودة منتوجاتها وإنتاجيتها
 - تطوير قدرتها التنافسية
 - مساندة تطوير صادراتها
- 4) مؤشرات قياس الأداء :
 - نسبة تطور عدد التحاليل والتجارب
 - تطور عدد المؤسسات المنتفعة بخدمات الإحاطة الفنية
- 5) أهمّ الأنشطة :

- تقديم الإحاطة الفنية لفائدة مؤسسات القطاع في مجالات مختلفة على غرار التحكم في المخاطر الكيميائية وتطوير الإنتاجية وتطوير أساليب الإنتاج النظيف.
- الإحاطة الفنية لفائدة المؤسسات، في مجالات إرساء نظم الجودة (IFS HPC و OHSAS 18001 و EN 9100).
- تطوير الإنتاجية والمناهج التنظيمية صلب المؤسسات .
- تكوين الباعثين الشبان في مجالات دقيقة .

الميزانية >

2021	2020	2019	
1 220 000	1 162 016	963 271	التأجير
985 110	938 200	831 796	التسيير
1 000 000	2 625 500	114 080	التجهيز
3 205 110	4 725 716	1 909 147	المجموع

الموارد ومنحة التوازن بعنوان سنتي 2020 و2021

2021	2020	
1 000 000	800 000	الموارد الذاتية
1 205 000	1 292 000	منحة التوازن
2 205 000	2 092 000	المجموع

المركز التقني لمواد البناء والخزف والبلور

البرنامج الذي يتضمّن المنشأة أو المؤسسة : برنامج الصناعة

التعريف

- 1) النشاط الرئيسي: تقديم خدمات الإحاطة الفنية والتكوين والتحاليل والتجارب لفائدة مؤسسات قطاع البناء والخزف والبلور
- 2) ترتيب المنشأة: ذات معنوية ذات مصلحة اقتصادية عمومية تتمتع بالشخصية المدنية وبالاستقلال المالي
- 3) مرجع الإحداث: القانون عدد 123 المؤرخ في 13 مارس 1994
- 4) تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة/المؤسسة: (2007-2009)

إطار القدرة على الأداء

- 1) الاستراتيجية العامة: الإحاطة والمساندة لفائدة مؤسسات القطاع في مجالات تقنية دقيقة ذات قيمة مضافة عالية
- 2) تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: المساهمة في النهوض بقطاع مواد البناء والخزف والبلور وتثمين المواد الإنشائية لتطوير مواد بناء جديدة مقتصدة للطاقة وتكوين الباعثين الشبان ومعاوضة مجهودات الدولة في مجال مراقبة السوق.
- 3) أهم الالويّات والأهداف: معاوضة مجهودات الدولة في مراقبة السوق والإحاطة بالمؤسسات خاصة في المجالات التالية :
 - تطوير جودة منتوجاتها وإنتاجيتها
 - تطوير قدرتها التنافسية
 - مساندة تطوير صادراتها
- 4) مؤشرات قياس الأداء :
 - نسبة تطور عدد التحاليل والتجارب والمعايرة
 - تطور عدد المؤسسات المنتفعة بخدمات الإحاطة الفنية
- 5) وأهم الأنشطة :

- القيام بدورات تكوينية للعاملين في القطاع للتعريف بالتقنيات الحديثة والنظيفة والمقتصد للطاقة،
- القيام بدورات تكوينية للباعثين الشبان لحثهم على بعث المشاريع،
- مساندة المؤسسات المصدرة في مجال وضع علامات جودة المنتجات "marquage CE"
- المساعدة على بعث مشاريع في مجال صنع ألواح الجبس ،
- إنجاز دراسات فنية حول تثمين المواد الأولية وتحديد مخزون المقاطع،
- إنجاز دراسات جدوى بعث مشاريع جديدة،
- مساندة المؤسسات في مجال التحكم في الطاقة،

الميزانية >

2021	2020	2019	
2687000	2556000	2445597	التأجير
717000	675000	659799	التسيير
1145000	1320000	1982300	التجهيز
4549000	4551000	5087696	المجموع

الموارد ومنحة التوازن بعنوان سنتي 2020 و2021

2021	2020	
1 100 000	1 120 000	الموارد الذاتية
2 304 000	1 892 000	منحة التوازن
3 404 000	3 012 000	المجموع

المركز الفني للتعبئة والتغليف

البرنامج الذي يتضمّن المنشأة أو المؤسسة : برنامج الصناعة

التعريف

- 1) النشاط الرئيسي: تقديم خدمات الإحاطة الفنية والتكوين والتحاليل والتجارب لفائدة خاصة مؤسسات قطاع التعبئة والتغليف والطباعة
- 2) ترتيب المنشأة: ذات معنوية ذات مصلحة اقتصادية عمومية تتمتع بالشخصية المدنية وبالاستقلال المالي
- 3) مرجع الإحداث: القانون عدد 123 لسنة 1994 المؤرخ في 13 مارس 1994
- 4) تاريخ إعداد آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة/المؤسسة: (2020-2022)

إطار القدرة على الأداء

- 1) الاستراتيجية العامة: تقديم خدمات ذات قيمة مضافة عالية لفائدة مؤسسات القطاع و تطوير تموقع المركز على المستويين الوطني والدولي
- 2) تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: المساهمة في تطوير القدرة التنافسية للمؤسسات الإقتصادية خاصة منها التابعة للقطاعات الراجعة له (التعبئة والتغليف والطباعة) من خلال تطوير جودة منتجاتها وتطوير منتجات جديدة ومساندتها لإقتحام أسواق جديدة وتوفير خدمات اليقظة التكنولوجية والقانونية لفائدة المؤسسات الصناعية.
- 3) أهم الالويّات والأهداف: الإحاطة بالمؤسسات خاصة في المجالات التالية :
 - تطوير جودة منتوجاتها وإنتاجيتها
 - تطوير قدرتها التنافسية
 - مسانبتها لتطوير صادراتها
- 4) مؤشرات قياس الأداء
 - عدد النماذج المصنعة من قبل مراكز الموارد التكنولوجية ببنزرت.
 - نسبة تطور عدد التحاليل والتجارب.
 - تطور عدد المؤسسات المنتفعة بخدمات الإحاطة الفنية.
- 5) أهم الأنشطة:

- الإحاطة الفنية بالمؤسسات في مجال تطوير تقنيات الإنتاج مثل تقنيات الطباعة (Injection, extrusion, Offset ,Hélio et Flexo) وتقنيات تحويل المواد البلاستيكية (soufflage et thermoformage)
- تطوير خدمات اليقظة التكنولوجية والقانونية والتجارية ،
- مساندة المؤسسات في مجال إرساء المعايير واليات تحسين الانتاجية .

الميزانية

2021	2020	2019	
1 703 273	1 622 165	1 532 450	التأجير
886 749	844 523	738 968	التسيير
2 950 000	550 000	465 308	التجهيز
5 540 022	3 016 688	2 736 726	المجموع

الموارد ومنحة التوازن بعنوان سنتي 2020 و2021

2021	2020	
950 000	895 000	الموارد الذاتية
1 640 000	1 672 000	منحة التوازن
2 590 000	2 567 000	المجموع

المحور الرابع: برنامج المناجم



أكتوبر
2020

الجمهورية التونسية
وزارة الصناعة والطاقة والمناجم
وحدة التصرف في ميزانية الدولة حسب الأهداف



المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2021

البرنامج عدد 3: المناجم

رئيسة البرنامج : السيدة نجاح الشريف:
تاريخ توليها المهمة: 19 جوان
2020

الجهة المكلفة : الخلية القارة لمتابعة تركيز منظومة
التصرف في الميزانية حسب الأهداف
لبرنامج المناجم



الرئيس الحالي للبرنامج: السيدة نجاح الشريف

تاريخي توليها المهمة: منذ شهر سبتمبر 2019

1- تقديم البرنامج وإستراتيجيته:

يتكون برنامج المناجم من:

البرنامج	الإدارات المركزية	المؤسسات العمومية
برنامج المناجم	الإدارة العامة للمناجم	الديوان الوطني للمناجم
		شركة فسفاط قفصة
		المجمع الكيميائي التونسي

ويمثل الديوان الوطني للمناجم (مؤسسة عمومية ذات صبغة غير إدارية) المؤسسة الوحيدة التي تمول ميزانيتها كليا من الدولة، بينما تتمتع كل من شركة فسفاط قفصة والمجمع الكيميائي التونسي وشركة جبل الجريصة بميزانيات مستقلة.

1.1. مخطط التنزيل العمليتي :

وفيما يلي مخطط التنزيل العمليتي الذي يوضّح الهدف الاستراتيجي، البرنامج الفرعي، الوحدات العمليتيّة والفاعلين العموميين :



2.1. استراتيجية البرنامج :

ولتحقيق الهدف الاستراتيجي لبرنامج المناجم وأمام الوضع على الصعيد العالمي والداخلي، تم إقرار التوجهات الاستراتيجية التالية لتنمية القطاع كما يلي:
قطاع الفسفاط :

❖ استرجاع نسق الإنتاج والتصدير في قطاع الفسفاط ومشتقاته وذلك من خلال :

- تهيئة المناخ الإجماعي العام وذلك بالمضي قدما نحو إرساء مسؤولية مجتمعية بشركات القطاع ودفع المبادرة الفردية ومزيد تشريك نواب الشعب بالجهة والأطراف الإجتماعية والمجتمع المدني للمساهمة في السيطرة الإستباقية على التحركات الإجتماعية،
- تعزيز الموارد البشرية لشركتي القطاع والتسريع في إنجاز برامج التكوين الهادفة إلى تنمية قدرات الفنيين خاصة،
- التسريع في إنجاز المشاريع الكبرى أهمها مشروع فسفاط أم الخشب والمكناسي وتوز-نفطة
- تدعيم نقل الفسفاط بالسكة الحديدية وبالشاحنات،
- تأمين مراكز الإستخراج والإنتاج والنقل والتحويل،
- إنجاز دراسة إستراتيجية لقطاع الفسفاط ومشتقاته إلى غضون سنة 2035.

❖ الرفع من تصدير مشتقات الفسفاط :

- العمل على إيصال الكميات اللازمة لتشغيل مصانع المجمع الكيميائي التونسي،
- التسريع في إنجاز مشاريع قطاع مشتقات الفسفاط على غرار مصنع المظيلة 2 لإنتاج ثلاثي الفسفاط الرّفع.

❖ مواصلة وتعزيز مشاريع التأهيل البيئي :

- تسريع حلّ إشكالية التلوّث البيئي بمراكز التحويل وذلك بتسريع انجاز مشاريع التأهيل البيئي ومشروع الفوسفوجيبس،
- المحافظة على الموارد المائية بكل من الحوض المنجمي وقابس و صفاقس.
- اخراج مغاسل الفسفاط بالحوض المنجمي من مناطق العمران،

قطاع المواد غير الفسفاطية :

- استقطاب المستثمرين أجنب كانوا أو تونسيين والإحاطة بهم وتشجيعهم على الاستثمار في مجال البحث والاستغلال المنجمي من خلال تحسين البنية الأساسية الجيولوجية وتوفير المعلومة والترويج لمكامن المواد المعدنية بالبلاد.
- وضع إستراتيجية مستقبلية لترشيد قطاع المواد الإنشائية والصخور الصناعية بالتنسيق مع مختلف المتدخلين في القطاع قصد دفع المشاريع التنموية بالمناطق الداخلية،

- مراجعة مجلة المناجم في إطار تأهيل القطاع وإرساء مزيد من الشفافية وحوكمة استغلال المواد المعدنية وملاءمتها مع مقتضيات الدستور الجديد.
- تفعيل الانتدابات لتعزيز الموارد البشرية وتحسين مردودية القطاع.
- إنجاز دراسة استراتيجية لقطاع المواد غير الفسفاطية.

3.1. الدراسات الاستراتيجية :

- إنجاز دراسة إستراتيجية حول قطاع المناجم إلى أفق سنة 2030
بطاقة مشروع

إسم الدراسة :	إنجاز دراسة إستراتيجية حول قطاع المناجم إلى أفق سنة 2030
نوع الإستثمار :	دراسة إستراتيجية
تقديم الدراسة :	تهتمّ هذه الدراسة بتحديد التوجهات الإستراتيجية الكبرى لقطاع المناجم بتونس إلى أفق سنة 2030، وضمان استدامة وتطوير هذا القطاع وأيضًا لاقتراح الآليات الكفيلة للنهوض به على المدى القصير والمتوسط.
أهداف الدراسة :	ضمان استدامة وتطوير قطاع المناجم بتونس من خلال آليات الكفيلة للنهوض به على المدى القصير والمتوسط.
مكونات الدراسة :	<ul style="list-style-type: none"> - الجانب التشريعي، - نشاط البحث المنجمي: البنية التحتية الجيولوجية الأساسية، وتقييم المدخرات، - أنشطة: الاستخراج والنقل والمعالجة وأنشطة تحويل وتثمين المواد المعدنية، - الجوانب البيئية والاجتماعية وحوكمة القطاع، - دور الإدارة العامة للمناجم والديوان الوطني للمناجم.
الكلفة التقديرية :	300 ألف دينار
تقدّم الإنجاز :	بصدد إنجاز كراس الصيغ المرجعية.
ملاحظات :	تأخير إنجاز هذه الدراسة ناتج عن نقص الموارد البشرية بالإدارة العامة للمناجم مقترح ترحيل إعمادات هذه الدراسة إلى سنوات 2020 و 2021

- إجراء دراسة إستراتيجية لقطاع الفسفاط التونسي ومشتقاته إلى حدود سنة 2035
بطاقة مشروع

إسم المشروع :	إجراء دراسة إستراتيجية لقطاع الفسفاط التونسي ومشتقاته إلى حدود سنة 2035.
---------------	--

نوع الاستثمار	: دراسة إستراتيجية
موقع الدراسة	: وزارة الصناعة والطاقة والمناجم ، تونس
تقديم الدراسة	: برمجت وزارة الصناعة والطاقة والمناجم دراسة قطاع الفسفاط ومشتقاته لتحديد المحاور الإستراتيجية لضمان استدامة وتطوير القطاع إلى حدود سنة 2035.
أهداف الدراسة	: وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد التوجهات الإستراتيجية لقطاع الفسفاط التونسي ومشتقاته بحلول سنة 2035، ورسم الآليات التي يمكن تنفيذها على المدى القصير.
مكونات الدراسة	: <ul style="list-style-type: none"> ■ أنشطة المناجم: استخراج ونقل ومعالجة وتخزين وتحويل الفسفاط إلى مواقع التحويل أو إلى الموانئ للتصدير، والخدمات اللوجستية المنجّرة عنه، ■ أنشطة التخزين والنقل والتحميل والتفريغ والشحن، ■ الجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة.
كلفة التقديرية	: 150 ألف أورو أي ما يعادل 469 ألف دينار بسعر الصرف المحدد بقرار وزير المالية بتاريخ 18 جانفي 2019 (سيتم تمويل هذه الدراسة في شكل هبة من الوكالة الفرنسية للتنمية AFD كحد أقصى)
تقدم الإنجاز	: أفضى تقييم العروض المتعلقة بانجاز دراسة إستراتيجية لقطاع الفسفاط ومشتقاته إلى موفى أفق سنة 2035 وفق منهجية التقييم المتبعة إلى عدم مطابقة أي عارض للمعايير ولمنهجية التقييم الواردة بملف طلب العروض، وبالتالي تم إعلان طلب العروض عدد 2017/02 غير مئتمر للمرة الثانية وأوصت اللجنة بمراجعة كراس الشروط وإعادة طلب العروض. بصدد تحيين كراس الشروط. بصدد التحضير لإصدار طلب عروض ثالث.

بلغ إنتاج مادة الفسفاط التجاري خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2020، مستوى 2,4 مليون طن أي بتحسّن قدره 12% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019، ويعود هذا التحسن إلى عودة الإنتاج خلال الثلاثي الأول من سنة 2020.

علما أن قطاع الفسفاط ومشتقاته سجل تراجعاً ملحوظاً بداية من سنة 2011 وإلى غاية سنة 2019 مقارنة بسنة 2010. حيث بلغ إنتاج الفسفاط خلال سنة 2019 مستوى 3,88 مليون طن مقابل 2.8 مليون طن سنة 2018 مسجلاً بذلك تحسّناً بـ 39% مقارنة بسنة 2018 وتراجعا قدره 52% مقارنة بنسق الإنتاج العادي (8 مليون طن سنة 2010). ويعود تراجع إنتاج الفسفاط خلال التسع سنوات الفارطة خاصة إلى تواصل الاضطرابات الاجتماعية والاعتصامات بجهة قفصة. من المؤمل أن يبلغ إنتاج الفسفاط خلال سنة 2020 مستوى 3.7 مليون طن.

من المؤمل أن يبلغ إنتاج الحامض الفسفوري الإجمالي مستوى 855 ألف طناً سنة 2020 بتحسّن قدره 45% مقارنة بإنجازات سنة 2019. وتراجعا قدره 49% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2010. وقد مثّل النقص في التزوّد بمادة الفسفاط العامل الأساسي على مستوى المجمع الكيميائي التونسي حيث واصل للسنة التاسعة على التوالي تذبذب وتدني الإنتاج لكافة الوحدات ممّا أدى إلى

الانخفاض المتواصل في نسق التصدير وهو ما نجرّ عنه فقدان القطاع لبعض الحرفاء الإستراتيجيين وخسارة تموقعه في بعض الأسواق العالمية لفائدة المنافسين كالمغرب وروسيا وليتوانيا والأردن والصين وغيرها والمنتجين الجدد مثل السعودية.

ومن المؤمل أن يبلغ رقم المعاملات الإجمالي للمجمع الكيميائي التونسي قرابة 1600 مليون دينار خلال سنة 2020 مسجلا بذلك تحسنا بنسبة 29 % مقارنة بسنة 2019؛ ولكن يبقى هذا التحسن دون المأمّل باعتبار توقف النقل بالسكك الحديدية لمدة طويلة ولتعطل مشروع المظيلة 2.

كما يتواصل تقدم إنجاز المشاريع الكبرى للرفع من طاقة انتاج الفسفاط وهي مشاريع أم الخشب بولاية قفصة والمكناسي بسيدي بوزيد وتوزر- نفطة بولاية توزر وسراورتان وبئر العفو والقلة الخصبة بولاية الكاف ومشاريع مشتقات الفسفاط أهمها مشروع المظيلة 2 لانتاج سماد ثلاثي الفسفاط الرّبيع ومحطة تحلية المياه بتقنية التناضح العكسي بكل من جهة قابس وجهة الصخيرة ومشروع النقل الهيدروليكي للفسفاط من الحوض المنجمي إلى مصانع المجمع الكيميائي وتيفارت بالصخيرة وكذلك مشاريع التأهيل البيئي بقابس والمظيلة والصخيرة .

يتواصل استغلال الحديد بمنجمي الجريصة وتمرة والمستعمل كمادة إضافية في صناعة الاسمنت الذي بلغ حوالي 186 ألف طن سنة 2019 مقابل 176 ألف طن منجزة سنة 2018. أما خلال السداسي الأول من سنة 2020، فقد بلغ انتاج شركة جبل الجريصة مستوى 79 ألف طنا فقط. كما ينتظر أن يكون إنتاج سنة 2020 في حدود 150 ألف طن في أحسن الحالات باعتبار ما تم إنجازه خلال السداسي الأول من هذه السنة وهو ما يعادل تراجع بـ 40 % مقارنة بالهدف المرسوم خلال سنة 2020. و تتمثل أهم أسباب هذا التراجع خاصة في جائحة كورونا وتراجع الطلب المحلي من طرف وحدات الاسمنت وتوقف تصدير كربونات الحديد إلى الحريف الرئيسي سيالكو SIBELCO منذ شهر مارس 2015 حيث تمثل الصادرات حوالي 30 % من رقم المعاملات الإجمالي.

أما بالنسبة لأملاح كلوريد الصوديوم فقد تم إنتاج قرابة 2,04 مليون طن خلال سنة 2019 مقابل 2,1 مليون طن خلال سنة 2018 أي بتراجع كفيف بلغ حوالي 3%.

ومن المنتظر أن يتطور إنتاج الأملاح خلال الفترة 2020 -2021 ليلبلغ 2,5 مليون طن سنويا من مادة كلورد الصديوم (NaCl) مع دخول كل من مشاريع "نور" و"سبخة الغرة" بولاية صفاقس و"سبخة المشيقيق" بولاية سيدي بوزيد في الانتاج الفعلي.

وتمّ انتاج 947 ألف طن من الجبس سنة 2019مقابل 883 ألف طن خلال سنة 984 أي بتراجع قدره 4%. وتجدر الإشارة إلى قرب دخول وحدة UNIPLATRE بجهة تطاوين في الانتاج الفعلي

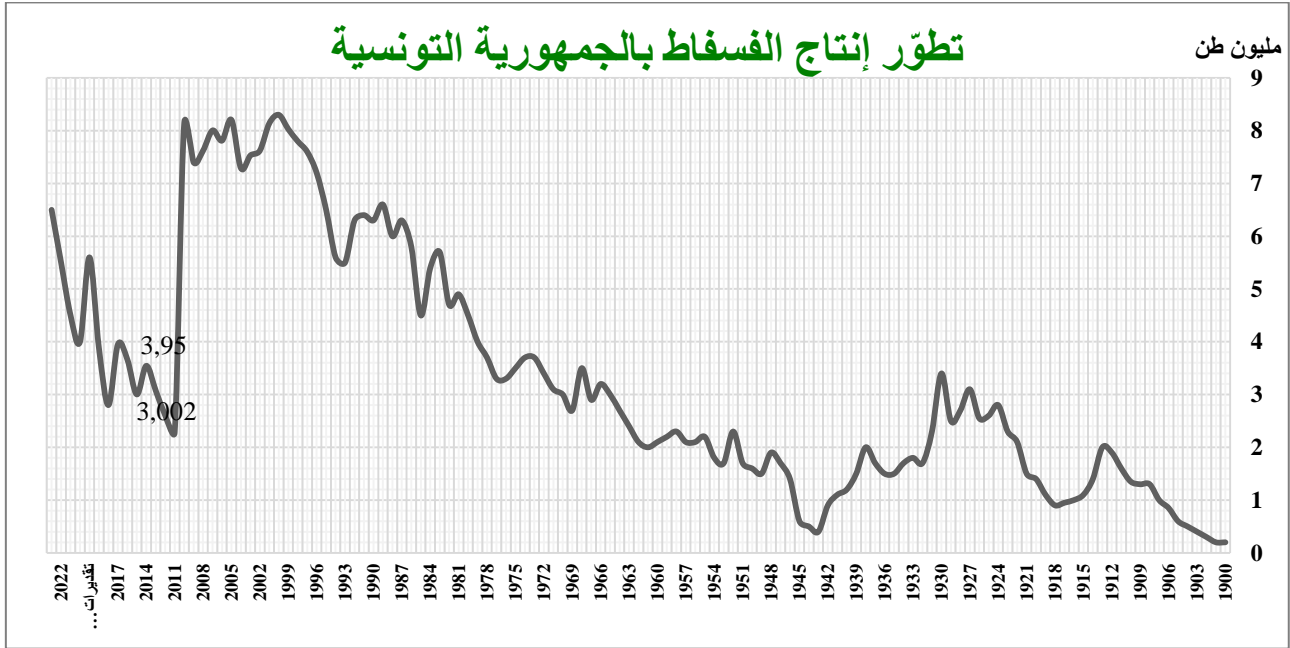
في القريب العاجل بطاقة سنوية تقدر بـ 180 ألف طن، حيث لأنها بصدد التجارب الأولية. كما تواصل تعطّل مشاريع الجبس بجهة تطاوين نتيجة المشاكل العقارية والاجتماعية. ويتواصل القيام بالمسح الجيولوجي الأساسي حيث بلغت نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية **78%** سنة 2017 على أن تتطور إلى **86.3%** سنة 2022. كما يتواصل إنجاز المسح الجيوفيزيائي والحيوكيميائي للبلاد والتي تعتبر من مكونات البنية الجيولوجية التحتية لجلب المستثمرين.

إلى موفى سبتمبر 2020، فقد بلغ مجموع السندات المنجمية 189 سندا منجميا تتوزع كما يلي :

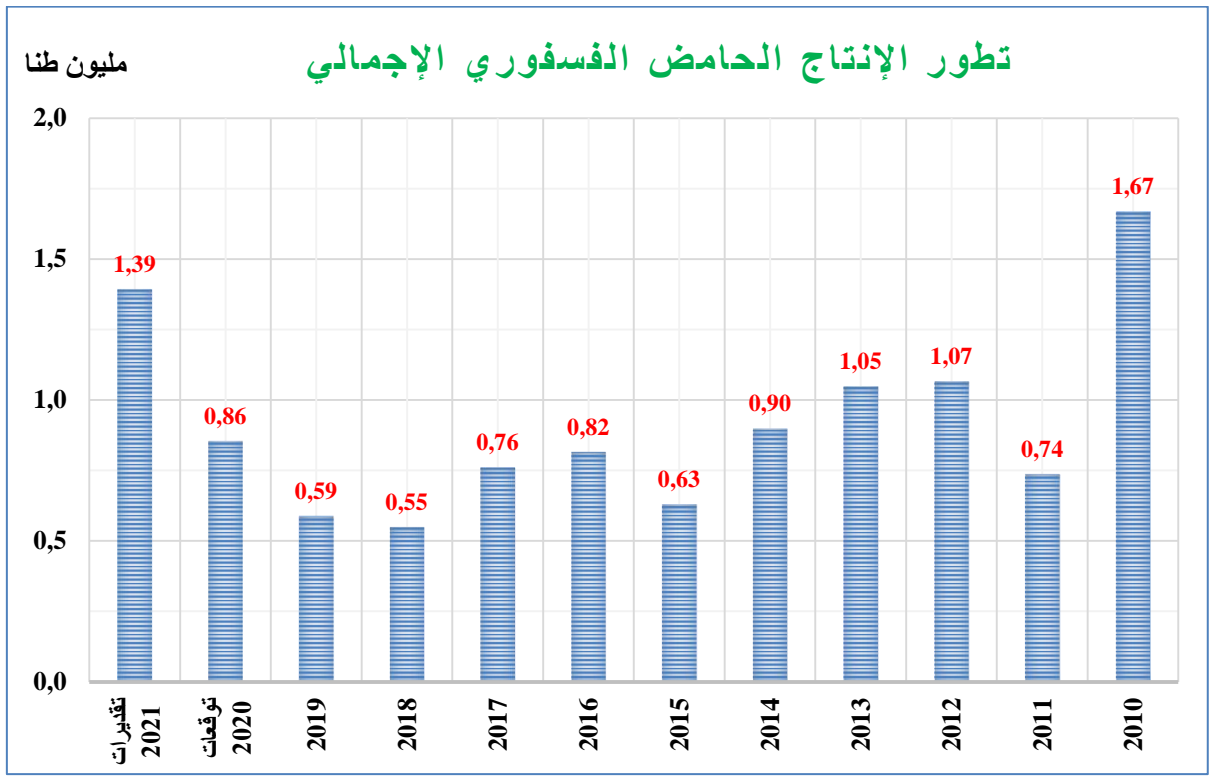
- 67 امتياز استغلال،
- 122 رخصة بحث سارية المفعول

4.1. بعض البيانات حول قطاع المناجم

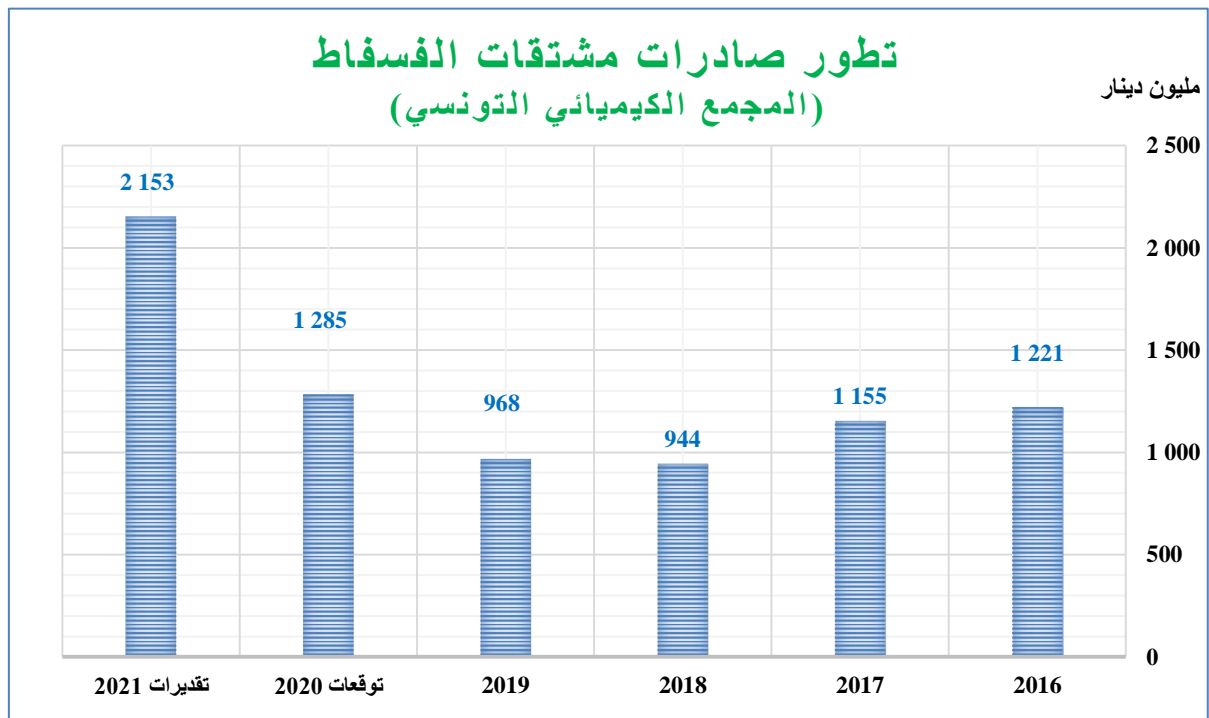
الرسم البياني عدد أ-1 : تطوّر إنتاج الفسفاط



الرسم البياني عدد أ-2 : تطوّر إنتاج الحامض الفسفوري

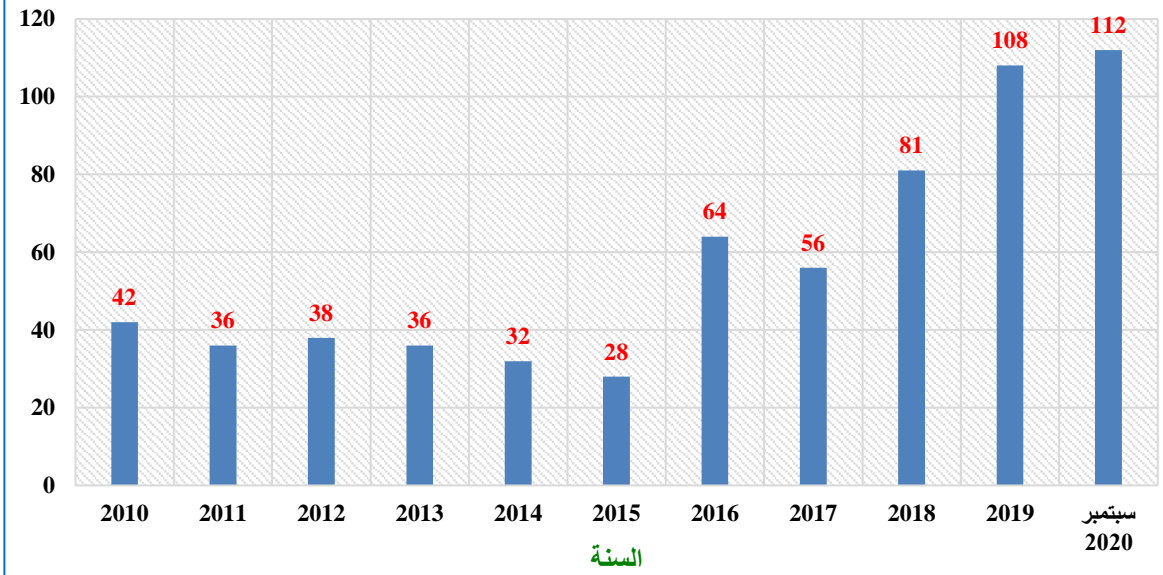


الرسم البياني عدد أ-3: تطوّر تصدير المواد الفسفاطية

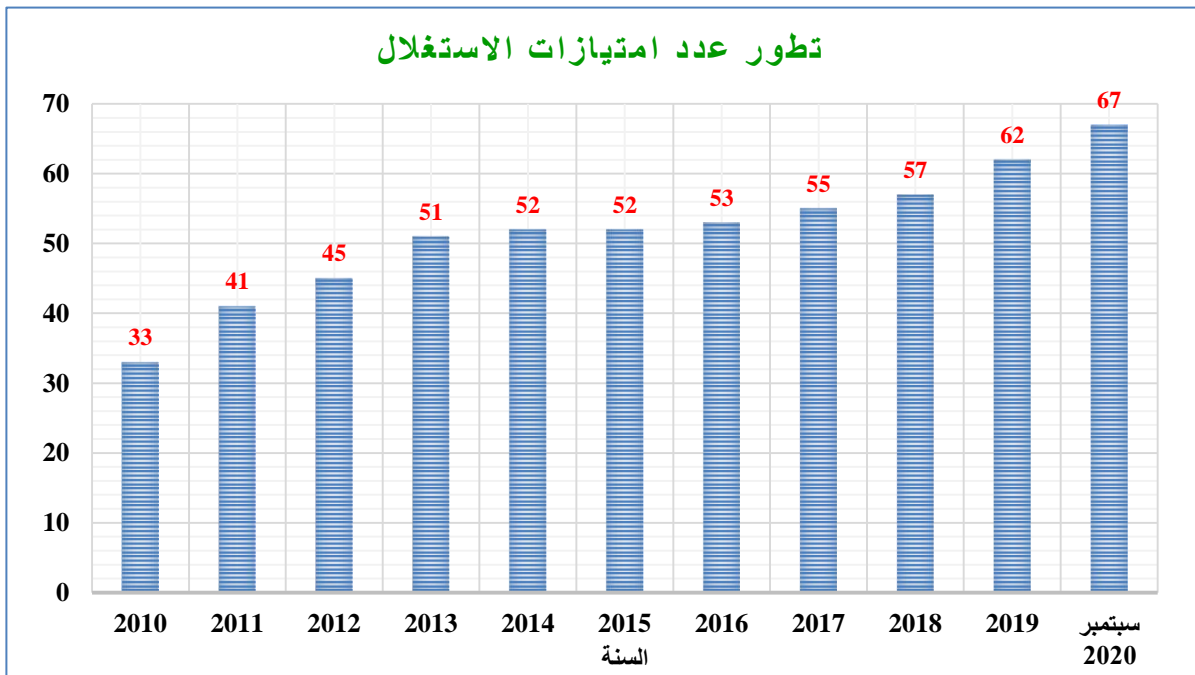


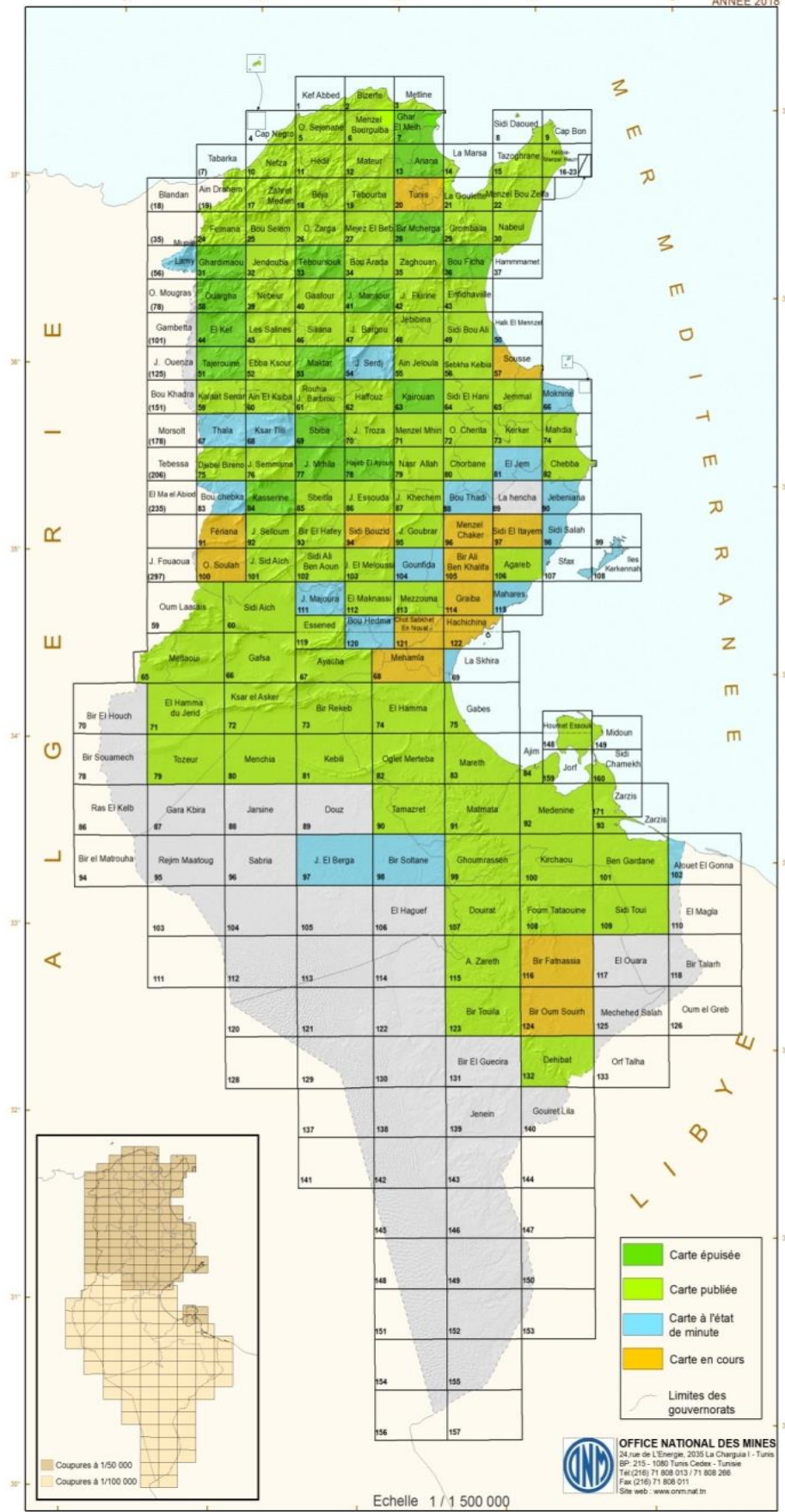
الرسم البياني عدد أ-4: تطوّر عدد رخص البحث سارية المفعول

تطور عدد رخص البحث المسندة

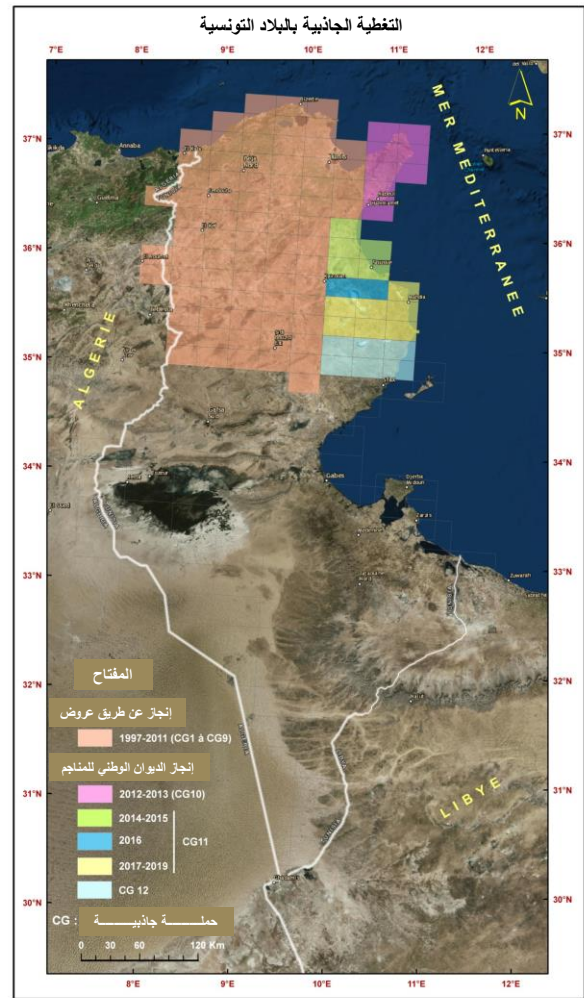
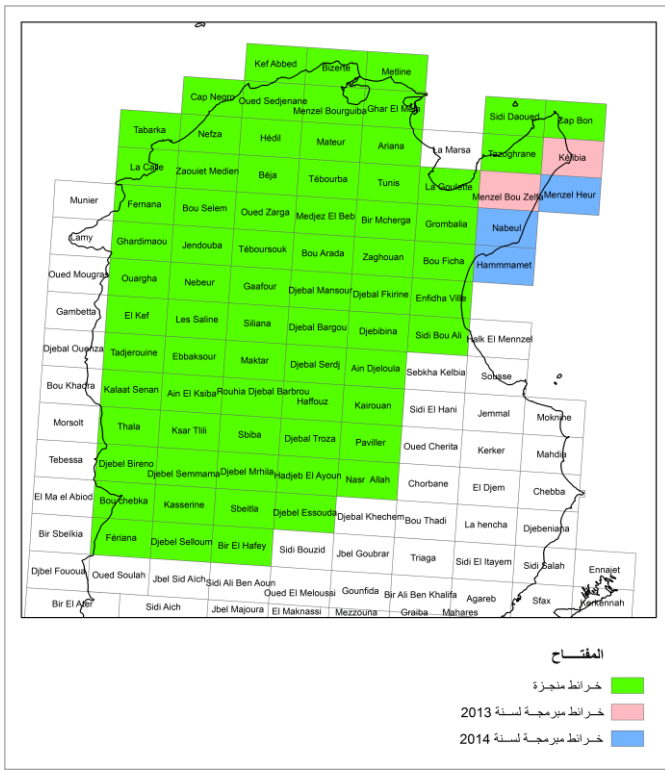


الرسم البياني عدد أ-5: تطور عدد امتيازات الاستغلال



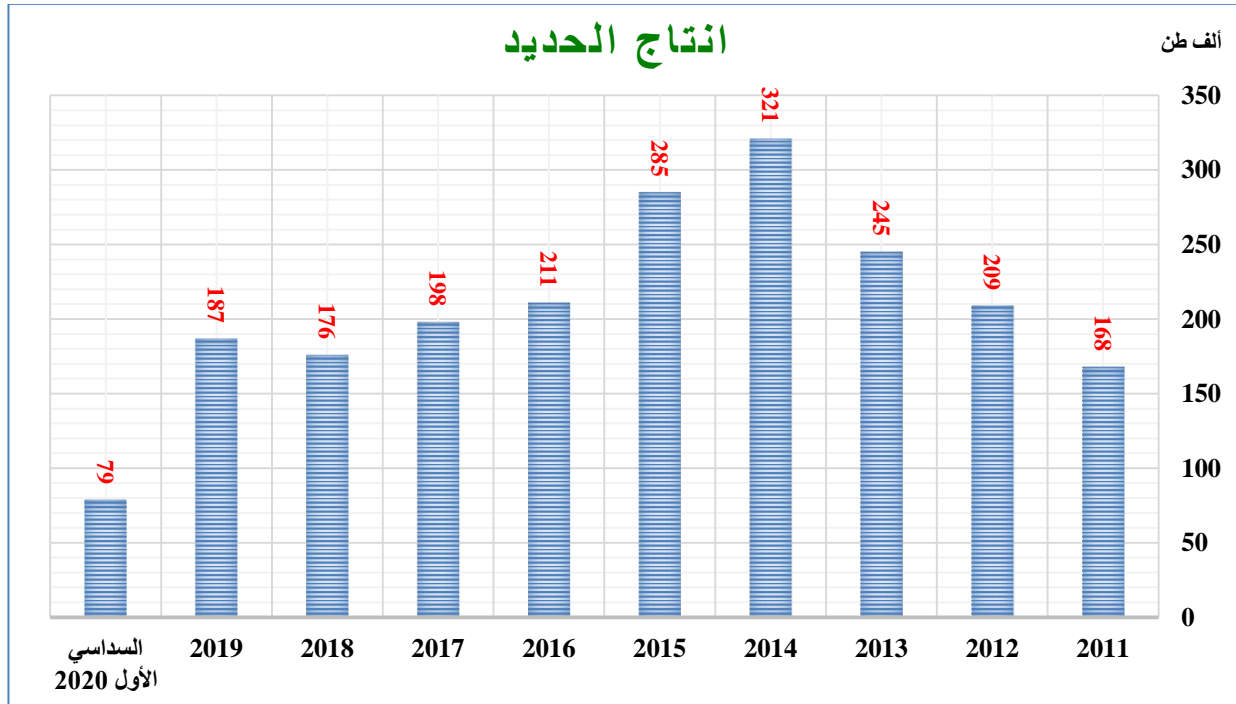


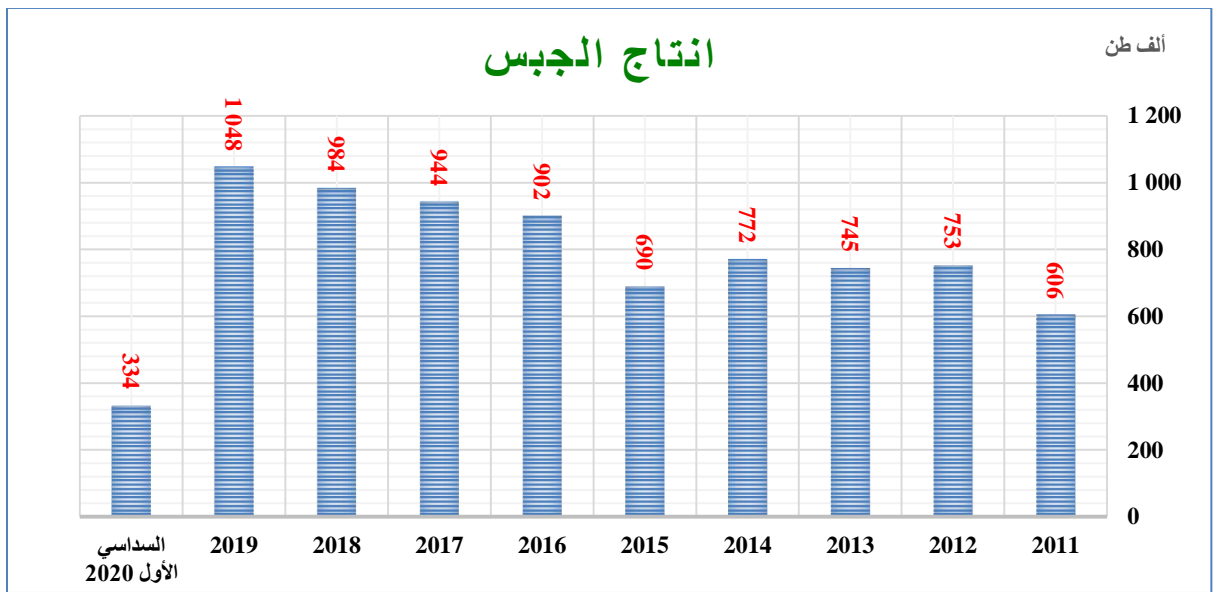
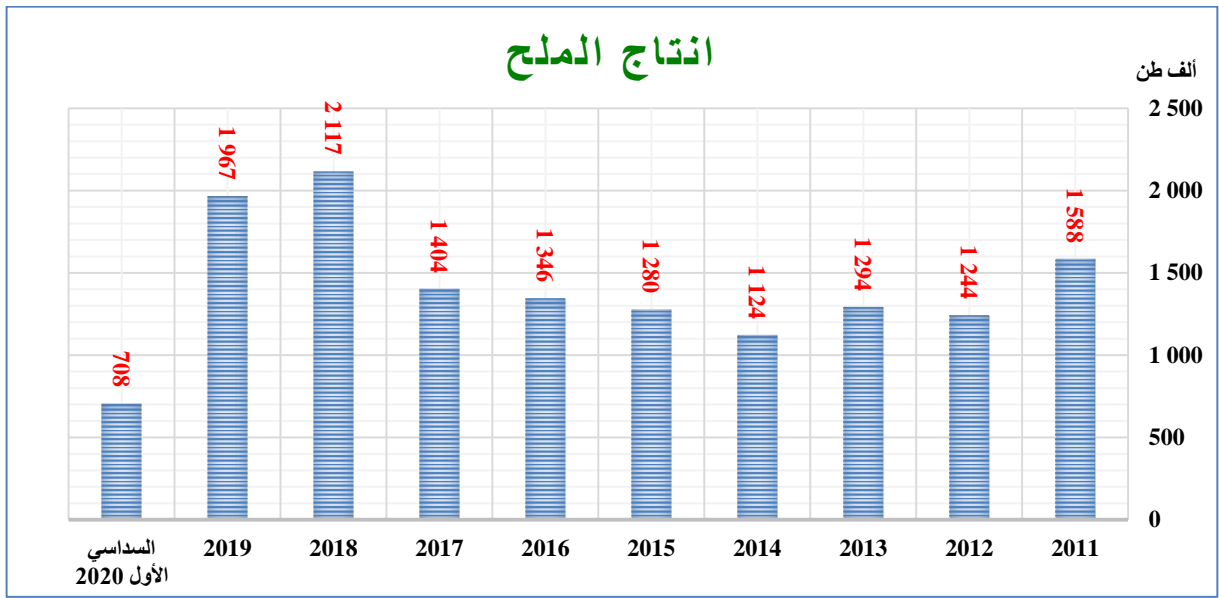
الخرائط الجيولوجية الأساسية المنجزة 2019-



- الخراطة الجيوكيميائية المنجزة -

- الخراطة الجيوفيزيائية المنجزة -





2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:

1.2. تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج:

يحتوي برنامج المناجم على هدف استراتيجي وحيد، يتمثل في:

الهدف 1.1.3: تطوير قطاع المناجم

❖ **تقديم الهدف:** يتمثل هذا الهدف أساسا في:

- العمل على استرجاع النسق العادي لإنتاج الفسفاط في مرحلة أولى والزيادة في الطاقة الإنتاجية لهذه المادة في مرحلة ثانية وذلك بالعمل على تطوير الصناعات الفسفاطية وتحويل المواد وذلك بالتسريع في انجاز المشاريع الجديدة وتدعيم النقل الحديدي للفسفاط وإيقاف نقله عبر الشاحنات في أفق 2021،

- نقل مغاسل الفسفاط من المناطق السكنية إلى الحوض المنجمي واعتماد برنامج «رقمنة» بوزارة الصناعة والطاقة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات وذلك في إطار المزيد

من الشفافية وتجسيد الحوكمة الرشيدة بجانب الانضمام إلى مبادرة الشفافية الدولية في الصناعات الاستخراجية.

- تشجيع المستثمرين أجانب أو تونسيين على اكتشاف المكامن المنجمية.
ويحتوي الهدف 1.1.3 على أربعة مؤشرات كالاتي :

- تطوّر انتاج الفسفاط

- تطوّر تصدير الفسفاط ومشتقاته

- عدد امتيازات الاستغلال المسندة

- نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية الأساسية

❖ مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف :

المؤشر 1.1.1.3 : تطوّر انتاج الفسفاط

يندرج هذا المؤشر في إطار التأقلم مع متغيرات السوق العالمية مع احتداد السباق للزيادة في الطاقة الانتاجية العالمية وتعزيز مكانة تونس وذلك بالترفيح في الانتاج من 8.1 مليون طن من الفسفاط التجاري سنة 2010 إلى 16 مليون طن سنة 2030 وهو ما يمثل زيادة في حصتها في السوق العالمية من 4.5 % إلى 5.3 % وذلك بتسريع انجاز الاستثمارات الضرورية للرفع من حجم الانتاج وتأمينه بانجاز مشاريع جديدة مثل مشروع أم الخشب ومشروع توزر-نفطة ومشروع المكناسي وتحسين شبكة نقل الفسفاط الحديدي وبالشاحنات، مما يفتح آفاقا جديدة للتنمية والتشغيل بهذه المناطق من جهة ويدعم مكانة تونس في السوق العالمية للأسمدة من جهة أخرى.

يمكن أن يخول هذا المؤشر من قياس أداء انتاج الفسفاط بكل أقاليم شركة فسفاط قفصة بالحوض المنجمي وذلك لإعطاء فكرة على نتائج القطاع مقارنة بالتقديرات وتفسير الفوارق نظرا لما يمر به القطاع حاليا من صعوبات جراء الاحتجاجات والاعتصامات المتواصلة التي أثرت سلبا وبصفة واضحة على الانتاج .

المؤشر 2.1.1.3 : تطوّر تصدير الفسفاط ومشتقاته

نظرا لما تمثله صادرات مشتقات الفسفاط من مجموع الصادرات الوطنية فإن توجه الدولة يسعى نحو الترفيع في هذه الصادرات وذلك من خلال دخول المشاريع الجديدة حيز الانتاج الفعلي على غرار مشروع المظيلة2 .

المؤشر 3.1.1.3 : نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية الأساسية

تعتمد نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية الأساسية بمقياس 50.000/1 و 100.000 /1 كمؤشر بكل الدول لإعطاء فكرة عن توفر المعلومة الجيولوجية لوضعها على ذمة العموم والمستثمرين.

المؤشر 4.1.1.3 : عدد امتيازات الاستغلال المسندة

يتمثل في تشجيع المستثمرين على اكتشاف المكامن المنجمية (رصاص، زنك، حديد، فسفاط، أملاح، جبس، رمل سيليسي، كربونات الكالسيوم...) من خلال توفير البنية الجيولوجية للبلاد التونسية (خرائط جيولوجية أساسية، دراسات المكامن الواعدة باعتماد الطرق الغير مباشرة كالجيوفيزياء والجيوكيمياء، دراسة وتحديد مكامن المواد الانشائية) ووضعها على ذمة المستثمرين وتوفير إطار تشريعي جاذب وحوكمة القطاع قصد اسناد رخص بحث منجمية قصد اكتشاف مدخرات جديدة والتي ينبثق عنها تأسيس امتيازات استغلال منجمية لتطوير مشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والفنية قصد خلق مواطن شغل إضافية بالمناطق الداخلية ذات الأولوية.

ويدل عدد امتيازات الاستغلال المسندة سنويا بصفة مباشرة على تشجيع بعث المشاريع المنجمية التي ستدخل فعليا في النشاط لانتاج وتصنيع المواد المعدنية للمساهمة في تحسين إيرادات الدولة علاوة على التنمية الجهوية بالولايات الداخلية وإحداث مواطن الشغل. ويمنح امتياز الاستغلال بقرار من الوزير المكلف بالمناجم بناء على موافقة اللجنة الاستشارية للمناجم.

جدول عدد5:

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 1.1.3

التقديرات			ق.م 2020	الإنجازات			الوحدة	الهدف 1.1.3
2023	2022	2021		2019	2018	2017		
6,5	5,5	4,5	5,6	3,878	2,8	3,95	م طن	المؤشر 1.1.1.3 : تطوّر انتاج الفسفاط
3 011	2 729	2 153	2 017	968	944	1155	م د	المؤشر 2.1.1.3 تطوّر تصدير الفسفاط ومشتقاته
87	86,3	85,3	85	82,5	80,3	78	%	المؤشر 3.1.1.3 : نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية الأساسية
10	10	10	10	5	2	7	عدد	المؤشر 4.1.1.3: عدد امتيازات الاستغلال المسندة

جدول عدد6:

الإعتمادات التقديرية	الأنشطة	التدخلات	تقديرات المؤشرات لسنة 2021	المؤشرات	الأهداف
	الإشراف ومتابعة قطاع المناجم وتحويل الفسفاط	<ul style="list-style-type: none"> ■ انجاز الدراسة الإستراتيجية لقطاع الفسفاط ومشتقاته إلى أفق 2035 ■ تهيئة المناخ الاجتماعي العام للسيطرة الاستباقية على الاحتجاجات والاعتصامات ■ تدعيم نقل الفسفاط التجاري بين مراكز الإنتاج ومراكز التحويل ■ تسريع انجاز المشاريع الجديدة لإنتاج الفسفاط وأهمها : <ul style="list-style-type: none"> ■ مشروع أم الخشب : طاقة الإنتاج 2 م طن/ سنة من الفسفاط التجاري، من المؤمل الدخول في الإنتاج الفعلي أواخر سنة 2019. الوضعية الحالية : <ul style="list-style-type: none"> - دخول المنجم حيّز الاستغلال منذ أكتوبر 2014 - المغسلة : بصدد تسوية بعض الإشكاليات العقارية والاشكاليات مع المقاول الصيني. ■ مشروع الكناسي : طاقة الإنتاج 500 ألف طن/ سنة من الفسفاط التجاري، الوضعية الحالية : <ul style="list-style-type: none"> - تم اقتناء 98 % من الأراضي بقيمة حوالي 16 مليون دينار، - تكفل شركة فسفاط قفصة بخلاص 164 عون وتكوينهم من طرف المناول في انتظار انطلاق الأشغال - تم إبرام صفقة نقل 600 ألف طن من الفسفاط الخام في السنة - دخل المشروع حيّز الاستغلال (عملية الاستخراج) منذ ماي 2019 ■ مشروع توزر-نفطة: تم إنجاز دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية، سيتمكن هذا المشروع من إحداث 400 موطن شغل. الوضعية الحالية : إشكاليات مع المقاول ■ مشروع سراورتان: تم الإعلان عن طلب العروض الدولي يوم 27 مارس 2018 للبحث عن شراكة إستراتيجية لتنمية مشروع فسفاط سراورتان. وتم تقييم طلب العروض غير مثمر. 	4,5 مليون طن	المؤشر عدد 1.1.1.3: تطوّر إنتاج الفسفاط	تطوير قطاع المناجم
	الإشراف ومتابعة قطاع المناجم وتحويل الفسفاط	<ul style="list-style-type: none"> ■ السعي لاسترجاع الأسواق العالمية لمشتقات الفسفاط ■ إنشاء ميناء صناعي بالصخيرة لتوريد الكبريت والأمونيا وتصدير كل المواد الصلبة والسائلة ■ استكمال انجاز مشروع مصنع المظيلة 2 لإنتاج سماد ثلاثي الفسفاط الرفيع بطاقة إنتاج 400 ألف طنا سنويا الذي سيتمكن من الرفع في طاقة إنتاج الفسفاط الرفيع من 800 ألف طن إلى مليون طن وكذلك سوف يساهم في الرفع من تصدير مشتقات الفسفاط. من المؤمل الدخول حيّز الإنتاج خلال خلال سنة 2020 ■ الشروع في انجاز مشروع الحامض الفسفوري التقني الغذائي: <ul style="list-style-type: none"> - تم الإعلان عن طلب العروض في تاريخ 22 جوان 2015 (طلب العروض غير مثمر). - نظرا لوجود أصحاب براءات اختراع آخرين خلافا لما كان متوفرا من معطيات عند إعداد طلب العروض أبدت اللجنة العليا لمراقبة وتدقيق الصفقات في 12 سبتمبر 2017 موافقتها على مقترح المنشأة المتمثل في العدول عن طلب العروض الدولي لإعادة النظر في صيغ انجاز المشروع. - وقع تكليف لجنة بتاريخ 25 ماي 2018 لتجميع كافة المعطيات المتعلقة بالمشروع وتحيين الدراسات التقنية والتجارية وإعداد ملف طلب عروض جديد. ■ مشروع استرجاع وتثمين مادة الفليور من وحدات إنتاج وتركيز الحامض الفسفوري 	2 153 مليون دينار	المؤشر عدد 2.1.1.3: تطوّر تصدير مشتقات الفسفاط	

7 496	البحوث الجيولوجية والمنجمية و النهوض بقطاع المناجم	- القيام بالمسح الجيولوجي الميداني - إنجاز الخرائط بمقياس 100.000/1 و 50.000/1	85,3%	المؤشر عدد 3.1.1.3: نسبة التغطية للخرائط
437	الإشراف ومتابعة قطاع المناجم وتحويل الفضائط	<ul style="list-style-type: none"> ▪ الدراسة الإستراتيجية حول قطاع المناجم إلى أفق 2030 ▪ دراسة حول مراجعة مجلة المناجم :مراجعة شاملة لمجلة المناجم لمعالجة النقائص وملائمتها مع المبادئ التي جاء بها الدستور. ▪ حوكمة قطاع المناجم بتفعيل مبادئ الشفافية، ▪ القيام بالترويج المنجمي لاستقطاب المستثمرين. ▪ دراسة مطالب امتيازات الاستغلال ودراسات جدوى المشاريع والبت فيها من طرف اللجنة الاستشارية للمناجم. ▪ تكثيف المراقبة على السندات المنجمية من خلال المعاينات الميدانية. 	10	عدد امتيازات الاستغلال المؤشر عدد 4.1.1.3:
7 933	المجموع			

3-نفقات البرنامج:

1.3. ميزانية البرنامج :

من المتوقع أن تبلغ ميزانية برنامج المناجم لسنة 2021 حوالي **7,933** مليون دينار بانخفاض طفيف يقدر بنسبة 0,4- % مقارنة بميزانية قانون المالية لسنة 2020 والمقدرة بـ 7,963 مليون دينار. وتتوزع ميزانية برنامج المناجم لسنة 2021 لـ :

جدول عدد7:

**ميزانية برنامج المناجم حسب طبيعة النفقة
(اعتمادات الدفع)**

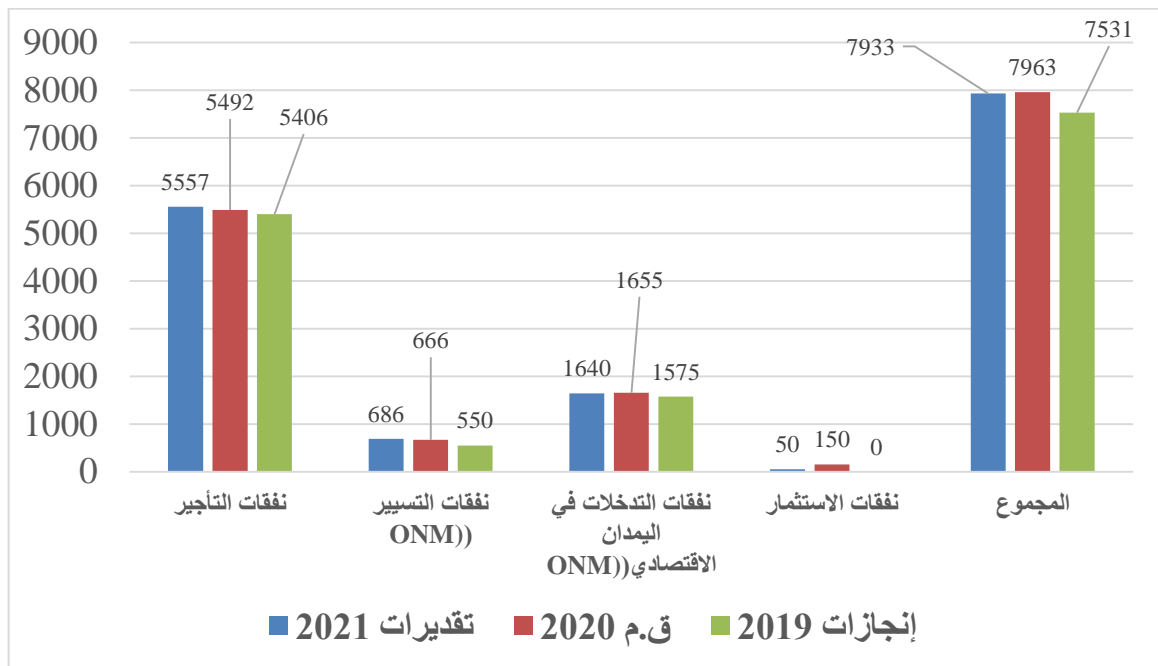
انجازات 2019	ق.م 2020	تقديرات 2021	الفارق	النسبة (%)	
5 406	5 492	5 557	65	1%	1-نفقات التأجير
550	666	686	20	3%	2-نفقات التسيير (ONM)
1 575	1 655	1 640	-15	1%-	3-نفقات التدخلات: التدخل في ميدان الاقتصادي لفائدة ONM
0	150	50	50	33%	4-نفقات الاستثمار (*)
-	-	-	-	-	5-نفقات العمليات المالية
-	-	-	-	-	6-نفقات التمويل
-	-	-	-	-	7-النفقات الطارئة وغير موزعة
7 531	7 963	7 933	-30	0,4%-	المجموع العام

(*) دون اعتبار الهبة القطاعية الممنوحة من طرف الوكالة الفرنسية للتنمية التي تبلغ 469 ألف دينار

رسم بياني عدد 2

توزيع مشروع ميزانية برنامج المناجم لسنة 2021 حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار



ستشهد نفقات التأجير الخاصة بالوزارة تطور بقرابة 8% خلال سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 وذلك راجع لتدعيم الإدارة العامة للمناجم إطاراً. كما ستشهد نفقات التأجير الخاصة بالديوان الوطني للمناجم ارتفاع طفيف يقدر بقرابة 1% مقارنة بسنة 2020 وذلك نظراً لحالات التقاعد والمغادرة الإختيارية والاستقالات.

جدول عدد 8:

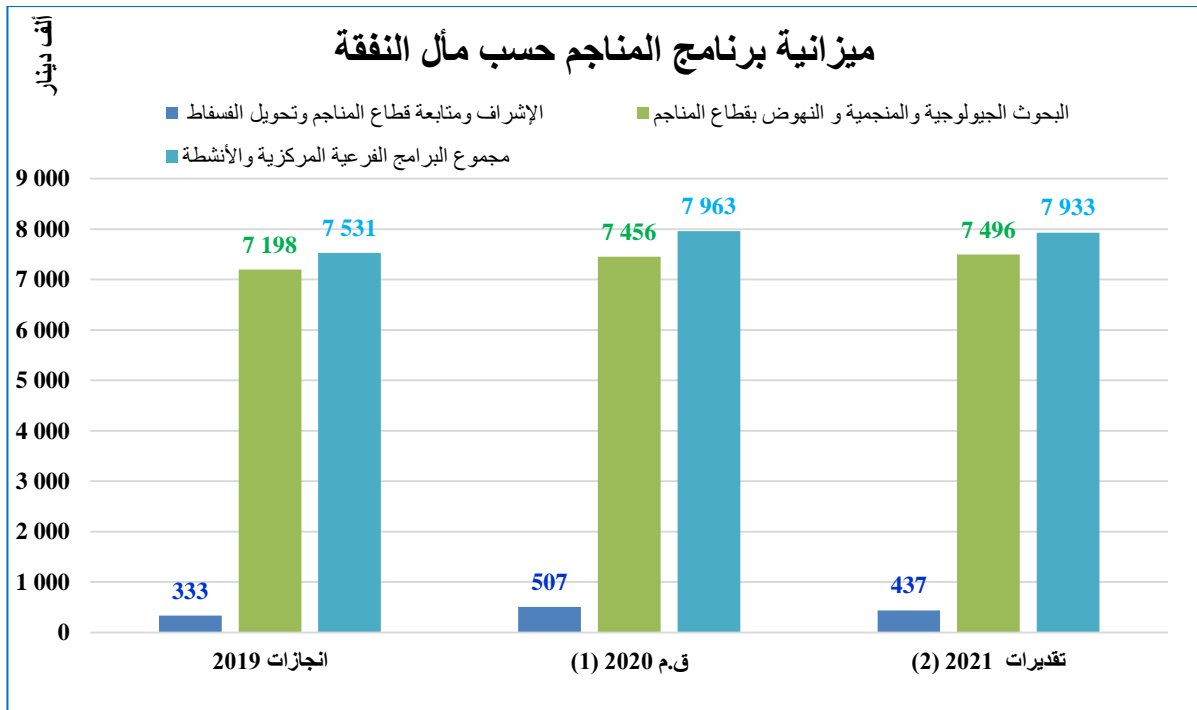
ميزانية برنامج المناجم حسب مآل النفقة*

حسب البرامج الفرعية والانشطة

الوحدة: الف دينار

بيان البرنامج	الأنشطة	انجازات 2019	ق.م 2020 (1)	تقديرات 2021 (2)	نسبة التطور	
					المبلغ (1)-(2)	النسبة (%)
البرنامج الفرعي المركزي : الإشراف ومتابعة قطاع المناجم وتحويل الفسفاط						
	الإشراف ومتابعة قطاع المناجم وتحويل الفسفاط	333	507	437	-70	-14%
	البحوث الجيولوجية والمنجمية و النهوض بقطاع المناجم	7 198	7 456	7 496	40	1%
مجموع البرامج الفرعية المركزية والأنشطة		7 531	7 963	7 933	-30	-0,4%

رسم بياني عدد 3



ويعود انخفاض الميزانية المرصودة للإشراف ومتابعة قطاع المناجم وتحويل الفسفاط بمبلغ يقدر بـ 70 ألف دينار أي بنسبة 14 % إلى تأخر انجاز الدراسة الاستراتيجية حول قطاع المناجم، حيث أن المبلغ المرصود لهذه الدراسة خلال سنة 2021 لا يتجاوز 50 ألف دينار.

2.3. إطار نفقات متوسط المدى 2021-2023:

ضبطت ميزانية برنامج المناجم لسنة 2021 بمبلغ 7933 ألف دينار، حيث ستشهد ارتفاع سنة 2022 يبلغ نسبته 13% مقارنة بسنة 2021 كما سترتفع بنفس النسبة سنة 2023

مقارنة بسنة 2021. ويعود ذلك خاصة الى التوقعات المتعلقة بتطور نفقات تأجير أعوان الديوان الوطني للمناجم بنسبة 14% سنة 2022 مقارنة بسنة 2021 ، كما ينتظر ان تتطور هذه النفقات بنسبة 15% سنة 2023 مقارنة بسنة 2021 .

جدول عدد9:

إطار نفقات متوسط المدى 2021-2023 لبرنامج المناجم

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

تقديرات			ق.م 2020	انجازات			
2023	2022	2021		2019	2018	2017	
6 360	6 298	5 557	5 492	5 406	5 442	5 169	1-نفقات التأجير
410	398	387	357	333	214	198	نفقات التأجير (الوزارة)
5 950	5 900	5 170	5 135	5 073	5 228	4 971	نفقات التأجير (ONM)
725	705	686	666	550	579	601	2-نفقات التسيير (ONM)
1 895	1 740	1 640	1 655	1 575	1 772	1 471	3-نفقات التدخلات: التدخل في ميدان الاقتصادي لفائدة ONM
	0	50	150	0	0	0	4-نفقات الاستثمار
0	0	50	150	0	0	0	1.4- انجاز دراسة إستراتيجية حول قطاع المناجم إلى أفق سنة 2030
0	0	0	0	0	0	0	2.4-إجراء دراسة إستراتيجية لقطاع الفسفاط التونسي ومشتقاته إلى حدود سنة 2035
-	-	-	-	-	-	-	5-نفقات العمليات المالية
-	-	-	-	-	-	-	6-نفقات التمويل
-	-	-	-	-	-	-	7-النفقات الطارئة وغير موزعة
8 980	8 743	7 933	7 963	7 531	7 793	7 241	المجموع العام

الوحدة : ألف دينار

تقديرات			ق.م 2020	انجازات			مصادر التمويل
2023	2022	2021		2019	2018	2017	
8 980	8 743	7 933	7 963	7 531	7 794	7 241	1- موارد عامة لميزانية الدولة
-	-	-	-	-	-	-	2- قروض خارجية موظفة
-	-	-	-	-	-	-	3- حسابات خاصة في الخزينة
-	-	-	-	-	-	-	4- حسابات أموال مشاركة
-	-	-	-	-	-	-	5- موارد ذاتية للمؤسسات العمومية
-	-	-	469	-	-	-	6- هبات قطاعية
8 980	8 743	7 933	8 432	7 531	7 794	7 241	المجموع

1.2.3 ميزانية الديوان الوطني للمناجم

قدّرت الميزانية الجمالية للديوان الوطني للمناجم لسنة 2021 بـ 7,496 مليون دينار تتوزع كما يلي :

- قدّرت نفقات التأجير بـ **5,170 مليون دينار** بزيادة طفيفة قدرها 0.7% مقارنة بالميزانية المرصودة لسنة 2020.

- قدّرت ميزانية التدخل للديوان الوطني للمناجم لسنة 2021 بـ **1,640 مليون دينار**، في حين تمّ تقدير ميزانية التنمية لهذه المؤسسة خلال سنة 2020 حوالي **1,655 مليون دينار** أي بانخفاض طفيف قدر بحوالي 1%.

2.2.3 بطاقات مشاريع الديوان الوطني للمناجم مع الشرح:

تقديرات			ميزانية سنة 2020		إنجازات			بيان النفقات الوحدة: ألف دينار
2023	2022	2021	الإنجازات التي موفجوية لسنة 2020(تعهدات)	ق. م 2020 (دفع)	2019	2018	2017	
1470	1390	990	3	1105	1130	1023	791	البرنامج السنوي (المجموع الجزئي 1)
265	245	220	-	230	210	203	178	البحوث الجيولوجية
205	275	160	-	185	130	120	110	البحوث المنجمية
120	100	80	3	80	80	80	80	الترويج الجيولوجيو المنجمي
160	150	140	-	140	170	105	140	المخطط المديرية للإعلامية (برنامج سنوي)
700	600	370	-	450	520	495	283	اقتناء تجهيزات وسيارات
20	20	20	-	20	20	20	-	تأهيل المخابر
360	345	530	5	265	420	750	680	مشاريع بصدد الانجاز(المجموع الجزئي 2)
25	25	25	-	20	-	-	-	تطوير وتأهيل منظومة المعلومات الجيولوجية والمنجمية (المخطط المديرية للإعلامية)
-	-	-	-	-	-	100	-	تعهد وصيانة مباني الديوان (المقر الاجتماعي والوحدة النموذجية بسبدي رزيق)+ اقتناء محول كهربائي (transformateur)
20	20	20	-	25	25	25	50	تطوير وتأهيل منظومة التصرف الإداري (المخطط المديرية للإعلامية)
95	95	300	-	45	220	220	-	مشروع تميمين وترويج المناجم القديمة - رخصة البحث جبل فج الهدوم - رخصة البحث حمام زربية-جبل قبلي
85	80	70	-	70	70	45	30	مشروع المنتزه الجيولوجي بالجنوب الشرقي التونسي
90	85	85	5	75	75	-	-	دراسة و تحديد التصدعات الحديثة
45	40	30	-	30	30	-	-	ستراتيغرافيا الرسوبيات القارية
-	-	-	-	-	-	360	600	بناء مركز للإعلامية
50	70	120	65	285	25	-	-	مشاريع جديدة (المجموع الجزئي 3)
20	20	20	15	25	25	-	-	اعتماد مركز المعلومات الجيولوجية والمنجمية (المخطط المديرية للإعلامية) ISO/CEI 27001
-	-	-	-	70	-	-	-	مشروع دليل الاجراءات الإدارية والمالية
-	-	-	-	-	-	(**50)	(**50)	بناء مركز التوثيق والمتحف الجيولوجي
30	30	30	-	70	-	-	-	إعداد خارطة طريق لأنظمة المعلومات بالديوان الوطني للمناجم للفترة 2023-2021
-	20	70	-	70	-	-	-	اعداد أدوات التصرف في الوثائق والملفات وتنظيم الأرشيف
-	-	-	50	50	-	-	-	مشروع تطهير وإعادة جدولة القوائم المالية للديوان الوطني للمناجم
1880	1805	1640	73	1655	1575	1773	1471	المجموع (1) + (2) + (3)

2.2.3 بطاقات مشاريع الديوان الوطني للمناجم مع الشرح:

تتمثل أهم برامج ميزانية التنمية للديوان الوطني للمناجم كما يلي:

1. البحوث الجيولوجية:

تتمثل أهم مشاريع البحث الجيولوجي في إنجاز خرائط جيولوجية أساسية وتأليفية بمقاييس متعددة، إنجاز خرائط المخاطر الطبيعية، رقمنة المراجع المعطيات الجيولوجية ابرام اتفاقيات تعاون مع العديد من المنظمات والجمعيات العالمية وإصدار نشرات وحوليات المناجم وذلك في إطار توفير المعلومة الجيولوجية. لذا قدرت الاعتمادات لسنة 2021 بـ 220 أ.د.

2. البحوث المنجمية:

قدرت الاعتمادات التي ستخصص لتمويل ودعم مشاريع البحث المنجمي لسنة 2021 بـ 160 أ.د والتي تعتمد خاصة على:

- إنجاز خرائط جيوفيزيائية وجيوكيميائية بمقاييس مختلفة وخاصة خرائط جيوفيزيائية استراتيجية بطريقة الجاذبية
- إنجاز خرائط تأليفية للمواد الإنشائية واعداد دراسات مفصلة لتحديدتها وتشخيصها.
- تهيئة متواصلة للفضاء المخصص لحفظ عينات الحفريات المنجمية والمواد الإنشائية.
- تشجيع بعث المشاريع في هذا القطاع.
- إنجاز دراسات معمقة في إطار رخص البحث المنجمي من المجموعة الثالثة والمجموعة السادسة.

3. ترويج القطاع المنجمي :

يسجل الديوان الوطني للمناجم حضوره في عدة تظاهرات وطنية وعالمية للتعريف بأهم المستجدات في ميادين البحث الجيولوجي والمنجمي بالبلاد التونسية، ولمزيد العمل على ترويج الصورة الجيولوجية محليا وعالميا ستقدر الاعتمادات لسنة 2021 بـ 80 أ.د.

4. المخطط المديرى للإعلامية:

تقدر الاعتمادات للمخطط المديرى للإعلامية بـ 185 أ.د لسنة 2021. وتتمثل أهم مكونات الميزانية في:

- اقتناء تجهيزات (حواسيب، مطابع ...)
- اقتناء برمجيات خصوصية، تكوين، أعمال مناولة، وتأمين المنظومة.
- صيانة مركز المعلومات الجيولوجية والمنجمية من خلال امضاء عقود صيانة لمعدات المركز.
- مشروع تطوير وتأهيل منظومة المعلومات الجيولوجية والمنجمية (SIGM) من خلال برمجة عقد صيانة لضمان سير المنظومة وتلافي الاعطاب.

• تطوير وتأهيل المنظومة المعلوماتية للتصرف الإداري (SIGESTION) وذلك عبر تنفيذ مخطط عملي (PLAN D'ACTION DE MISE A NIVEAU DU SIG ESTION) وستنطلق الأشغال بعد انتهاء الدراسة التي أطلقها الديوان الوطني للمناجم سنة 2020 للتدقيق في المنظومة واقتراح حلول لتطويرها وضمان ديمومتها. وتعتبر هذه الدراسة نواة لكراس الشروط للقيام بتأهيل المنظومة خلال الفترة 2021-2022.

5. اقتناء التجهيزات:

سيتم تخصيص اعتماد قدره 370 أدر ضمن ميزانية سنة 2021 لاقتناء تجهيزات مختلفة للديوان تتمثل في:

- تجهيزات مخبر التحاليل الكيميائية والتشخيصات المعدنية والجيوتقنية في إطار تأهيل المخبر وإنجاز تحاليل لفائدة الغير.
- معدات ميدانية جيوفيزيائية

6. تأهيل المخابر :

في إطار تقييم ومراقبة مراحل وكيفية العمل بمخابر الديوان والسعي لتحسين الظروف والشغل والحرص على السلامة المهنية ستخصص اعتمادات قدرها 20 أدر لمشروع تأهيل المخابر.

7. مشروع المنتزه الجيولوجي مدنين-تطاوين:

يهدف مشروع المنتزه الجيولوجي إلى صيانة التراث الطبيعي والجيولوجي والعمل على بعث «منتزه جيولوجي» حسب مواصفات منظمة اليونسكو في إطار تطوير البحوث العلمية والنهوض اقتصاديا واجتماعيا بالمنطقة.

ومن بين الأنشطة المبرمجة ضمن هذا المشروع ونذكر:

- توسعة متحف «ذاكرة الأرض».
- إعداد ملف ترشيح المنتزه الجيولوجي للانضمام للشبكة العالمية للمنتزهات الجيولوجية...

وسترصد اعتمادات قدرها 70 أدر لسنة 2021 لتحقيق الأهداف المرجوة.

8. مشروع تثمين وترويج المناجم القديمة (رخصتي البحث المنجمي: حمام زربية-جبل قبلي وجبل فج الهدوم)

تهدف الأشغال المبرمجة ضمن رخصتي البحث المنجمي "حمام زربية-جبل قبلي" و"جبل فج الهدوم" إلى زيادة احتياطي المعادن وذلك من خلال القيام بدراسات متعددة الاختصاصات كتجميع وتقييم المعطيات المتوفرة بالمنجم القديم وإنجاز حفريات لتحديد الامكانيات المعدنية بالمنطقة بالاعتمادات التي رصدت منذ سنة 2018 وقد قدرت الاعتمادات لهذا المشروع بـ 45 أدر وذلك للقيام بتحاليل كيميائية لعينات الحفريات خلال سنة 2020. كما سيقع برمجة حفريات اضافية لسنة 2021 وذلك للقدرة على تحديد دقيق للمخزون وقد قدرت الاعتمادات لهذا المشروع وخلال سنة 2021 بـ 300 أدر.

9. مشروع دراسة وتحديد التصدعات الحديثة بالقشرة الأرضية للبلاد التونسية:

قدّرت الاعتمادات لسنة 2021 لمشروع دراسة وتحديد التصدّعات الحديثة حوالي 85 أدلمواصلة القيام بالدراسات الضرورية وجمع وتحليل المعطيات الخاصة بالتصدّعات التكتونية الحديثة وتقاطعها مع المعطيات الجيوفيزيائية مما يمكن من معرفة أحزمة المخاطر الرئيسية وكتلها المتحركة واتجاهاتها الرئيسية ودرجة خطورتها وبالتالي تساعد في أخذ القرار الوقائي المناسب.

ولهذا تم برمجة اقتناء معطيات جيوديزية وتركيز عدد من (Stations permanentes de GPS) في السنوات القادمة خاصة بالمنطقة الشمالية الغربية للبلاد.

10. مشروع ستراتيجيا الرسوبيات القارية :

يهدف المشروع إلى التخریط الطبقات الجيولوجية والرسوبيات القارية خاصة منها ذات الإمكانيات المعدنية والبتروولية وتحديد عمرها وإمكانية تمثيلها لمخازن جيولوجية معدنية وبتروولية غير تقليدية، وذلك لمختلف الحقب الجيولوجية للبلاد التونسية انطلاقا من منطقة الجنوب والوسط التونسيين. كما يرمي المشروع إلى تحيين الخرائط الجيولوجية السابقة التي لم يتم فيها تحديد عمر الرسوبيات القارية بدقة ومنها خاصة خرائط الجنوب التونسي والوسط وفي مرحلة متقدمة إنجاز خريطة الرسوبيات القارية للبلاد التونسية.

سترصد اعتمادات قدرها 30 أدل للقيام بالأشغال التالية:

- إعداد مقاطع جيولوجية وشرائح صخرية للطبقات الجيولوجية للرسوبيات القارية،
- الانطلاق في تحديد عمر الطبقات الرسوبية القارية والشروع في خريطة القارية للبلاد التونسية

11. اعتماد مركز المعلومات الجيولوجية والمنجمية (ISO/CEI 27001):

ينوي الديوان الوطني للمناجم خلال الفترة 2020-2021 القيام بدراسة تهدف إلى إعداد برنامج للحصول على شهادة الاعتماد ISO/CEI 27001. وتهدف هذه الدراسة في مرحلة أولى إلى تركيز منظومة تصرف في أنظمة معلومات الديوان SMSI ثم في مرحلة ثانية مصاحبة الديوان الوطني للمناجم للحصول على شهادة الاعتماد لمركز معلوماته. تدوم هذه الدراسة 09 أشهر.

12. إعداد خارطة طريق لأنظمة المعلومات بالديوان لفترة 2021-2023

Feuille de Route Opérationnelle de son Système d'Information (FROSI):

تعتبر هذه الدراسة التوجيهية لأشغال إدارة الإعلامية ذات أهمية كبرى حيث تسطر وتحدد خارطة طريق لأنظمتها المعلوماتية والبنية التحتية من شبكات إعلامية وتجهيزات إضافة إلى تحديد الأطر التنظيمية والإجرائية لها وكل هذا في سبيل ضمان مساهمة متواصلة ومواكبة للتطورات المتسارعة لتكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي (INTELLIGENCE ARTIFICIELLE) والحوكمة الرشيدة في مجال الإعلامية. وتعتبر خارطة الطريق لأنظمة المعلومات خطة تنفيذية لإدارة برامج ومشاريع إدارة الإعلامية. وتأتي لتعوض المخطط المديرية للإعلامية. وقد قدرت الاعتمادات لهذا المشروع خلال سنة 2021 بـ 30 أد.

13. إعداد أدوات التصرف في الوثائق والملفات وتنظيم الأرشيف:

لدى الديوان الوطني للمناجم أرشيف هام متكون من وثائق وملفات إدارية وتقنية لم يتم حصرها وتنظيمها منذ تأسيسه.

ويقدر العدد الاولي للوثائق والملفات المكونة لهذا الأرشيف بالآلاف ويعود تاريخ بعضها الى أواخر القرن التاسع عشر مما يضفي صيغة تراث وطني على هذه الوثائق. هذا الأرشيف الهام متواجد حاليا بعدة أماكن ولم يتم فرزهِ وتبويبه إلى حد الآن.

وسيعمل الديوان الوطني للمناجم على تحسين التصرف في الأرشيف تطبيقا للقوانين والأوامر والمناشير الخاصة التي تضبط تنظيم الارشيف بمختلف هياكل الدولة.

الملاحق

1- بطاقات مؤشرات قياس الأداء

لبرنامج المناجم

بطاقة تقديم المؤشر 1113 : تطوّر انتاج الفسفاط

رمز المؤشر **1113**:

تسمية المؤشر: تطوّر انتاج الفسفاط

تاريخ تحيين المؤشر: آخر كل سنة

الخصائص العامة

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: المناجم
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإشراف على استغلال وتحويل المعادن
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير قطاع المناجم
4. تعريف المؤشر: تحديد كمية الانتاج الجملي للفسفاط بالطن سنويا .
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Ind de resultat)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité)
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...): لا يوجد

التفاصيل الفنية

- طريقة احتساب المؤشر: (Formule): مجموع إنتاج المغاسل من الفسفاط التجاري
- وحدة المؤشر: مليون طن
- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقارير شركة فسفاط قفصة
- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: التقرير السنوي
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: شركة فسفاط قفصة
- تاريخ توفّر المؤشر: بالنسبة للسنة (n)، ابتداء من شهر جانفي من سنة (n+1)
- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): انتاج 4,5 مليون طن من الفسفاط التجاري سنة 2021
- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: شركة فسفاط قفصة

قراءة نتائج المؤشر

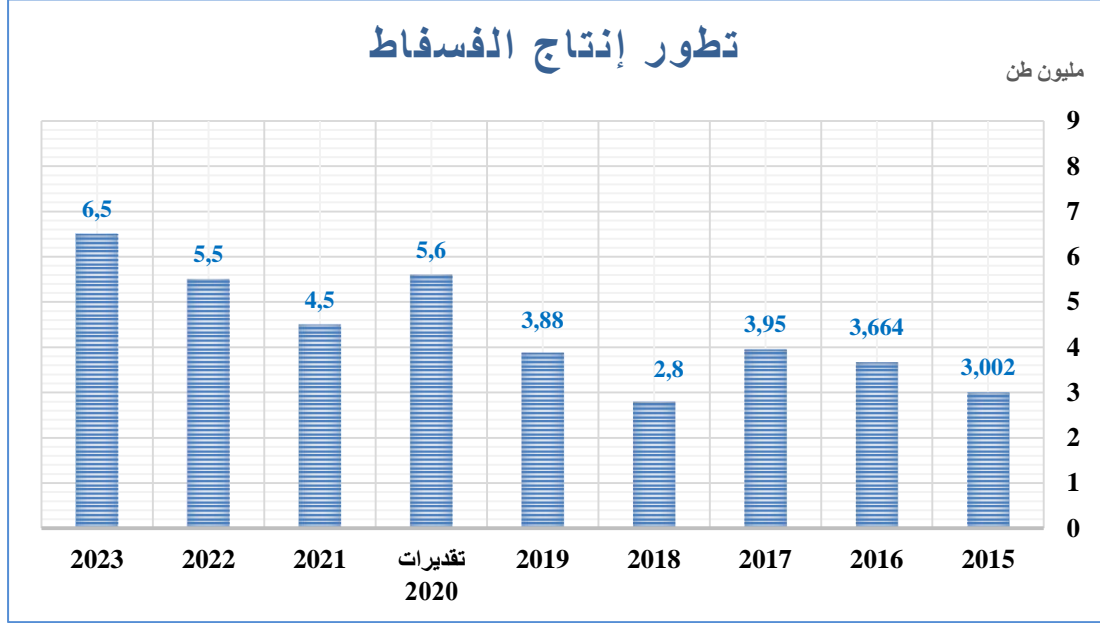
6. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			ق.م	التقديرات		
		2017	2018	2019		2020	2021	2022
تطوّر انتاج الفسفاط	طن	3,95	2,8	3,88	5,6	4,5	5,5	6.5

7. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغ إنتاج مادة الفسفاط التجاري بالنسبة للثمانية أشهر الأولى من سنة 2020 مستوى 2,4 مليون طن أي بتحسّن قدره 12% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019، ويعود هذا التحسّن إلى عودة الإنتاج خلال الثلاثي الأول من سنة 2020. ولكن يبقى هذا التحسّن دون الهدف المرسوم الرامي بسبب التوقيف المتواتر لعمليات استخراج وإنتاج الفسفاط من طرف المعتصمين بالحوض المنجمي.

رسم بياني لتطور المؤشر:



8. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تعود أسباب هذا التأخر في تحقيق القيمة المنشودة للمؤشر بالأساس إلى التحوّلات الإجتماعية منها المطالبة بالتنمية والتشغيل ومنها المتعلقة بالمرافق الأساسية كنقص الماء الصالح للشرب. ولاستعادة النسق العادي للإنتاج، يستوجب التسريع في:

- تأمين مناطق إنتاج الفسفاط ،
- إرساء مناخ عمل طيب مع النقابات الجهوية في كافة مراكز الإنتاج،
- تطوير أسطول النقل بالسكة الحديدية،
- التسريع في إنجاز عدّة مشاريع وخاصة منها المشاريع التنموية مثل مشروع أم الخشب (تركيب المغسلة) والمكناسي.

9. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر: تواصل التحوّلات الاجتماعية بالحوض المنجمي وتقدم المغاسل إضافة لتأخر وتعطل انطلاق المشاريع وخاصة مشروع أم الخشب الذي سجل تأخرا ملحوظا بسبب تغيير المقاول.

بطاقة تقديم المؤشر 3-1-1-2: تطوّر تصدير الفسفاط ومشتقاته

رمز المؤشر: 3-1-1-2

تسمية المؤشر: تطوّر تصدير الفسفاط ومشتقاته
تاريخ تحيين المؤشر: آخر كلّ سنة

1. الخاصيات العامة

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: المناجم
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإشراف على استغلال وتحويل المعادن
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير قطاع المناجم
4. تعريف المؤشر: الترفيع في صادرات مشتقات الفسفاط المتمثلة في الحامض الفسفوري وثلاثي الفسفاط الرفيع وثاني فسفاط الأمونيا وثاني فسفاط البيكلسيكي وبالتالي في رقم معاملات مشتقات الفسفاط
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Ind de produit)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficacité)
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...): لا يوجد

2. التفاصيل الفنية

- طريقة احتساب المؤشر (Formule): مجموع صادرات الحامض الفسفوري والأسمدة
- وحدة المؤشر: مليون دينار
- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: رقم معاملات صادرات مشتقات الفسفاط
- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: التقرير السنوي
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المجمع الكيميائي التونسي
- تاريخ توفّر المؤشر: بالنسبة للسنة (n)، ابتداء من شهر جانفي من سنة (n+1)
- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): تصدير الحامض الفسفوري والأسمدة بما قيمته 2 153 مليون دينار خلال سنة 2021،
- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المجمع الكيميائي التونسي

3. قراءة نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			ق.م	الإنجازات			الوحدة	
2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017		
3 011	2 729	2 153	2017	968	944	1 155	مليون دينار	تطوّر تصدير الفسفاط ومشتقاته

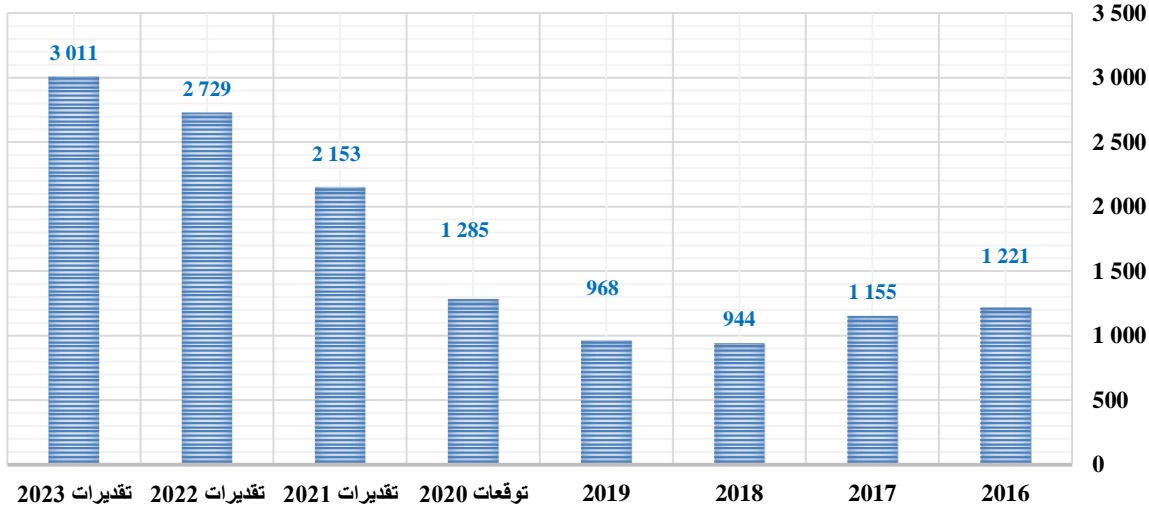
2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

من المؤمل أن يبلغ رقم المعاملات الإجمالي للمجمع الكيميائي التونسي قرابة 1600 مليون دينار خلال سنة 2020 مسجلا بذلك تحسنا بنسبة 29 % مقارنة بسنة 2019؛ ولكن يبقى هذا التحسن دون المأمول باعتبار نقص التزود بمادة الفسفاط الناجم عن التحركات الإجتماعية منها المطالبة بالتنمية والتشغيل ومنها المتعلقة بالمرافق الأساسية كنقص الماء الصالح للشرب. إضافة إلى تعطل مشروع المظيلة 2.

رسم بياني لتطور المؤشر:

تطور صادرات مشتقات الفسفاط (المجمع الكيميائي التونسي)

مليون دينار



3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تأمين حاجيات المجمع الكيميائي التونسي من مادة الفسفاط،
- التسريع في إنجاز مشروع المظيلة 2 والتمثل في إنجاز وحدة لإنتاج سماد ثلاثي الفسفاط الرفيع بالمظيلة بطاقة إنتاج 400 ألف طنا سنويا في الإنتاج الفعلي،
- المشروع في مرحلة التجارب التقنية ومن المؤمل دخوله في طور التشغيل خلال سنة 2020.

4. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر: تعطل الإنتاج بوحدات المجمع

الكيميائي التونسي جراء النقص في مخزون الفسفاط والصعوبات المسجلة في نقل الفسفاط جراء الاعتصامات.

- توقف مصنع المظيلة 2 منذ تاريخ 20 جانفي 2020 من طرف عمال المناولة.

بطاقة تقديم المؤشر 3-1-1-3 : نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية الأساسية

رمز المؤشر: 3-1-1-3

تسمية المؤشر: نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية الأساسية
تاريخ تحيين المؤشر: آخر كل سنة

1- الخصائص العامة

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: المناجم
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البحوث الجيولوجية والمنجمية والنهوض بقطاع المناجم
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير قطاع المناجم
4. تعريف المؤشر: نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية الأساسية للبلاد التونسية بمقياس 50.000/1 و 100.000/1 المنجزة مقارنة بالعدد الجملي للخرائط.
5. نوع المؤشر: مؤشر منتج (Ind de produit)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...):

2- التفاصيل الفنية

- طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد الخرائط المنجزة / عدد الخرائط الجملية
- وحدة المؤشر: %
- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الخرائط المنجزة
- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: استمارة
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الجيولوجيا بالديوان الوطني للمناجم
- تاريخ توفر المؤشر: آخر كل سنة
- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): تغطية كامل البلاد التونسية بالخرائط الجيولوجية وهي 183 خريطة بمقياس 50.000/1 بالشمال والوسط وبمقياس 100.000/1 بالجنوب.
- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الجيولوجيا بالديوان الوطني للمناجم

3- قراءة نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

التقديرات			ق.م 2020	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء :
2023	2022	2021		2019	2018	2017		
87	86,3	85,3	85	82,5	80,3	78	%	نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية الأساسية
161	158	156	153	151	147	143	عدد	Numérateur
183	183	183	183	183	183	183	عدد	Dénominateur

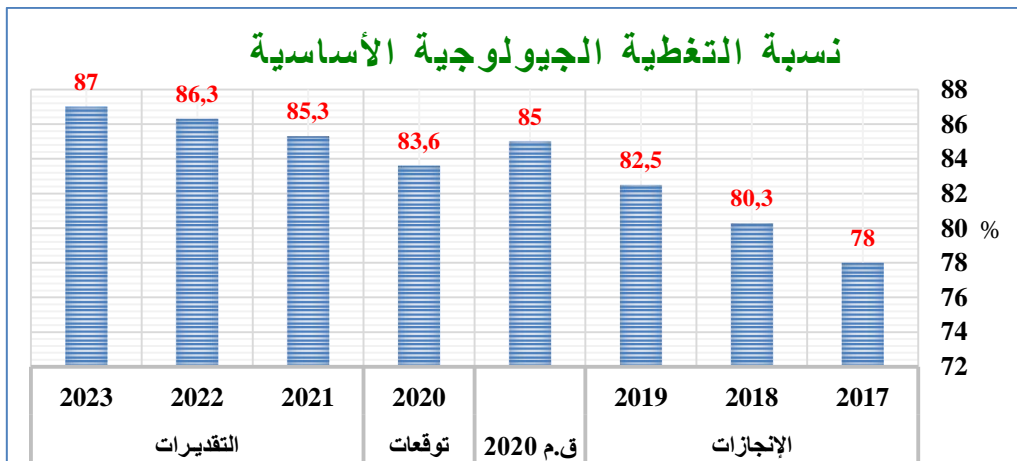
2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

من المتوقع أن تبلغ نسبة مؤشر تغطية الخرائط الجيولوجية الأساسية في نهاية سنة 2020 إلى 83,6% وذلك باستكمال إنجاز (02) خريبتين جيولوجية جديدتين وهي "منزل شاكر" و"فريانة" ليصل العدد الجملي للخرائط المنجزة إلى 153 خريطة جيولوجية بمقياس 50.000/1 و100.000/1 سنة 2019 مقابل 147 سنة 2018 من مجموع 183 خريطة. وكنتيجة للحجر الصحي الشامل الذي وقع تطبيقه بالبلاد التونسية من شهر مارس إلى حدود فصل الصيف والتي تعتبر الفترة المثالية للقيام بالمهمات الميدانية فقد تم تسجيل نقص كبير في هذه المهمات بالنسبة لكل الخرائط، فأصبح من غير الممكن استكمال خريبتين بئر أم سويغ بالجنوب الشرقي وسوسة المبرمجتين خلال سنة 2020.

وسيتم خلال سنة 2021 استكمال إنجاز (03) خرائط جيولوجية جديدة وهي "سوسة" و"جبل فواوه" و"بئر أم السويغ" ليصل العدد الجملي للخرائط المنجزة إلى 156 خريطة ومن المتوقع أن تبلغ نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية الأساسية مستوى 85,3%.

هذا، وتجدر الإشارة أن تقدم مؤشر نسبة التغطية الجيولوجية سجل تقدّم بحوالي 7% خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2019 ومن المتوقع أن يسجل هذا المؤشر تراجع خلال الفترة 2019-2022 ليصبح في حدود 3,8% نتيجة لتواتر المغادرات (الإحالات على التقاعد) وعدم تمكين الديوان الوطني للمناجم من الانتدابات.

رسم بياني لتطور المؤشر:



3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- القيام بالمسح الجيولوجي الميداني.
- القيام بإنجاز خرائط تأليفية (جيوفيزيائية-جيوكيميائية-مخاطر طبيعية،
- القيام بدراسات تأليفية منجمية وإبراز مناطق واعدة جديدة وتقييم إمكاناتها المعدنية وعرضها بأشكال متعددة (مطويات، ملفات فنية رقمية، عروض في تظاهرات جهوية ووطنية وعالمية...) قصد ترويجها حتى يتسنى لنا التعريف بالمخزون المعدني لغاية جلب المستثمرين وتحفيزهم للحصول على رخص بحث واستغلال منجمية.

4. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- نقص في الانتدائيات.

بطاقة تقديم المؤشر 3-1-1-4 : عدد امتيازات الاستغلال المسندة

رمز المؤشر: 4-1-1-3

تسمية المؤشر: عدد امتيازات الاستغلال المسندة
تاريخ تحيين المؤشر: آخر كل سنة

1- الخصائص العامة

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: المناجم
2. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير قطاع المناجم
3. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإشراف على استغلال وتحويل المعادن
4. تعريف المؤشر: العدد الإجمالي لامتيازات الاستغلال المنجمية المسندة خلال السنة وذلك بمقتضى قرارات وزارية صادرة بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية. وتخول هذه الامتيازات استخراج وانتاج وتحويل المواد المنجمية وتسويقها .
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Ind d'activité)
6. طبيعة المؤشر: مؤشرنجاعة (efficacité socio-économique)
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...):

2- التفاصيل الفنية

- طريقة احتساب المؤشر (Formule): مجموع امتيازات الاستغلال المسندة سنويا
- وحدة المؤشر: عدد
- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد امتيازات الاستغلال
- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصالح الإدارة العامة للمناجم
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: التقرير السنوي لنشاط إدارة البحث والاستغلال المنجمي بالإدارة العامة للمناجم
- تاريخ توفر المؤشر: آخر كل سنة

- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur) منح 10 امتيازات استغلال سنويا.
- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة البحث والاستغلال المنجمي بالإدارة العامة للمناجم.

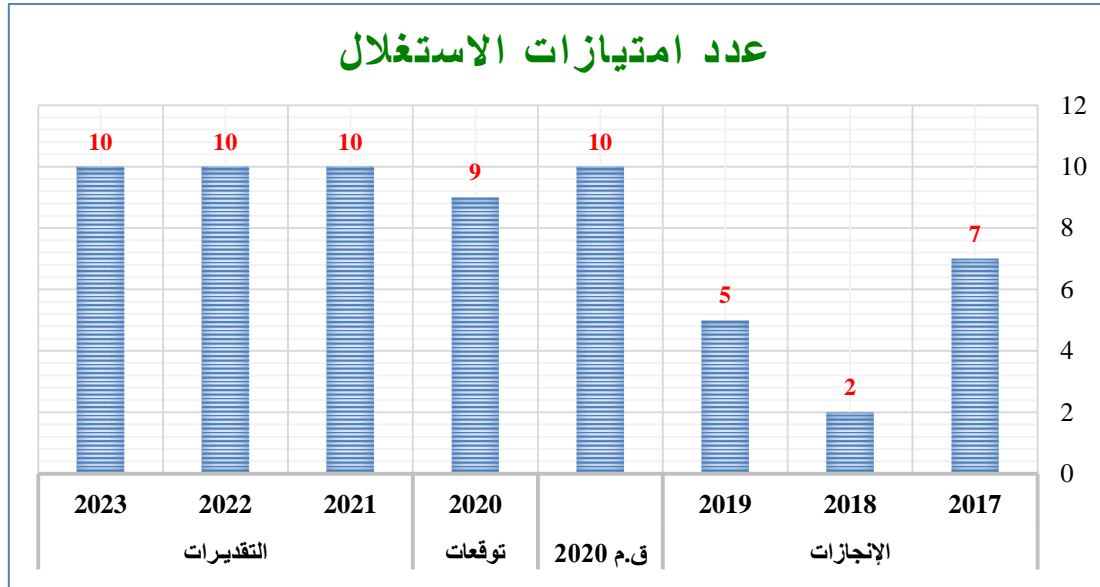
3- قراءة نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			توقعات	ق.م	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2023	2022	2021	2020	2020	2019	2018	2017		
10	10	10	9	10	5	2	7	عدد	عدد امتيازات الاستغلال المسندة

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- تم خلال سنة 2019 تأسيس (5) امتياز تكالآتي :
- (4) امتيازات استغلال من المجموعة الرابعة (أملح)
 - امتياز استغلال من المجموعة الرابعة (جبس)،
- رسم بياني لتطور المؤشر:



3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- دراسة مطالب امتيازات الاستغلال وتقييم دراسات الجدوى للمشاريع من طرف الإدارة والبت فيها من طرف اللجنة الاستشارية للمناجم.

4. تحديد أهم النقص (limites) المتعلقة بالمؤشر :ضرورة تعزيز إدارة البحث والاستغلال المنجمي بالإطار في إختصاص مالية وأيضاً بالوسائل اللازمة للمراقبة الميدانية التي تُنجز أثناء دراسة هذه الملفات.

2-بطاقات الفاعلين العموميين

المتدخلة في برنامج المناجم

بطاقة عدد 1 : الديوان الوطني للمناجم

أ- التعريف :

1. النشاط الرئيسي: التخريط الجيولوجي والتحري المعدني.
2. ترتيب المنشأة : مؤسسة عمومية ذات صبغة غير إدارية EPNA صنف "أ".
3. مرجع الأحداث : المرسوم عدد 9 المؤرخ في 3 أفريل 1962 والمصادق عليه بمقتضى القانون عدد 17 المؤرخ في 24 ماي 1962.

4. مرجع التنظيم الإداري والمالي:

- القانون عدد 78 لسنة 1985 المؤرخ في 5 أوت 1985 والمتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدواوين والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات التي تمتلك الدولة أو الجماعات المحلية رأس مالها بصفة مباشرة وكليا.
- القانون عدد 74 لسنة 1996 المؤرخ في 19 جويلية 1966 المنقح والمتمم للقانون عدد 9 لسنة 1989 المؤرخ في 1 فيفبر 1989.
- الأمر عدد 552 لسنة 1997 المؤرخ في 31 مارس 1997 المتعلق بضبط مشمولات المديرين العامين ومهم مجالس المؤسسة العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية.
- الأمر عدد 556 لسنة 1997 المؤرخ في 31 مارس 1997 المتعلق بكيفية ممارسة الإشراف على المؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية وصيغ المصادقة على أعمال التصرف فيها وطرق وشروط تعيين أعضاء مجلس المؤسسة وتحديد الالتزامات الموضوعية على كاهلها.
- الأمر عدد 2198 لسنة 2002 المؤرخ في 7 أكتوبر 2002 المتعلق بكيفية ممارسة الإشراف على المنشآت العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية وصيغ المصادقة على أعمال التصرف فيها، وطرق وشروط تعيين أعضاء مجلس المؤسسة وتحديد الالتزامات الموضوعية على كاهلها.
- الأمر عدد 564 لسنة 1997 المؤرخ في 31 مارس 1997 المتعلق بضبط قائمة المؤسسات التي لا تكتسي صبغة إدارية والتي تعتبر منشآت عمومية المنقح بالأمر

عدد752 لسنة 1998 المؤرخ في 30 مارس 1998 وبالأمر عدد2378 لسنة 1999
المؤرخ في 27 أكتوبر 1999.

- الأمر عدد 1694 لسنة 2007 المؤرخ في 05 جويلية 2007 المتعلق بضبط الهيكل
التنظيمي للديوان الوطني للمناجم.

5. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة/المؤسسة:

- عقد أهداف الفترة الممتدة بين 2010-2011

- تمت دعوة الديوان الوطني للمناجم لإعداد عقد برامج المؤسسة لسنة 2019 وذلك
بتاريخ 24 أفريل 2019. وقدّم مشروع خلال شهر جوان 2020 وهو في طور الدراسة.

II- إطار القدرة على الأداء :

1. الإستراتيجية العامة:

2. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: مباشرة

3. أهم الأولويات والأهداف:

أهم الأهداف الخاصة بالديوان الوطني للمناجم:

❖ تمكين البلاد من بنية جيولوجية أساسية وضرورية لتوفير المعلومة التي تهتمّ سطح
الأرض وخبايها ووضعها على ذمة المتدخلين في ميدان علوم الارض،

❖ جرد واستكشاف وإبراز إمكانات التراب التونسي من موادّ معدنية وشبه معدنية وموادّ
إنشائية وأحجار صناعية وغيرها،

❖ تحفيز الاستثمار والمساعدة على بعث المشاريع في الجهات في مجال الموادّ الانشائية
والأحجار الصنّاعية بالتعاون مع دواوين التنمية ووكالة النهوض بالصنّاعة وغيرهم،

❖ تثمين التراث الجيولوجي والمساهمة في السياحة البديلة.

يقابلها كأهداف ضمن برنامج "المناجم":

- الهدف 2: تشجيع بعث المشاريع المنجمية.

4. مؤشرات قياس الأداء وأهم الأنشطة:

لتحقيق أهدافه يعتمد الديوان في تنفيذ برامجه على العديد من آليات البحث والتحري العصرية من أجل توفير مخرجات عملية وذات قيمة تساعد على أخذ القرار وتتمثل خاصة في:

- الانتهاء من المشروع الوطني لجرد المواد الإنشائية لكامل تراب الجمهورية (أيال24ولاية) ويشمل جرد و إبراز إمكاناتها من الحجارة الصناعية و تحديد المكامن المؤهلة للاستغلال،
- إنتاج خرائط منجمية للولايات الواقعة بالشمال الغربي والشرقي وبالوسط الغربي تشمل جرد وإبراز إمكاناتها من المواد المنجمية وإعداد دراسات معمقة للمكامن التي لها جدوى للاستغلال وقابلة للترويج،
- إنتاج خرائط جيولوجية وجيوكيميائية وجيوفيزيائية بمقاييس متعددة لكامل البلاد لمساعدة مختلف المتدخلين في المجال كالبحث والتنقيب على المحروقات والمياه وإنجاز المشاريع الفلاحية والتهئية الترابية والبيئة والمحيط والعمران وغيرها من المشاريع الهامة والتي تندرج عامة في مجال البنية التحتية.
- إحداث مركز للمعطيات الرقمية تخص المجال الجيولوجي والمنجمي لتونس وذلك بتقييم جميع المعطيات المجمعة لدى الديوان منذ أكثر من 50 سنة للمحافظة عليها وتصنيفها في بنوك معلومات خصوصية خاصة تسهل النفاذ إليها وحسن استغلالها من طرف المختصين والعموم،
- القيام بدراسات معمقة لمكامن للرمل السيليسي عالي الجودة في إطار رخصتي بحث منجمية من المجموعة السادسة (فايض العيفة و قلعةالرحاوي) ومواصلة التحري المنجمي برخصتي البحث من المجموعة الثالثة (جبل فج الهدوم وحمام الزربية-جبل القبلي).

وتتمثل أهم المؤشرات التي تم اعتمادها ببرنامج المناجم فيما يلي:

التقديرات			ق.م 2020	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2023	2022	2021		2019	2018	2017		
87	86,3	85,3	85	82,5	80,3	78	%	المؤشر 1.2.0.3: نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية الأساسية

5. الإجاالجراءات المصاحبة:

- مراجعة قانون إحداث الديوان الوطني للمناجم ليتماشى مع البرامج الحالية
- تطهير القوائم المالية
- قرض تجاه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNSS
- ملف تسوية وضعية أعوان الديوان الوطني للمناجم بخصوص حقوقهم في التقاعد
- إعداد النظام الداخلي للصندوق الاجتماعي لأعوان الديوان الوطني للمناجم
- القيام بالإنتدابات الضرورية ودعم الديوان الوطني للمناجم
- مراجعة الجانب الترتيبي والمالي للنظام الأساسي الخاص بأعوان الديوان الوطني للمناجم المصادق عليه بمقتضى الأمر عدد 2513 لسنة 1999 المؤرخ في 08 نوفمبر 1999.
- مراجعة الهيكل التنظيمي وذلك في إطار المهام الجديدة للديوان وفق مشروع تحيين قانون إحداث الديوان الوطني للمناجم.
- مراجعة دليل الإجراءات الإدارية والمالية والمحاسبية والفنية.
- تنظيم الأرشيف الإداري والتقني.
- بناء مركز للتوثيق وبنوك المعلومات.
- تعهد وصيانة مباني الديوان
- تحيين منظومة التصرف الإداري.
- العمل على مواصلة واطمام عملية تأهيل المخابر والتأكيد بشهاد لبعض التحاليل.

III- الميزانية :

تقديم عام لتقديرات ميزانية الديوان الوطني للمناجم للسنة المالية 2020 :

التقديرات (أ.د.)	بيان النفقات
5 170	1- نفقات التأجير
686	2- نفقات التسيير العامة
1 640	3- نفقات الاستثمار
7 496	المجموع

التقديرات الوحدة: أ.د.	بيان النفقات
7 200	1. ميزانية التصرف العامة :
5 170	التأجير
686	مصاريف التسيير العممة
1 640	2. ميزانية الاستثمار :

220	▪ البحوث الجيولوجية
160	▪ البحوث المنجمية
80	▪ الترويج الجيولوجيوالمنجمي
300	▪ مشروع تثمين وترويج المناجم القديمة
370	▪ اقتناء تجهيزات مختلفة
120	- تجديد وإقتناء معدات المخابر
250	- إقتناء جهاز رادار جيولوجي
185	▪ المخطط المديرية للإعلامي (برنامج سنوي)
70	▪ مشروع المنزله الجيولوجي مدنين-تطاوين
20	▪ تأهيل المخابر
85	▪ دراسة و تحديد التصدّعات الحديثة بالقشرة الأرضية للبلاد التونسية
30	▪ مشروع ستراتيجرافيا الرسوبيات القارّية
20	▪ اعتماد مركز المعلومات الجيولوجية والمنجمية (المخطط المديرية للإعلامية) ISO/CEI 27001
70	▪ إعداد أدوات التصرف في الوثائق والملفات وتنظيم الأرشيف
30	▪ إعداد خارطة طريق لأنظمة المعلومات بالديوان لفترة 2020-2022
7 496	المجموع

بطاقة عدد3 : شركة فسفاط قفصة

1 - التعريف

1. النشاط الرئيسي : استغلال وتصنيع وترويج الفسفاط ومشتقاته
2. ترتيب المنشأة : منشأة عمومية صنف "ك"
3. مرجع الإحداث : القانون عدد 09 لسنة 1989 المؤرخ في 01 فيفري 1989
4. مرجع التنظيم الإداري والمالي :

شركة خفية الاسم

المعرف الجبائي : 000308T/A/M/000

المعرف لدى الجمارك : K130012

السجل التجاري : 4831996 قفصة

تاريخ الانخراط بنظام الصمان الاجتماعي : 01 أفريل 1964

5. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة/المؤسسة : سنة 2010

II – إطار القدرة على الأداء :

1. الإستراتيجية العامة :

- الاعتماد على الشراكة كخيار استراتيجي لتنمية المبيعات.
- تأمين حجم إنتاج الفسفاط لتلبية حاجيات الحرفاء.
- ترشيد استغلال الموارد المائية الحلية، وتعبئة موارد مائية بديلة بالاعتماد على التكنولوجيات الجديدة.
- إنجاز المشاريع الكفيلة بمزيد التحكم في استهلاك الطاقة.
- المحافظة على البيئة والمحيط والسعي إلى تدعيم التنمية الجهوية.
- مواصلة تأمين وترشيد نشاط الشركة لمزيد التحكم في الكلفة وتحسين الجودة.
- النهوض بالموارد البشرية وتحسين نسبة التأطير ومجابهة التحديات المتأتية من الإحالة على التقاعد.
- تعصير أساليب العمل وتحسين ظروف السلامة ومواكبة التطور التكنولوجي.

2. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: مباشرة

أهم الأهداف الخاصة بشركة فسفاط قفصة :

- تأمين إنجاز برامج الإنتاج من خلال :
- الترفيع في طاقة الإنتاج من خلال إنجاز وحدة انتاج متكاملة بأم الخشب وإنجاز مشاريع جديدة ب "توزر- نفطة" و"المكناسي".

3. أهم الأولويات والأهداف:

أهم الأهداف الخاصة بشركة فسفاط قفصة :

- ❖ تأمين إنجاز برامج الإنتاج من خلال الترفيع في طاقة الإنتاج وذلك بالتسريع في إنجاز وحدة انتاج متكاملة بأم الخشب وإنجاز مشاريع جديدة ب "توزر- نفطة" و"المكناسي".
- وذلك من خلال:

- اقتناء معدات مقاطع جديدة
- العمل على توفير مخزون قرب المغاسل
- مواصلة برنامج تأهيل المغاسل والآليات
- ❖ التحكم في الطاقة وتقليص الكلفة وترشيد النفقات
- ❖ إعادة تأهيل النقل الحديدي : الخط 15
- ❖ ترشيد استهلاك المياه الصناعية ومواصلة إنجاز المشاريع البيئية للحفاظ على المحيط.
- يقابلها كأهداف ضمن برنامج "المناجم" :
- الهدف: تطوير قطاع المناجم.

4. مؤشرات قياس الأداء وأهم الأنشطة:

وتتمثل أهم المؤشرات التي تم اعتمادها ببرنامج المناجم فيما يلي :

التقديرات			ق.م 2020	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء :
2023	2022	2021		2019	2018	2017		
6.5	5,5	4,5	5,6	3,88	2,8	3,95	طن	تطور انتاج الفسفاط

أهم الأنشطة:

- ❖ إيجاد الحلول للحد من الاعتصامات الاجتماعية بالحوض المنجمي لاسترجاع نسق الإنتاج.
- ❖ تحسين جودة المنتج وتأهيل المغاسل القديمة.
- ❖ العمل على توفير مخزون قرب المغاسل وإحكام توزيعه بين مراكز الإنتاج،
- ❖ إنجاز المشاريع الجديدة لإنتاج الفسفاط وأهمها:
 - مشروع أم الخشب: طاقة الانتاج 2,4 مليون طن/سنة من الفسفاط التجاري،
 - المنجم السطحي : بداية الانتاج منذ أكتوبر 2014.
 - المغسلة: بداية الإنتاج أوت 2022.
 - مشروع المكناسي: طاقة الانتاج 500 ألف طن/سنة من الفسفاط التجاري،
 - تم إبرام صفقة مناولة استخراج 600 الف طن من الفسفاط الخام.

- دخل المشروع حيّز النشاط في بداية شهر ماي 2019 وقد تمّ استخراج حوالي 130 ألف طن إلى موفى سنة 2019.
- تم إقتناء 98 % من الأراضي.

5. الإجراءات المصاحبة:

- مواصلة سد الشغورات وتعويض المغادرين
- مواصلة الإحاطة والتكوين للتقليص من تأثير النقص الكمي والنوعي (ارتفاع معدل الأعمار) في الأعوان بالخصوص في مستويات التسيير على نشاط الاستخراج والإنتاج.

III – الميزانية :

ميزانية سنة 2021 بصدد الإعداد.

بطاقة عدد4 : المجمع الكيميائي التونسي

I – التعريف

1. النشاط الرئيسي: إنتاج وتسويق الأسمدة الكيميائية
2. ترتيب المنشأة: ب
3. مرجع الإحداث: قانون عدد 72-22 المؤرخ في 10 مارس 1972
4. مرجع التنظيم الإداري والمالي:

II – إطار القدرة على الأداء :

1. الإستراتيجية العامة: إسترجاع مكانة المجمع الكيميائي التونسي في الأسواق العالمية بالرفع في تصدير مشتقات الفسفاط من خلال تسريع انجاز الاستثمارات الضرورية للرفع في حجم الإنتاج على غرار مشروع المظيلة 2 الذي سيتمكن من الرفع في طاقة إنتاج ثلاثي الفسفاط الرّبيع.
2. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: غير مباشرة
3. أهم الأولويات والأهداف :

- تحسين نسق انتاج وتصدير الأسمدة الكيميائية،
- مواصلة إنجاز المشاريع التنموية الكبرى وخاصة منها مشروع "المظيلة 2" ومشاريع التأهيل البيئي ومشروع نقل وحدات المجمع الكيميائي التونسي بقابس خارج المدينة، و الإعداد للمشاريع الجديدة على غرار مشروع الحامض

- الفسفوري التقني ومشاريع المحافظة على الموارد المائية بجهات قابس، صفاقس وقفصة على غرار مشروع محطة تحلية مياه البحر بقابس...
- وضع سياسة للتأقلم مع تردّي الطلب للمواد الفسفاطية بالأسواق العالميّة.
 - تفعيل دور شركات البيئة وضبط برنامج عمل دائم بالتنسيق مع الوزارات المعنية، يقابلها كأهداف ضمن برنامج "المناجم" :
 - الهدف: تطوير قطاع المناجم.
4. مؤشرات قياس الأداء وأهم الأنشطة: الرفع من تصدير مشتقات الفسفاط

التقديرات			ق.م 2020	الإنجازات			الوحدة	
2023	2022	2021		2019	2018	2017		
3 011	2 729	2 153	2 017	968	944	1 155	م د	المؤشر عدد 2 : الرفع من تصدير الفسفاط ومشتقاته

5. الإجراءات المصاحبة:

III – الميزانية :

ميزانية سنة 2020 بصدد الإعداد.

المحور الخامس: برنامج القيادة والمساندة

